

دراسات منجّية هادفة
في البناء

جولات في
الفقهين الكبيرين
وأصولهما

« أبحاث تجيب على أهمّ الأسئلة
في نظريات الثقافة الإسلامية »

تأليف

سعيد حوى

الناشر: مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة - ت ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الثانية

رجب سنة ١٤٠١ هـ — مايو سنة ١٩٨١ م

جميع الحقوق محفوظة

مطبعة
داوالتراث العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

1. The first part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

2. The second part is a list of the names and addresses of the members of the committee.

3. The third part is a list of the names and addresses of the members of the committee.

4. The fourth part is a list of the names and addresses of the members of the committee.

5. The fifth part is a list of the names and addresses of the members of the committee.

6. The sixth part is a list of the names and addresses of the members of the committee.

7. The seventh part is a list of the names and addresses of the members of the committee.

8. The eighth part is a list of the names and addresses of the members of the committee.

9. The ninth part is a list of the names and addresses of the members of the committee.

10. The tenth part is a list of the names and addresses of the members of the committee.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من دعا بدعوته ، وأهتدى بهديه بإحسان الى يوم الدين •

وبعد : فقد شئت الأقدار أن أزور الأخ العالم الداعية الأستاذ الشيخ سعيد حفظه الله ، وفي أثناء الزيارة أطلعنى على كتابه الجديد من سلسلة « دراسات منهجية هادفة في البناء » وهو بعنوان « جولات في الفقهاء الكبير والأكبر وأصولهما » وطلب منى — على قصورى وقلة بضاعتى — أن أقرأ الكتاب بتمهل وتفحص ، فإذا كان ثمة ملاحظات أخذ بها بعين الاعتبار وهو فرح مسرور •

وفعلا أخذت المخطوط وقرأته قراءة تدبر وتمحيص من ألفه الى يائه ، والله يعلم كم سررت : لاستفادتى مما كتب ، وللمعالجة الفريدة التى عالجها ، وللبحث العميق الذى جال فيه وصال ، فجزاه الله عن الاسلام أفضل الجزاء •

وكم أعجبت حين تكلم عن أصول المنهج فى كل ما يتصل بالعقيدة الربانية ، ووجوب الايمان بالله عز وجل ، بما يتفق وأصول البحث العلمى ، وما يتلاءم مع صراع العقائد وتحديات العصر ، وهو ما سماه بالفقه الأكبر ! •

وكم أعجبت أيضا حين تكلم عن أصول المنهج فى كل ما يتصل باستنباط الأحكام الفقهية العملية من مصادرها الأساسية بما يتفق مع ما قعده أئمة الاجتهاد فى القديم ، وما يتلاءم مع روح العصر ، وحاجات الأمم فى الجديد وهو ما سماه بالفقه الكبير ••

والذى لفت نظرى حقا هو توفيق الله اياه فى اثبات حقيقة التصوف على ضوء ما جاء فى الكتاب والسنة ، وانه الركن الذى يمثل حقيقة الاحسان فى الشريعة الاسلامية ، والذى يتفق مع قوله عليه الصلاة

والسلام : « أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك » ، وكم أجاد حفظه الله حين وضع للسالكين المنهج الذي ينبغي أن يسلكوه في مراحل السير إلى الله ، حتى يكون التصوف موافقا للكتاب والسنة ، محررا من كل التباس وشبهة ..

وفي تقديرى أن المنصف العاقل المتبصر إذا قرأ الكتاب بتجرد وإخلاص وتفهم للحقيقة .. فإنه يوافق المؤلف في كل ما ذهب إليه ، ولا بد أن يخرج نتيجة القراءة بنتائج عملية طيبة تقيده في أمر دينه ودنياه وآخرته ..

الله أسأل أن يحفظ لنا الشيخ سعيد عالما وداعية ومصلحا ومجددا ، وأن يبيقيه للإسلام ذخرا ، وأن يحقق مجد الإسلام وعز المسلمين على يديه ويد كل داعية عامل مخلص .. أنه بالاجابة جدير وخير مسؤول ..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..

عبد الله علوان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

جاء القرن الرابع عشر الهجري ووضع المسلمين على غاية من الضعف والانهيار والتمزق ، وبينما كان المجتمع الغربى يسير صعودا نحو تقدم مدنى وقوة مادية متنامية كان العالم الاسلامى يجد نفسه عاجزا لعوامل متعددة أكثرها داخلى وبعضها خارجى ، وانتهت الحرب العالمية الأولى وزاد الأمر سوءا بسقوط أقطار كثيرة تحت سلطة الاستعمار الغربى ووجود استعمار من نوع جديد ، فالأقطار الاسلامية التى كانت تتقارع الاستعمار الروسى خدعت بالحركة الشيوعية فخضعت للاستعمار الروسى الشيوعى . ونظرة واحدة تلقيها على خريطة العالم الاسلامى تريك أنه من أواسط أوروبا الى كل آسيا وافريقيا تقريبا قد أصبحت دوله مستعمرات لجهات متعددة ..

وقابل ذلك ردود فعل متعددة وجدت من قبل ومن بعد تحركات كثيرة ، ومن بين هذه التحركات كانت حركة الأستاذ البنا التى كانت بحق ميلادا جديدا للحركة الاسلامية وتجديدا كاملا للإسلام . فهى الحركة التى استشرفت احياء الاسلام كله . واستشرفت أوضاع المسلمين محاولة انقاذها ، واستشرفت أوضاع العالم عارفة أدواءه وصحته آخذة محلها فيه ..

لقد وجدت قبل هذه الحركة حركات اسلامية محلية ، أو حركات اسلامية تلتزم التذكير ببعض معان فى الاسلام ، وولدت هذه الحركة اسلامية شاملة عالمية ..

* * *

وواجهت هذه الحركة فيما واجهت موجة الردة عن الاسلام والرفض المطلق له ومحاولة صبغ الحياة على ضوء نظريات غير اسلامية وواجهت

فيما واجهت استمرارية السير الاسلامي لمرحلة الدخن في الأمة الاسلامية وورثت فيما ورثت ردود الفعل العنيفة ضد الدخن والمتمثلة بالشك بالتراث كله ، وواجهت غير ذلك .

وهكذا كان على الحركة أن تدخل معارك كثيرة بعضها سياسى ، وبعضها عسكرى ، وبعضها فكرى ..

وفي معركتها الفكرية كان عليها أن تقدم الاسلام للمسلمين ولكل انسان ، وكان عليها أن تواجه الردة عن الاسلام متمثلة بنظريات وأحزاب وكتل وتجمعات ومؤسسات وحكومات مأمورة واستعمار موجه ..

وكان عليها أن تواجه الدخن الموروث عن مرحلة الدخن التي تحدث عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسيرة الأمة الاسلامية متمثلا ذلك بكتل ضخمة من التأليف التي اختلط فيها الخير بالدخن وبتجمعات كثيرة تحرض على الدخن كحرصها على الخير . وتحرض على سنن الشيوخ كحرصها على سنن الرسول صلى الله عليه وسلم وتتعصب لما اعتمدته الشيوخ حتى لو ثبت أن السنة المعتمدة تعارضه وتمثل ذلك بكماله بالطرق الصوفية غير الواعية وشيوخها الذين اصطبغ فكرهم بمعان محلية أو سنن موروثة عن الشيوخ يحرصون عليها ويتعصبون لها الا من رحمه الله . مما أدى الى ردود فعل متعددة كان أشدها بعض الاتجاهات السفلية التي شككت في الارث الفقهي والصوفي والثقافي كله بحجة الدخن ، واذا بنا أمام تيار يرفض التراث كله ويشكك في المدارس الفقهية وبرجالاتها . واذا بنا نجد من يسئ الظن بأكثرية الأمة الاسلامية على مر الزمن . فحدث أن تزعزت الثقة بالتراث الاسلامي الذي قدمته العقول المسلمة خلال العصور من دون تمييز بين مرحلة الخيرية الخالصة أو مرحلة الشر . أو مرحلة الخير المخلوط بالدخن ، ومن دون تمييز بين العقلية المجددة والعقلية المنحرفة وبين الاتجاهات التي تتمثل بها صيغة الحق خلال العصور وبين غير ذلك ، فالتضليل والتكفير والتفسيق للأمة أصبح ديدن الكثيرين ..

انه بدلا من أن تكون ردة الفعل ضد الدخن هي تحرير الخير من دخنه ، وجدت دعوات تريد أن تنسف الخير بحجة الدخن . فكان

جزءاً من المعركة المفروضة على الحركة الإسلامية أن تواجه موجة الردة
وأن تواجه استمرارية الدخن وأن تواجه ردود الفعل الغالية هذه .

* * *

واكتفت الحركة الإسلامية بالنسبة للدخن وردود الفعل الغالية ضد
أن تضع أسساً وأن تلمس هذه الأمور برفق لأنها اعتبرت معركتها
الرئيسية مع الردة وأهلها ، ومن ثم فقد ركزت جهودها الفكرية على
ما به تهزم الردة فكرياً . وقد نجحت بفضل الله عز وجل في ذلك أيما
نجاح وكان من آثار ذلك عودة أجيال إلى الإسلام بعد زدة عريضة
عنه .

* * *

لقد أدرك الكثيرون فكرة شمول الإسلام ، وعرف الكثيرون أنه
حق خالص كما أثرت الأسس العامة المعتمدة لدى الحركة الإسلامية
في تخفيف حدة الكثيرين سواء من وراث الدخن أو من أصحاب ردود
الفعل الغالية فيه ، ولكن والحركة الإسلامية الآن أصبحت تواجه
هجمتين : هجمة من الذين لا يستشرفون الإسلام كله ولا أوضاع
المسلمين ، ولا أوضاع العالم ممن هم في الأصل وراث دخن أو أنهم
جاهلون . وهجمة من الذين يشككون في التراث كله ، وقد ساءهم أن
هذه الحركة لا تغلو غلوهم فتتسلف التراث بحجة دخن ما موجود فيه ،
لهذا وهذا فقد أصبح من الضروري الحديث المسهب عن الدخن وعن
الغلاة في حرب التراث بحجة الدخن .

* * *

وقد كان هذا كله سبباً من أسباب تأليف هذا الكتاب .

* * *

وفي العالم كله فوزي فكرية ، وفي العالم الإسلامي نفسه الذي
كان ينبغي أن يكون النموذج على الكمال . والذي محله في هذا العالم
محل القدوة والطبيب . هذا العالم كذلك فيه فوزي فكرية ، ومن مظاهر
هذه الفوزي أن الكثيرين لا يعرفون محل الحكم العقلي من الحكم
التجريبي من الحكم التشريعي . ومن هو صاحب الحق في الحكم
التشريعي ؟ وكيف ينبثق الحكم التشريعي الحق ؟ ان الفوزي الفكرية

في نقاط البداية هذه تؤثر على سير الانسان في حياته كلها ، وبالتالي فان تأثيراتها على الحياة البشرية كبيرة وخطيرة . وهذه قضية أخرى اقتضت كتابة هذا الكتاب ..

* * *

وخلال مسيرة الأمة الاسلامية اتجه أهل العلم للبحث عن الفتوى الملائمة للواقع على ضوء الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها المسلمون حيث كان الحكم يتحكم به الأقوياء والقوة هي التي تفرض الرأي النهائي أو الوضع النهائي بدلا من الشورى ، وهكذا ضاعت الأوضاع العادية التي كان ينبغي أن يكون عليها المسلمون :

فمثلا في أوضاع عادية كان ينبغي أن تكون الشورى هي الحاكمة في الأمة الاسلامية ، وكان المفروض أن تتطور من خلال الواقع الجوانب التطبيقية لموضوع الشورى في الحكم ..

وفي أوضاع عادية كان المفروض أن يتطور نظام حكم واحد في العالم الاسلامي يجتمع فيه العدل مع الحق مع القوة مع الغنى مع التخطيط العالي مع نمو الكفاءات في كل علم . ولكن هذا قضى عليه الأهواء والجهل والأمراض الظاهرة والخفية ..

وهكذا ضاعت الأحوال العادية لحساب الأوضاع الاستثنائية وكان العلماء الأفذاذ لا يجدون أمامهم الا أن يعالجوا الواقع المريع وأن يقدموا الفتوى على ضوئه ولم يكن أمامهم خيار ..

فحتى ابن تيمية في صراحته وجراته في التصريح فيما يعتقد لم يكن أمامه خيار في ألا يسلم للواقع كما هو في قضايا كثيرة وهكذا سادت الأوضاع الاستثنائية في الأمة الاسلامية وأصبحت الأحكام الأصلية في كثير من الشؤون محل نسيان أو صمت .

والحركة الاسلامية المعاصرة وهي تسعى للعودة الى الوضع الصحيح باعادة الأحكام الأصلية واستئناف الحياة الاسلامية في منطلقاتها الصافية ، تواجه واقعا هي مضطرة فيه لملاحظة الأوضاع الاستثنائية وللاخذ برخص الله وهي تتحرك فهي مضطرة للموازنة بين ما تسعى لتحقيقه كهدف وبين سيرها اليومي الذي تحكمه الفتوى البصيرة من أهلها والشورى من أهلها ، والفتوى البصيرة هي التي

تضع كل شيء في اعتبارها : الوضع الأصلي والوضع الاستثنائي وتوازن بين الشرور والأضرار وتضع في حسابها المصلحة الشرعية وتأثير الأوضاع والأعراف على بعض الأحكام .

ان الحركة الاسلامية وهى تخطط للسير نحو اعادة الأوضاع الى الأصل واذ هى محكومة بالواقع ليس أمامها خيار فى أن تكون منطلقات السير فى كثير من الأمور واضحة ، وهذه قضية ثالثة من أجلها كان هذا الكتاب ..

* * *

هذه القضايا هى الأمور الأساسية التى دعت الى كتابة هذا الكتاب . ومع علمنا أن أبحاث هذا الكتاب ستثير حساسيات جهات شتى ، فقد آثرنا أن نتكلم فيها لأن الغموض فى شأنها — فى رأينا — شر من الكلام فيها ، خاصة وأن الغموض فيها يجر الى مشكلات تنمو على الزمن .

* * *

ان هذا الكتاب محاولة لتبيان ضرورة دراسة الفقه والتوحيد والتصوف بعد تحرير هذه العلوم من الدخن الذى أصابها فى العصور المتأخرة ..

كما هو محاولة لتبيان ضرورة دراسة علم أصول الفقه وعلم المنطق ، هذه المحاولة اقتضت منى أن أتحدث بأسهاب عن الحكم العقلى والحكم العادى والحكم الشرعى وكيف أن الوصول الصحيح الى الحكم العقلى والعادى اقتضى وجود علم المنطق الاستنتاجى والمنطق الاستقرائى وأن الوصول الصحيح الى الحكم الشرعى أوجد علم أصول الفقه ، كما اقتضت هذه المحاولة منى أن أبرهن على أنه كان لابد أن تنشأ علوم الفقه والتصوف والتوحيد ، وعلى أنه لابد من دراستها فى عصرنا ، ولكن بعد أن يلم المسلم بما يعصمه من الخطأ فيها ..

* * *

واذا كان بعض الدارسين يرون أن هذا يتناقض مع فكر الحركة الاسلامية الحديثة فقد اقتضى منى ذلك أن أبرهن أن هذا جزء من تصورات الحركة الاسلامية الحديثة وأن سلامة الحركة فى الحاضر

ومقتضيات الحركة في المستقبل تقتضى أن تدرس هذه العلوم وأن يوجد فيها مختصوها ..

* * *

ولم أقف عند المنطق كثيرا لأن قسما كبيرا من أبحاثه هي من باب المكروهات أو الأغلوطات ولكن جانباً منه لا بد منه ، هذا الجانب هو الذى أريد أن يكتب فيه ، ولقد أحسن العقاد وهو يتكلم عن موقف ابن تيمية رحمه الله من المنطق اذ قال :

« وموقف الامام ابن تيمية من المنطق والجدل تشبيه بموقف الامام الغزالي . ولكنه يرى أن المنطق سليقة في العقل الانسانى يستغنى عنه الذكى ولا ينتفع به البليد اذا جاء على غير سليقة واستعداد . ومن كان هذا رأيه في المنطق فمخال أن يقال عنه انه يلغيه ويحرمه لأنه لا يلغى الفطرة ولا يحرم تركيها أودعه الله نفوس خلقه ، ومن نظر في كتب ابن تيمية التى ناقض بها أدعاء المنطق وعشاق الجدل علم أنه كان يصدد انشاء منطق صحيح وهداية الى تطبيق أصول المنطق القويم ، ولم يكن متصدىنا الهدم المنطق من أساسه على جميع وجوه وفي جميع تطبيقاته . فهو يستخدم قضايا المنطق ليبطل دعوى المناطقة الذين يضعون الحدود في غير مواضعها ويقيسون الأشياء والنقائض بغير قياسها ويهدرون الحقائق في سبيل المصطلحات والألفاظ بغير دراية لمعناها ..

« وقد سلك ابن تيمية هذا المسلك في مواضع كثيرة من رسائله وكتبه التى أدارها على مناقضة الجدليين والمناطقة المتشبهين بالمصطلحات والتعريفات اللفظية ، فلا يسع منصفا أن يظن به أنه يحرم الحجة والبرهان وهذه حججه وبراهينه تعتمد على الدليل والقرينة والاستقراء والملاحظة وكل ما تنتظم به قضايا المنطق ودعاواه ، وغاية ما يقوله المنصف ان التحريم عنده مقصود به اللغو والجدل والولع بالسفسطة على غير جدوى ، وأنه تحكيم للعقل في المنطق انقاذا له من تحكيم المنطق فيه ، ولا يكون المنطق متحكما في العقل صارفا له عن النظر القويم الا اذا غلبت فيه أشكال اللفظ والصيغة على حقائق المعنى وجواهره . فهو بهذه المثابة ربة للعقول يتبعى للمفكرين أن يطلقوها من شباكها ليستقيموا بها على سوائها .

وما كان ابن تيمية بالذى يظن به أنه يعادى المنطق لأنه يجمله ويستخف به مداراة لعجزه عنه • فإن معرفته به ظاهرة في معارض قوله كأنه من زمرة المتخصصين له والمتفرغين لدراسته وحقق أساليبه • ومثل هذا لا يتصدى للمنطق إلا أن يكون فيه ما يخشى ضرره على الناس ، ولا سيما المشتغلين به من غير أهله » •

* * *

انه في الحدود التى تكلم عنها الغزالي وابن تيمية في المنطق نريد كتابة فيه ودراسة له تكون جزءا من دراسة المسلم المعاصر •

لقد جلنا في هذا الكتاب ثمانى جولات كلها في مثل هذه الشئون ، وكلها في ظننا مما يحتاجه المسلم في عصرنا ليكون على وضوح في أمر سيره العلمى وموقفه مما حوله •

وقد يرى القارىء في هذه الجولات تداخلا سببه أنها كتبت على فترات متباعدة ، وقد يرى ضعف ارتباط بين جولة وجولة سببه أن الجولات بمجموعها تحاول أن تحقق مجموعة أهداف وليس شرطا أن تحقق الجولة اللاحقة الهدف الذى حققته الجولة السابقة •

* * *

ومهما يكن من أمر فائنا نرجو أن يخرج قارىء هذا الكتاب بنتائج تفيده في أمر دنياه وأخراه والله المستعان ونسأل الله أن يجعل هذا الكتاب خالصا لوجهه الكريم وأن يجعل النفع به ، انه سميع مجيب •

* * *

البحر الأول

كنت وعدت في كتاب سابق أن أكتب كتابا في الفقهاء الكبير والأكبر وأقصد في ذلك علم العقائد وعلم الفقه وعلم التصوف . فالتصوف المحرر مكمل لعلم العقائد الذي هو الفقه الأكبر ، والفقه العملي هو الفقه الكبير ، ويدخل في هذين العلمين العلوم التي هي بمثابة أصول لهما ، إلا أنني بعد تفكير طويل اكتفيت بسلسلة « الأساس في المنهج » عن إصدار هذا الكتاب ، لاعتقادي أن ذلك كاف . لكنني آثرت أن أوضح قضية هذين الفقهاء في هذه الرسالة كموضوع سريع يحتمل فيه النقاش وجعلتها جزءا من سلسلة « في البناء » لایمانی أن جزءا رئيسيا من موضوع البناء هو بناء الشخصية الإسلامية والمجتمع الإسلامي من خلال هذين الفقهاء ، ولایمانی أن تجاوز هذين الفقهاء خطأ كبير .

وفي كتاب « جند الله ثقافة وأخلاقا » من هذه السلسلة دعوت إلى دراسة عقائد أهل السنة والجماعة ، ودراسة التصوف المحرر ، ودراسة الفقه على مذهب من مذاهب أئمة الاجتهاد . فحمل على بسبب ذلك أخوة ، ظانين أن ذلك متناف مع روح الدعوة الإسلامية المعاصرة مع أنني لم أكن فيما كتبت إلا شارحا ، ومبيناً لما قاله امام هذه الدعوة في هذا العصر الامام الشهيد حسن البنا رحمه الله وأحسن مثواه ورفع درجاته في عليين . واذ كان الأمر من وجهة نظري خطيرا لا يحسن السكوت عليه فقد رأيت أنه لابد من الكتابة فيه فكانت هذه الرسالة هي التوضيح اللازم . ولقد كتبت كتاب « تربيتنا الروحية » لتوضيح أحد مواضيع الفقهاء الكبير والأكبر وهو موضوع التصوف المحرر لأضع الأمور في مواضعها في قضية الحقيقة الصوفية التي هي إحدى السمات الرئيسية لدعوة الأستاذ البنا رحمه الله .

* * *

ان من بديهيات التصور الإسلامي التي ذكرتها النصوص أن الحق في هذه الأمة مستمر ، له حملته الى ما قبيل قيام الساعة بقليل ، ومن ثم

فلا يمكن أن تمر لحظة على هذه الأمة الا وصيغة الحق موجودة • وحملة الحق موجودون ، وأن يتصور انسان غير ذلك فذلك خطأ كبير ووهم فظيع •

فالحركة الاسلامية المعاصرة اذن لا تتطلق من فراغ ، ولا تسير في فراغ ، بل هي استمرار لمسيرة الجماعة الاسلامية خلال العصور • فالاسلام الحق يحمله من كل جيل افراد يقلون أو يكثرون ، وهؤلاء ينقلون هذا الحق الى من بعدهم ، وهكذا حتى نزول عيسى ابن مريم عليه السلام في آخر الزمان : « لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين الى يوم القيامة فينزل عيسى فيقول أميرهم : تعال صل لنا • فيقول : لا أن بعضكم على بعض أمراء تكرمه الله هذه الأمة » أخرجه مسلم • دعنا نفترض أن الحركة الاسلامية الحديثة انطلقت رافضة كل ما كان عليه المسلمون فيما بينها وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لنفترض أن الأمر سار كذلك فماذا يعنى ذلك ؟

انه يعنى أن هذه الحركة قد حكمت أن الأمة خلال العصور لم تكن على حق ، وأن صيغة الحق خلال العصور انعدمت فيها وهذا وهم •

ان الكتاب والسنة هما الحكمان وهما القوامان ، وهما الميزانان ولكن الأمة الاسلامية لم تتطلق بمجموعها بعيدا عنهما • بل انطلق أهل الحق في كل زمان على ضوئهما •

فمن هم أهل الحق ؟ وما هي مذاهبيهم في الاعتقاد ؟ وما هي مذاهبيهم الفقهية وما هي مذاهبيهم في السير الى الله ؟ هذا كله لابد من الاجابة عليه ولا بد من معرفته واذا انطلقت الحركة الاسلامية على عماء من هذا كله فانها لن تكون استمرارا لجماعة الحق ، ولن تكون حاملة للحق •

ولاشك أن هناك دعاوى كثيرة خلال العصور حول حملة الحق هؤلاء من هم ، ولكن هناك مسلمات ، وهناك قواعد ضابطة من خلالها تتبين صيغة الحق بما لا يقبل جدلا عند المنصفين •

والحركة الاسلامية الحديثة يجب أن يكون من ألف بائها وضوح هذه الأمور حتى لا تتطلق على مسار خاطيء أو مسار ضال أو مسار فرقة منحرفة •

* * *

لقد قلنا ان هناك حملة عند الكثيرين على التراث كله ومع الحملة فهناك بعد عن التمييز بين ما ينبغي أخذه وما يجب تركه ، وما هو خطأ وما هو صواب لدرجة اختلط فيها الحابل بالنابل .

لقد وجد جيل يكاد يعتبر نفسه حياديا بين المعتزلة وأهل السنة أو بين الشيعة والخوارج بل أكثر من ذلك وجد بعض جيل يكاد لا يفرق بين انجاه واتجاه بل يتبنى من كل اتجاه اتجتهته الفرق التي تنتمي الى الاسلام ما يحلو له وما يروق مع أن النصوص تؤكد ضلال بعض الفرق ، فكيف يسوغ في منطق العقل المسلم أن تبقى الأمور كذلك ؟

ان الأستاذ البنا رحمه الله جعل من واجبات اخوانه دراسة رسالة في أصول العقائد ، وطالبهم بالتفقه على مذهب امام وجعل من سمات دعوته أنها حقيقة صوفية ، فما هي العقائد التي تدرس ، وما هو الفقه الذي يدرس ، وما هو التصوف الذي يدرس وأين نجد ذلك . وما هي الاحتراسات على الموجود ، وما هو المفقود الذي نحن بحاجة اليه ؟ . . كل ذلك يقتضى ألا تبقى هذه الأمور غامضة .

* * *

وحتى لا يفهمنا أحد فهما خاطئا ، لم نشأ أن نكتب في مواضيع الفقهاء بشكل مستقل ، ولذلك قررنا أن نكتفي باصدار سلسلة « الأساس في المنهج » ليكون جزءا رئيسيا من أهدافها أن تعرض كل المسائل الرئيسية في الفقهاء الكبير والأكبر من خلال الدليل ، ولتبقى اتجاهات الفقهاء الكبير والأكبر منضبطة ومنطلقة من النصوص . وليدرك المسلم بنفس الوقت الحدود المقبولة في الاختلاف حيث يكون لذلك وجهه ومن ثم فأننا نعتبر هذه الرسالة تكملها سلسلة « الأساس في المنهج » ونعتبر تلك السلسلة هي البديل عن الكتابة في مواضيع الفقهاء الكبير والأكبر بشكل مستقل .

* * *

انه لو أردنا أن نختصر بكلمة جامعة مهمة الحركة الاسلامية المعاصرة في شأن العلوم الاسلامية التي ورثناها فاننا نقول : ان مهمتنا في هذه العلوم هي أن نحررها من الدخن الذي علق بها ، وأن نضعها في محلها ضمن نظرية كلية في فهم الاسلام واحتياجات المسلمين وضرورة

حركتهم الواحدة • وكبديهيّة من البديهيّات أن يكون ذلك على ضوء فهم الأئمة الأعلام الثقات الذين استشرّفوا الشريعة كلّها لأنهم هم وحدهم الذين اعتمدوا أدق القواعد المنزهة عن الهوى في التحقيق • فإذا ما فهم فاهم أن مهمة الحركة الإسلامية في هذا الشأن غير ذلك فانه يكون واهما ، لأن حركتنا وقتذاك لا تكون حركة في الطريق السليم على المسار السليم للأمة الإسلامية • بل تكون حركة خاطئة مرشحة للسير على الطريق الخاطيء في المسارات الخاطئة للفرق الإسلامية المنحرفة المتعددة التي انفصلت عن جسم هذه الأمة ، أو أصبحت أعضاء مريضة فيه •

* * *

الأستاذ البنا رحمه الله يرى ضرورة أن يدرس الأخ رسالة في أصول العقائد ، والكتب في أصول العقائد كثيرة جدا منها القديم ومنها الحديث وليس واحد منها معصوما والأستاذ البنا حدد موقفنا من أمهات مسائل الخلاف •

والأستاذ البنا يرى ضرورة أن يتفقه الأخ على مذهب امام من أثمنا ، فالأستاذ يرى أن نقطة البداية في السير الفقهي أن يدرس المسلم كتابا فقهيا فالمذهبية الفقهية شيء لا بد منه كنقطة انطلاق ، لأن المسلم يستطيع من خلال دراسته أي كتاب فقه على أي مذهب أن يعرف أمهات المسائل في كل الأبواب العملية الحياتية الواقعية خلال أيام ، بينما لو لم يفعل ذلك فانه يبقى السنين وهو لا يعرف كيف يصلى وقد يقع في أغلاط تفسد عليه دنياه وأخراه وهو لا يعلم حكمها ولا يعرف أين يراجع حكمها لأن التفرعات الكثيرة للمسائل العملية لا تجدها الا في كتب الفقه وحتى الكتب التي تشرح أحاديث الأحكام تقتصر على ذكر أمهات المسائل فقط ، وكتب الفقه المؤلفة في كل مذهب من المذاهب تكاد لا تعد ولا تحصى •

والأستاذ البنا يرى ضرورة التربية الصوفية في الجانب الروحي ليصل المسلم الى الحقيقة الصوفية مع التقيد الكامل بالتصوّص ، وهذا يقتضى دراسة صوفية محررة وعملا • •
أمثال هذه الدراسات ضرورية لاستكمال الثقافة الإسلامية والتربية الإسلامية • هذه البديهيّات أصبحت عند بعض الناس مرفوضة رفضا مطلقا وكأنها الباطل بعينه •

* * *

ويحار الانسان عندما تصبح البديهيّة محل نقاش !!! ...

ترى ألا يحتاج المسلم أن يعرف عقيدة الحق ، وأن يعرف جوانب الخطأ التي وقعت بها فرق الضلالة خلال العصور ؟ وكيف يعرف ذلك إذا لم يدرس ؟ ! وإذا درس ورأى الحق ألا يجب عليه أن يلتزم به ؟ !
ترى ألا يحتاج المسلم أن يتعلم كيف يصلى ويزكى ويصوم ويحج ؟ !

ألا يحتاج الى أن يعرف أحكام ذلك وأمثاله من بيعه وشرائه وزواجه وطلاقه وغير ذلك ؟ ! فأين يتعلم ذلك ان لم يكن في كتب الفقه ؟ !
وإذا لم تكن البداية أن يتفقه على مذهب امام فهل تكون البداية أن نغرقه في آلاف المجلدات ونطلب منه أن يحقق فيها ؟ ..

ان المسلم من خلال دراسة لمتن فقه على مذهب امام معتمد خلال أيام يستطيع أن يعرف أكثر ما يلزمه في شؤون عباداته ومعاملاته وبدون ذلك يبقى السنين تفوته البديهيّات . ترى ألا يحتاج المسلم أن يكون عنده شيء من علم عن نفسه وقلبه وعقله وروحه . وطرق صياغة ذلك كله اسلاميا على ضوء النصوص ألا يقتضى هذا منه دراسة صوفية محررة وعملا ؟ !

فكيف لا تكون أمثال هذه الأمور جزءا من دراسة المسلم وجزءا من ثقافته وهل يمارى في ذلك ، الا مكابر يريد أن يضيع المسلم عن حبيغة الحق في العقائد ، ويبقى جاهلا في فقه مسائل يومه ، ويبقى بعيدا عن حقيقة الايمان والاخلاص . هذا الموضوع بالذات أصبح محل نقاش ، والأدهى من ذلك أن ينقض بعض الناس هذه البديهيّات بفهوم مبتسرة ينسبون لها لقمم هذه الدعوة الذين لم يفهمهم هؤلاء ، ولكنه الجهل في وضع الأمور في مواضعها ، وعدم حمل كل كلام على محمله الصحيح .

* * *

ان هناك لغة عجيبة عند بعضهم ..
انهم يريدون أن نتخلى عن مذاهب الفرقة الناجية في الاعتقاد والفقه والتصوف المحرر على ضوء النصوص ، ولكن : الى ماذا ؟ ولماذا ؟

ان للمسلمين خلال العصور أئمتهم في الاعتقاد وأئمتهم في الفقه .
وأئمتهم في التصوف والسلوك الى الله عز وجل . فأئمتهم في الاعتقاد
كأبى الحسن الأشعري ، وأبو منصور الماتريدي . وأئمتهم في الفقه
كثيرون منهم أبو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل والامام زيد
والامام جعفر الصادق وأئمتهم في التصوف كالجنيد .

وهؤلاء وأمثالهم كل في اختصاصه حيث ثبت النقل عنه ، قدم
أصفي فهم للكتاب والسنة ، ومن ثم أجمعت الأمة على اعتماد أقوالهم
وقبولها في خضم اتجاهات لا تعد ولا تحصى من الاتجاهات الباطلة
والزائفة ، ومنها الذي مات ومنها الذي لا زال حيا .

* * *

لو رجعت الى كتاب « مقالات الاسلاميين » لأبى الحسن الأشعري
لرأيت عجباً أن يوجد مسلمون يقولون بمثل هذه الترهات التي نقلها
الشيخ هناك عن كثير من أصحاب الاتجاهات الباطلة . أفنترك المسلم
دون حصانة في قضايا الاعتقاد أو نقدم له العقيدة الصافية باختصار
يحفظه من قبول الفكرة الخاطئة ويعصمه من الفهم الخاطيء . وقل مثل
ذلك في الفقه والتصوف .

* * *

ولا شك أن في هذه الرسالة مواضيع اعتادت أطراف كثيرة أن
تقف منها بشيء من الانفعال ، ونرجو من كل قارئ ألا يستعجل الحكم
عليها قبل الانتهاء منها ، فإذا انتهى فليصدر حكمه ونرجو أن يكون
منصفا ونظن أن كل المنصفين سيستقرون على ما استقررنا عليه في
المواضيع التي عرضناها .

ولقد عرضنا فصول هذه الرسالة تحت اسم جولات لأن في كل
فصل منها هجوماً على خطأ أو دفاعاً عن حق .

ولقد كررنا بعض المعاني مرات ، مرة باجمال ، ومرة بتفصيل وذلك
للتأكيد بعض المعاني التي تحتاج الى تأكيد اقتداء بالقرآن الكريم فلا
يلومنا القارئ على ذلك .

ونظن أن هذه الرسالة تقف على قدم سواء مع بقية رسائل هذه
السلسلة في موضوع البناء للشخصية الاسلامية وللأمة الاسلامية ..

* * *

اننى أعتقد أننى بهذه الرسالة أخدم قضية مهمة من قضايا الدعوة الإسلامية المعاصرة • فقد أصبحت علوم الإسلام بحاجة الى تحرير من الدخن الذى علق بها ، وأن يكون ذلك كله متوافقا مع طرح نظرة كلية لفهم الإسلام واحتياجات المسلمين وقد أجمل الأستاذ البنا رحمه الله فى ذلك كله وأعطى أسس ذلك غير أن دراسات الاخوان بقيت متجهة فى طريق الكليات دون النزول الى فقه الجزئيات وهى قضايا يحتاجها المسلم كثيرا كاحتياجه الى الكليات ومن ثم غلب على تفكير الكثير منا المعموس فى مواضيع الفقهيات أو مسائل العقائد أو مسائل السير الى الله والسلوك الأخلاقى وكان من آثار ذلك أن وجد عند الكثير منا استعداد لقبول الآراء الشاذة أو الدفاع عنها بما لا يتناسب مع كون دعوتنا استمرارا لصيغة الحق الصحيحة خلال العصور والتي تتمثل دائما بطائفة كما رأينا فى الحديث :

« لا تزال طائفة من أمتى يقاثلون على الحق ظاهرين » •

اننا نتمنى للمسلمين مذهبية سلفية وصوفية سلفية • نتمنى لهم سلفية يضيئها العلم ويجمع معها السير الى الله ، نريد للمسلمين مذهبية وسلوكا لا افراط فيهما وسلفية وسنية لا تفريط فيهما وهذا لا يعنى الهجوم على الفتوى ولا يعنى التلفيق الجاهل بين أقوال العلماء • نريد تفقها فى فقه المذاهب أو فى فقه مذهب يرافقه سعة أفق ومعرفة بحال العصر ونظر دقيق فى آراء العلماء مع معرفة كبيرة بالكتاب والسنة وهذا كله ممكن وكله ضرورى ••

كثيرا ما يحدث أن الهجوم على الفتوى من غير أهلها يرافقه خطأ شرعى اذ أن هناك دقائق تحتاجها الفتوى لا يفتن لها كل انسان •• وكثيرا ما يحدث أن يسارع ناس الى التلفيق بين أقوال العلماء فى الوقت الذى تكون هناك حيثيات دقيقة لا يفتن لها الا المتقن لأصول مذهب •

وكثيرا ما تفرق القضية الواحدة فى مجموعة أبواب ، فغير المتقنين للفقهاء كله تغيب عنهم بعض جوانب المسائل •

وكثيرا ما يؤخذ غير الفقيه والراسخ في العلم ببعض الروايات المنسوبة الى الاسلام وليست منه . وكثيرا ما تجد الفقيه غير عابد ، والمنتسب للسلف جاف القلب ، والعابد جاهلا في الأحكام الفقهية وكل ذلك يحتاج الى علاج .

ولكن ما نريده تحول دونه أشياء . .

والعلاج كذلك تحول دونه أشياء . . .

من هذه الأشياء : عدم وجود القناعة بضرورة الدراسة المستوعبة لعلوم الفقه والعقائد والتصوف وأصول ذلك ، وهذا الذي نحاوله في هذه الرسالة .

ومن هذه الأشياء : طبيعة التأليف في العصور المتأخرة في هذه العلوم وخذ لذلك مثلا :

درج علماء المسلمين خلال العصور وخاصة المتأخرة أن يعتقدوا عباراتهم ، وحجتهم في ذلك أنهم بهذا يضمنون أن يؤخذ العلم من أهله . وفي ذلك من الحكم ما فيه إذ يؤخذ بهذا مع العلم سمت العلم وأدب العلماء وتواضعهم وتقواهم ولا يكون هذا إلا بأخذ العلم من العلماء . ولكن هذا كان في عصور تواجد العلماء : المعطون متوافرون وهمة الأخذ والطلب عند الناس موجودة ، وأما في عصرنا فإن هذا أصبح عائقا دون العلم وحائلا دون المعرفة . .

وقد درج العلماء المتأخرون على أن يكتبوا على طريقة المتن والشرح والحاشية ، ولذلك حكمه : التي تناسب العصر الذي وجد فيه . أما في عصرنا فإن مثل هذا التداخل والاحالة لا تطيقه طبيعة الرجل العادي . وإن كان لا زال لذلك حكمه وضرورته في بعض البيئات .

وفي خضم قضية المتن والشرح والحاشية دخل في كل علم ما ليس منه . فاختلطت في الكتاب الواحد قضايا البلاغة والنحو والفقه والمنطق والتوحيد والتصوف والحكم والشعر والوقائع وغير ذلك مما يبعد الكثيرين عن الوصول السريع الى حقيقة العلم .

ودخل في كل علم من هذه العلوم كثير من القضايا الرائجة في عصر من العصور كجزء من ثقافة ذلك العصر وكثير منها كان غلطا .

وأخذت كثير من الأمور التي هي وليدة بيئة أو احتياجات ضرورة طابعا
تعميميا ، وكان هذا كله عاملا من عوامل الاحتياج الى تأليف جديدة
معاصرة • وقد كان العلماء في الماضي يكتبون في الغالب للعلماء ولا
يكتبون للعامة لأن الأمية كانت فاشية ، ولابد أن يكون بين العلم وبين
العامة وسيط هو المعلم الشارح •

ومن ثم فأول ما يشعر به قارئ بعض الكتب القديمة أنها كتبت
لفئة خاصة وطبقة خاصة ، ولعل من أبرز ما يشعر به قارئ هذه
الكتب أنه عاجز عن تحصيل ما يلزمه عن طريق قراءة هذه الكتب •

أما في عصرنا فقد أصبح الكثيرون قادرين على التلقى من الكتاب
مباشرة اذا كان الكتاب مبسرا ، ولهذا كله فان طبيعة عصرنا تقتضى
تأليفا مناسباً له وقد كتب أهل عصرنا حتى الآن الكثير مما يحتاجه
هذا العصر ، ولا زلنا بحاجة الى مزيد • ولكن .. هل التأليف في هذه
العلوم نزهة ؟

ان التأليف في العقائد يقتضى استيعابا لعشرات المسائل وقدرة على
مناقشتها واحاطة بملايسات كثيرة منها التاريخي ومنها الجغرافي ويقتضى
قبل ذلك كله احاطة في النصوص ومعرفة في وضع كل نص في محله •

وان التأليف في التصوف يقتضى سيرا عباديا عمليا واحاطة في
الفقه ثم قدرة على الفهم والتنقيح لكل ما كتب •

وأما الفقه فالأمر فيه أشق ••

كانوا يقولون قديما : عجت لحنفى تفقه في ثلاثين سنة !
فلماذا ؟

لأن الفقيه مهمته أن يفتي في أية قضية تعرض عليه ان في العبادات
أو في المعاملات أو في قضايا القضاء أو غير ذلك على ضوء أصول المذهب
وفروعه واذا أردنا أن نعبر عن ذلك بلغة العصر نقول :

ان الفقيه حتى يعتبر فقيها ينبغى أن يكون مستوعبا لكل ما يسمى
حاليا بالفقه الدستوري وقادرا على الفتوى فيه وأن يكون مستوعبا
لقضايا فقه المعاملات التجارية الدولية والمحلية وقادرا على الفتوى فيها
ومستوعبا لقضايا الأحوال الشخصية وقادرا على الفتوى فيها ومستوعبا

لقضايا الجنائيات والمخالفات وقادرا على الفتوى فيها وقل ذلك في كل فرع من فروع القانون المعاصر وزيادة على ذلك أن يكون مستوعبا لقضايا العبادات وقادرا على الفتوى فيها وهذا كله ينبغي أن يرافقه استيعاب لأصول المذهب وقدرة على استخراج حكم المسألة الجديدة على ضوء هذه القواعد فكم يوجد الآن من أمثال هؤلاء ؟ ومن منهم القادر على التأليف المناسب لكل طبقة من طبقات هذه الأمة ؟ فهل التأليف الفقهي المناسب عملية سهلة ؟ ..

انه حتى يتخصص متخصص بأحد فروع القانون المعاصر يحتاج الى سنين طويلة فكيف بالتفقه الذي يشمل مجالات الحياة كلها ؟

* * *

ولما كان الفقه الاسلامي قد أبعد عن حياة الدولة بشكل متعمد خلال فترة طويلة ، في الوقت الذي تجددت فيه ملايين المسائل بحكم خصب الحياة المعاصرة وهذا يقتضى عملية شاقة من أجل فرز المسائل المبتة وتقرير أحكام المسائل الحية وهذا يقتضى دراسة للدراسات الحقوقية المعاصرة والقوانين والدساتير المعتمدة وأن يذكر ما يقابلها رفضا أو قبولا في فقه المذاهب عامة ليعرف القارئ التناقض العريض بين ما يجرى وبين ما ينبغي أن يكون . كما ينبغي أن يجاب على كل نسأل يمكن أن يخطر ببال المسلم المعاصر عن أمهات القضايا التي يمكن أن تعرض له .

انها مهمة شاقة لا بد منها للحاضر والمستقبل ، للعلم وللفتوى بآن واحد . وهذا ليس من باب النوافل والمندوبات ، بل هو من باب فروض الكفايات التي تأثم الأمة كلها اذا لم تقمها بما يكفى احتياجاتها .

ان الفتوى ليست عملية سهلة فقد يكون لقضية ما صلة بعشرات الأبواب واذا لم يكن الفقيه مستوعبا لكل أبواب الفقه وأصوله فمن العسير عليه أن يفتي . خذ مثلا الفتوى في قضايا الأرض بعد الاصلاح انزاعى : انها ترتبط بقضايا أصل ملكية أراضى بعض الأقطار الاسلامية ، وترتبط بتأثيرات نوع الحكومات وحقوقها باتخاذ بعض القرارات وترتبط بقضايا طرق اثبات الملكية وترتبط بقضايا منع أصحاب الأموال حقوق الأموال وما يترتب على ذلك ، وترتبط بقضايا الردة وتأثيراتها على

تملك أصحابها ، وترتبط بقضايا الغصب وأنواع الغاصبين وترتبط بتأثيرات التصرفات على الأرض بعد الاستيلاء ، ثم هناك ... قضايا الفتوى وقضايا التقوى وقضايا الغاء اللاحق في الحكم لأفعال السابق وما حدود الالتزامية للحاكم اللاحق في إبطال فعل الحكم السابق وغير ذلك كثير .. فالتأليف في الفقه ليس نزهة والفتوى ليست عملية سهلة . وهل المسلم المعاصر بالخيار أن لا يستفتى في النازلة التي تقع عليه ؟ وأن يوجد في الأمة الإسلامية القادرون على الفتوى المناسبة للزمان والمكان والأشخاص هل هذا من باب المكروهات أو المفروضات في شريعة الله ؟ ..

انه لابد من تأليف جديد في العقائد والفقه والتصوف وأصول ذلك بعد الاقتناع بضرورة هذه الدراسات .

ان كتب الفقه المتأخرة اذا تحدثت عن الدليل فانها في كثير من الأحيان لا تستوعب أدلة المذهب ومن ثم وجد في كثير منها قصور أصبح حجة على المذهب نفسه . وان كثيرا من كتب العقائد ذكرت مسائل اعتمدت فيها على نقول لم تصل الى درجة الحجية في باب العقائد . وان كتب التصوف توسعت في التعبير عن قضايا الشعور دون أن تذكر تقييدات ذلك . هذا وأمثاله كله يقتضى تأليفا جديدا في هذه العلوم كجزء من علاج وكدواء لمرض وكحل لمشاكل .

* * *

وهذه الرسالة في جولاتها تريد أن تقنع بضرورات ذلك لأن الاقتناع هو البداية في الانطلاق خاصة وأن كثيرين يسيرون في الطريق المعاكس لهذا مستنديين على فهم لرجالات هذه الدعوة في غير محلها ونخشى ان استمرت مثل هذه الفهوم أن تصاب الدعوة ببعثم لا يخرج معه فيها رجل كعبد القادر عودة رحمه الله ولا كتاب كالتشريع الجنائي في الاسلام . وليتأت الأخ قليلا قبل الوقوع في الغلط فهذه الرسالة ستناقش الأمور من جوانب متعددة .

* * *

اننا لنأمل من خلال هذه الرسالة أن نعرض لقضايا العقيدة والتصوف والفقه مما ينعدم به الانقسام المر الذي حدث في تاريخنا في الشخصية

وأن يزول الصراع المر بين اتجاهات تكمل بعضها ، وأن تتلاقى التصورات الصحيحة في كل الجوانب في قلب المسلم وعقله وسلوكه ، لتكون راحة القلب وراحة العقل موجودتين ومتلاحمتين مع سلامة العمل . هذا كله في جانب ..

والجانب الآخر المهم الذي نحرص أن نصل بواسطة هذه الرسالة اليه هو أن توفر طاقات كثيرة تهدر بسبب عدم الوضوح . وما أكثر الساعات التي تمر بسبب نقاش جاهل بين أطراف من الناس لو كان عندهم وضوح في فهم بعض الأمور لما كان لهذا النقاش مبرر .

انه لمن الفظيخ جدا أن تكون الحراب كلها موجهة نحو الاسلام ، وأن تكون الدنيا كلها تعد المجازر لنا ، ونحن نتلوى بخلافات لا مبرر لها الا الجهل وسوء الفهم والتطبيق .

انه لمن الجهل وسوء الفهم والتطبيق أن نحمل قضية محدودة على قضية مضمومة ونسوى بينهما في الحكم . فمثلا في زمن التشريع كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره السؤال خشية أن يكون سببا من أسباب الاثقال على هذه الأمة . ففي الحديث الذي رواه الشيخان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دعوني ما تركتكم ، فانما أهلك من كان قبلكم كثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم .. » وفي الحديث الذي رواه الشيخان وأبو داود عن سعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من أجل مسألته » . واستمر أدب ترك السؤال الا عما ينبغى في جيل الصحابة رضوان الله عنهم . فهذا الدارمي يروى جواب ابن عمر وقد سئل عن شيء : لا تسأل عما لم يكن فاني سمعت عمر يلعن من سأل عما لم يكن » . وتوسعت بعد ذلك دار الاسلام وأصبحت كل قرية وكل بلد بحاجة الى فقيه وقاض ومفت ولا يمكن أن يوجد كثيرون يفتون الناس بحسب اجتهادهم بما يسع الناس . فشيء عادي أمام هذا كله أن يبدأ المجتهدون سلوك طريق تصور المسائل المحتملة الوقوع ليجيبوا عليها ليكون جوابهم جاهزا بيد المفتي والقاضي اذا وقعت هذه المسائل . ان توسع دار الاسلام وعدم امكانية وجود مجتهدين يسعون كل جزء في هذه الدار جعل المجتهدين يضعون بين يدي أهل العلم أجوبة للمسائل التي تتع

وللمسائل التي تحتل الوقوع • ولم يستطع بعض المحدثين أن يهضموا
الوضع الجديد واحتياجاته فحملوا على المجتهدين الذين وعوا احتياجات
هذه المرحلة وبدأوا يغطون هذه الاحتياجات • ولعل هذا من أبرز الأسباب
الحقيقية لحملة بعض المحدثين على أبي حنيفة رحمه الله والآن فمن قرأ
الكتاب القيم الذي حققه شيخنا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وأخرجه
تحت اسم « قواعد في علوم الحديث » من قرأ هذا الكتاب يدرك أن
فن علم الحديث هو لصالح مذهب أبي حنيفة كما هو لصالح بقية أئمة
الاجتهاد ••

تري هل يصح في منطق الفهم البصير لمثل هذا الأمر أن نبقى
بعيدين عن ادراك الفارق بين مرحلتين وبالتالي نعيش في أجواء خلاف
تجاوزته الأمة منذ زمن بعيد ؟ ألا يدل ذلك على أن قصورا ما في الادراك
هو السر وعلى القاصر أن يعيد النظر في قصوره ليكون ابصاره مطابقا
للواقع ؟

انه من مثل هذا ندرك أن كثيرا من الخلافات يمكن حلها بالعلم والوعي
ودقة النظر ووضع الأمور في مواضعها وهذا الذي نحلّم فيه لأنفسنا
ولاخواننا المسلمين فلم يزل اجتماع القلوب على الحق علامة رحمة
الله • قال تعالى : « ولا يزالون مختلفين • الا من رحم ربك ، ولذلك
خلقهم •• » (١)

ولا يتوهم من متوهم أن الاختلاف ههنا هو في مثل ما اختلف فيه
ماذك وأحمد والشافعي وأبو حنيفة ، أو فيما اختلف فيه أبو بكر وعمر
رضي الله عنهما ، فهوؤلاء كلهم مرحومون ولم يختلفوا الا حيث تقتضى
وجهات النظر الصحيحة اختلافا وكان اختلافهم عين الرحمة ليكون أمام
هذه الأمة وجهات نظر متعددة في القضايا التي تتراوح المصلحة فيها بين
وضع ووضع وبين نظر ونظر ، ولم تنزل كل الأمم وكل الشعوب ترى
في كثرة الفقهاء والباحثين وكثرة الآراء مع الحجج الوجيهة في القضية
الواحدة علامة صحة • على أن يكون هناك بعد ذلك من له حق الترجيح

(١) هود : ١١٨ ، ١١٩ •

وام يزل فى أمتنا الاسلاميه حق الترجيح فى التطبيق العام على الأمة
منوطا بالنسبة للأمة بشخص الامام ، ومنوطا بالنسبة للأفراد بقناعاتهم •

* * *

واذا انضمت الأسباب الحاملة على كتابة هذه الرسالة والأهداف
التي أريد تحقيقها من هذه الكتابة وإذا كان ما فيها محررا على ضوء
الأصول الصحيحة فى الكتاب والسنة ومنسجما مع فقه الدعوة المعاصر
فلا على أن يلومنى من لا يدرك احتياجات البناء الذى ان تم فلا يهمنى
بعد ذلك ما يكون وأسأل الله رضوانه وحفظه •

على أنى على استعداد لسماع أى كلام وعلى استعداد للتراجع عن
أى خطأ وما أسهله على ان شاء الله •

* * *

البجولة الثانية

في الحكم العقلي والعادي والشرعي

لا تكليف في الاسلام الا اذا وجد العقل . وهذا يدل على أن الحكم العقلي معتمد في الاسلام ، واذا اعتمدت الملاحظة الكونية كدليل للعقل للوصول الى الله . فذلك دليل على أن الحكم العادي الذي أثر عن وجود عالم الأسباب معتمد في الاسلام ، واذا كلفنا الله عز وجل أن نهتدي بالقرآن وأن نطيع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن نحتكم فيما اختلفنا فيه لله وللرسول صلى الله عليه وسلم وألا نتقدم على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم في أمر فذلك دليل على أننا محكومون بالحكم الشرعي . فالحكم العقلي أو الحكم العادي أو الحكم الشرعي كل ذلك معتمد في الاسلام . وكل منها يكمل الآخر ان في التكليف أو في بناء الحياة أو في قضية المعرفة والعلم ، فبدون اثبات الحكم العادي أي اثبات عالم الأسباب لا تقوم حجة ولا يصل العقل الى أي معرفة ، وبدون اثبات الحكم العقلي فان البناء الشرعي كله لا يقوم ، والتكليف في الأصل لا يثبت واذا لم نعتد الحكم الشرعي فاننا نكون قد عطلنا الحكمة من عالم الأسباب ولم نعط قوانين العقل مداها ، ولم نبين على هذا المدى فلتكن لنا وقفة عند العقل وأحكامه ، وعند الكون وقوانينه ، وعند الشرع وأحكامه .

الكون وقوانينه

في هذا الكون المحسوس الممتد الى ملايين السنين الضوئية لا تجد محلا للفوضى ، فالنظام أو القانون المعبر عنهما بسنة الله عز وجل تحكمه ، وهذا الكون وسننه قائمان باقامة الله عز وجل ، فאלله عز وجل من أسمائه القيوم ومن أسمائه المهيمن .

كيف نصل الى القانون في هذا الكون ؟ كيف نعرف هذا الكون ؟
ان الطريق الى ذلك : الحواس والآلة والملاحظة والتجربة والعقل .
فبالملاحظة بواسطة الحاسة والآلة ، وبالتجريب وببصر العقل نتعرف
على الكون بأجزائه وخفاياه وقوانينه ومظاهره وصغيره وكبيره .
وامتداداته . ولقد سار الانسان في هذا شوطا ولا زال يسير .

والاسلام كلف الانسان بالبحث في هذا الكون فقال تعالى :

« قل انظروا ماذا في السموات والأرض » (١) .

وقال تعالى : « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق » (٢) .

واذ كلف الانسان بالنظر لاستكناه الكون ومعرفته فشىء عادى .
اذن أن تكون نتيجة النظر معتمدة في الاسلام اعتمادا كاملا . ان
البحث في الكون والبحث عن القانون ، واعتماد نتائج ذلك من المسلمات
والبديهيات عند المسلمين ، واذا اقتضى ذلك عند غير المسلمين صراعات
كثيرة فانه بفضل الاسلام كان ذلك مسلما منذ البداية بل مطلوبا بقدر
المستطاع من الانسان وذلك واجبي الانسان . ولذلك فعندما سأل بعض
المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الألهة لماذا يرى الهلال
صغيرا ثم يكبر ؟ نزل النص القرآنى :

« يسألونك عن الألهة ، قل هي مواقيت للناس والحج ، وليس
البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى ، وأتوا البيوت
من أبوابها » (٣) لم يعطهم جوابا عن الجانب الكونى بل أعطاهم جوابا
عن الحكمة التى تترتب عليها أحكام دينية ومن السياق فهم أن عليكم
أن تبحثوا لتعرفوا . فهذا واجبكم ومهمتكم . والقرآن نزل ليعلمكم
دينكم ، ومحمد صلى الله عليه وسلم بعث ليعلمكم دينكم ، وفي حادثة
تأبير النخل فهم من فهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن
يتركوا التأبير وبعض الروايات واضحة في أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أراد أن يلفت نظرهم الى الصانع فلما فهموا ما فهموا أعلمهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم أعلم بأمور دنياهم فما كان من ظاهرة
حادية أو دنيوية أو كونية فعلى الانسان أن يبحث عنها وما أوصله اليه

(١) العنكبوت : ٢٠ .

(٢) يونس : ١٠١ .

(٣) البقرة : ١٨٩ .

بحثه فهو مسلم ، والاسلام ليس له موقف منه الا الاعتماد سواء في ذلك القانون الحياتي أو القانون الاقتصادي أو القانون السياسي أو الاجتماعي أو المادي أو المغناطيسي أو الكهربائي أو غير ذلك والله عز وجل الذي كلف الانسان ، كلفه وهو يعلم دقائق هذا وغيره :

« قل أنزله الذي يعلم سر السموات والأرض » (١) •

فالله الذي يعلم سر السموات والأرض كلف الانسان ، فما كلف به الانسان عليه أن يفعله ولا يتناقض ذلك مع أى قانون كونى ومن هنا نفهم خطأ الذين يضعون القرآن والاسلام في معارضة مشاهدة كونية أو قانون كونى ، ان ذلك ليس محل بحث أبدا •

صحيح ان القرآن تكلم عن مظاهر كونية ، ولكن ليلفت النظر من خلالها الى الايمان وليقيم الحجة على الانسان باعجازه من خلال ذكره للحقيقة الكونية قبل أن يكتشفها الانسان أما ما سوى ذلك مما تصوره بعض الناس معارضة بين القرآن وبين حقيقة علمية كونية أو حياتية فهو وهم عريض مردود على أصحابه سواء كانوا مسلمين أو كافرين •

وما يعتمد عليه الانسان من أجل الكشف عن الحقيقة العلمية أو القانون الكونى من علوم وضوابط أو طرق استقراء أو استنتاج فالاسلام يطالب به ولا يكتفى أن يقف منه موقف الحياد لأن القاعدة العامة في الاسلام : ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، وان ما يؤكد وجوب شيء هو القدرة والاستطاعة واحتياجات المسلمين •

ان الأسباب الكونية أو القوانين الكونية هي التي يعبر عنها علماء المسلمين بالأحكام العادية التي يتوصل اليها الانسان من خلال رؤية تكررها واستمراريتها وجزء من هذه الأحكام العادية القضايا التجريبية •

ان كثيرين من الناس استهواهم أن ينطلق الانسان بلا قيود ولا حدود في البحث عن الكون وقوانينه وظنوا أن ذلك يتناقض مع الدين بل ظنوا أن ذلك يلغى الدين ، وما ذاك الا من قصور نظرهم وجهلهم بالاسلام فلو عرفوا الاسلام لأدركوا أن الاسلام طلب هذا فضلا عن أن يعارض فيه وهذا كله لا يلغى الاسلام ولا يعارضه بل هو جزء منه •

(١) الفرقان : ٦ •

العقل وأحكامه

ولكن هل الفكر الانساني هل عقل الانسان يقتصر على أن يكتشف القانون الكوني ويعرفه فهو مسجل فقط أو مكتشف في حدود ما تشاهده الحواس ، أو أن العقل أوسع أحكاما من ذلك ؟

ان العقل من خلال المشاهدة والتجربة يكتشف القانون الكوني ولكنه من خلال استقراء شامل لكل القوانين يصدر أحكاما أخرى ومن خلال ما علم يستنتج أموراً لا تقع تحت الحس والتجربة .

واذن فالعقل يصدر أحكاما أخرى منها الاستقراء ومنها الاستنتاج وبعض هذه الأحكام لا يحتاج فيها الى تأمل أو نظر بل يصدرها بدهة بحكم ما استقر فيه من معان جعلت كثيراً من الأمور لا يحتاج معها الى أدنى نظر ، فالعقل بمحض البدهة يحكم أن الجسم يحتاج الى مكان ، وأن النقيضين لا يجتمعان فلا تجتمع حركة وسكون ولا بياض وسواد ، وهكذا فان الأحكام العقلية تكمل الأحكام العادية في اقامة صرح المعرفة للانسان ولو اقتصر الانسان على تسجيل الملاحظة واكتشاف انقانون دون وجود أحكام عقلية لكانت المعرفة البشرية قاصرة جداً .

ان صرح علوم الرياضيات مثلاً ما كان ليكون على هذه الشاكلة لولا أن هناك أحكاماً عقلية زائدة على الأحكام العادية التي هي أثر معرفة ظواهر الكون وقوانينه . ومن استقراء شامل للكون قامت في عقل الانسان قوانين العقل : قانون السببية وقانون الهوية وقانون الغائية ، انه من استقراء شامل للكون أصبح في حكم البديهية أن لكل حادثة سبباً وأن الشيء هو عينه وليس غيره ، وأن لكل شيء في هذا الكون حكمته التي تؤدي دورها في خدمة هذا الكون كله ، وبالتالي في خدمة الانسان .

وكأثر من تطبيق أحكام العقل وصل الانسان الى الايمان بالله ، ومن خلال تطبيق أحكام العقل وصل الانسان الى الطريقة التي يتعرف بها على رسل الله وباستنتاج عقلي وبتبليغ من الرسل عليهم الصلاة والسلام عن الله للانسان عرف الانسان أنه مكلف أمام الله وأن هناك أحكاماً شرعية تحكمه وتحكم تصرفاته وأنه مكلف بها ، ومن ثم وجد نوع آخر من الأحكام سوى الأحكام العادية والأحكام العقلية هو الأحكام الشرعية التكليفية التي سننتكلم عنها بعد قليل .

وكما أن العلوم التي يقتضيها ضبط المشاهدة لاستخراج القانون
في الحكم العادي مطلوبة شرعا فشىء عادى أن تكون الأحكام العقلية
الصحيحة معتمدة شرعا • ولا يعنى هذا أن يكون للإنسان خيار في قبول
التكليف أو في الحكم على التكاليفات الالهية ، فالعقل مهمته التسليم
للحكم التكيفي والشرع هو الذى يقرر الحسن والقبح واذن فعندما
نتكلم عن الأحكام العقلية لا نقصد حكم الفكر البشرى في قضية تكليفية
بل نقصد حكم العقل فيما سوى ذلك اذ مهمة العقل البشرى بالنسبة
للحكم التكيفي هو الاستحسان والتسليم ما دام قد وثق أن ذلك
حكم الله لأن الله هو الأعلم والأحكم وحكمه هو الأحسن •
والأحكام الشرعية لا تلغى الأحكام العادية بل تكملها ، ولا تلغى
الأحكام العقلية المحضة بل تكملها •

فالعقل اذن هو الذى يدرك الأحكام العادية ، وبه يكلف في الأحكام
الشرعية وله أحكامه الخاصة المحض التي هي محل تسليم من الشرع
وعليه أن يسلم للشرع أحكامه فيكون دوره فيها دور الفاهم ودور
المستنبط على ضوءها •

والنص الشرعى يفهم على ضوء الحكم العادى ، وعلى ضوء
الحكم العقلى المحض اذ يستحيل أن يتناقض نص شرعى مع حكم عادى
أو مع حكم عقلى محض •

الأحكام الشرعية

أنزل الله القرآن على رسوله صلى الله عليه وسلم وتعبد الناس
بطاعة كتابه وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ومن ثم فإن الناس
متعبدون بالكتاب والسنة وبالأحكام التي تنبثق عن الكتاب والسنة
بالطريق التي حددتها نصوص الكتاب والسنة •

والكتاب كله متواتر ، والسنة منها المتواتر لفظا ومنها المتواتر معنى
ومنها غير المتواتر ، وغير المتواتر فيه الصحيح والحسن ومنه الضعيف •
ولكن بعض السنة الصحيحة مختلفا فيها ولكون بعض السنة الحسنة
مختلفا فيها ولكون بعض الضعيف محل خلاف فان ذلك ترتب عليه ،
اختلاف ما في بعض الأحكام ولأن الكتاب والسنة بلغة العرب ، ولغة
العرب واسعة المعانى وذات أساليب متعددة في العرض من كناية الى

استعارة الى مجاز الى تشبيه فقد ترتب على فهم بعض النصوص خلاف
بين الفقهاء .

والكتاب والسنة دلا على الاجماع ودلا على القياس ، وكأثر عن
الاختلاف في ماهية الاجماع وكأثر عن الاختلاف في القياس وجدت
خلافات فقهية في بعض الأحكام .

وبعض الأئمة رأى من استقراءه العام للشرعية الاسلامية أنه
حيث لا نص فالمصلحة هي شرع الله ، ولكن من الذى يقدر المصلحة ؟
هل هي الشورى من أهلها أو أهل العلم والاجتهاد ؟

وبعض الأئمة رأى أن قواعد الشريعة العامة تستخرج على ضوءها
أحكام حيث لا نص صريحا في الأمر .
وترتب على ذلك كله اختلافات فقهية .

ومن ثم كانت الأحكام الشرعية على أنواع : أحكاما معلومة من
الدين بالضرورة وهي التى لا خلاف فيها بين الأئمة ويعلمها الخاص
والعام لأن النصوص فيها قطعية الثبوت قطعية الدلالة ، وأحكاما مجمعا
عليها وليست من باب المعلومات من الدين بالضرورة . وأحكاما اختلف
فيها الأئمة المجتهدون فذهبوا بها مذاهب شتى .

كل هذه الأنواع من الأحكام هي أحكام شرعية ، وعلى هذا فكل
ما لم تنقله نصوص الكتاب والسنة أو لم يقل به امام ولا يوصل اليه
استنباط على أصول امام فانه ليس من الأحكام الشرعية .

* * *

الأحكام الشرعية على ضوءها ينبغى أن يكون السير فاذا ما اجتمع
للانسان أحكام عقلية صحيحة وأحكام عادية صحيحة ومعرفة بالأحكام
الشرعية ، وسار على ضوء ذلك يكون على بصيرة من أمره واذا ما اجتمع
للناس هذا كله وساروا على ضوءه فانهم يكونون على هدى واذا ما اختلف
الأمر على الناس فعطلوا الأحكام الشرعية أو أهملوا الأحكام العادية
أو العقلية أو لم يعرفوا محل الحكم العقلى والعادى من شرع الله ،
أو ناقضوا بين الحكم العادى والحكم الشرعى أو الحكم العقلى مع
الحكم الشرعى ، أو لم يعرفوا أصول استنباط الحكم الشرعى أو لم

يميزوا بين حكم شرعى مختلف فيه بين أئمة الاجتهاد وحكم لا خلاف فيه أو لم يميزوا بين الأصول والفروع فان ذلك كله يترتب عليه فساد ما •

* * *

ومن أجل ألا يقع هذا الفساد وجدت العلوم التى تخدم النصوص كعلم القراءات وعلوم القرآن وعلوم الحديث ، فحرروا الصغيرة والكبيرة مما له علاقة فى النصوص ووجدت علوم اللغة العربية من صرف ونحو وعلوم بلاغة وعلم مفردات من أجل أن تفهم النصوص فهما صحيحا ، ووجد علم أصول الفقه ليضبط موضوع استنباط الأحكام ووجد علم المنطق ليضبط الحكم العقلى والعادى • وعلى ضوء ذلك كله وجد علم العقائد الاسلامية • ووجد علم الفقه ، ومن أجل تذوق العقائد الاسلامية واقامة الأحكام الفقهية قام علم التصوف فى الأصل ، ثم بعد ذلك خرج عن أصل الوضع فبدلا من أن يكون تابعا لعلمى العقائد والفقه صار متبوعا فحدث نتيجة لذلك شر كبير •

وورث عصرنا جهد العصور فى ذلك كله •

ومن راغب فى المحافظة عليه كله مع التعصب للخطأ والصواب فيه ومن راغب فى وضع كل شئ فى محله ومن راغب أن ينسفه كله •

* * *

الجزء الثالث

وهي كذلك في الحكم العقلي والعادي والشرعي

ان الحكم العقلي يقابله الجهل ، وان الحكم العادي يقابله الجهل ،
وان الحكم الشرعي يقابله الجهل والهوى . والاسلام هو الذي يطلق
للعقل وللتجريب مداهما . وهو الذي يحدد للانسان السلوك على ضوء
الحكم الشرعي فيستقيم أمره . ومن ثم كان الاسلام يقابله الجاهلية
فحيث انطلق الانسان من غير الاسلام ، فتلك الجاهلية الكبرى وحيث
آمن بالاسلام وانحرف عنه في التطبيق فيما لا يعتبر كفرا فتلك الجاهلية
الصغرى . ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبى ذر في خطيئة
أخطأها اذ عير انسانا بسواد أمه : « انك امرؤ فيك جاهلية » .
ان الانسان الذي قبل الاسلام والتزم به هو الذي يتحرر من
الجاهلية كلها التي هي جهل وهوى ، اذ أنه يعطى للأحكام العقلية مداها
ويقبل الأحكام العادية ، وينطلق على ضوء الأحكام الشرعية المفصلة من
لدى حكيم خبير عليم ، وأما من سوى المسلم فليس كذلك كائنا من كان
فهو اما معطل بعض قوانين العقل واما أنه غير بان عليها واما أنه معطل
للأحكام العادية واما أنه سائر على هوى ، وكل ذلك بدايته جهل وجاهلية
وهوى ونهايته كذلك .

* * *

وللأسف فان المسلم الذي شأنه في هذا العالم أنه الانسان غير
الجاهلي بمعنى أنه لا ينطلق من جهل وهوى أو من جهل أو من هوى .
هذا المسلم في الغالب قد طرأت عليه أشياء كثيرة جعلته مريضا فبدلا من

أن يكون حجة لدين الله بفكره وسلوكه ومواقفه ، أصبح حجة على دين الله • وهذا الذى حذر الله عز وجل منه ••

قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نورا تمشون به ويغفر لكم ، والله غفور رحيم • لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم » (١) ••
أى اتقوا الله وآمنوا برسوله •••

ليعلم أهل الكتاب فضل الله عليكم : فمن خلال المسلم يعلم الآخرون ما به تقوم الحجة عليهم • وقد حذرنا الله من مواقف نصد بها عن سبيل الله فقال : « ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ، ولكم عذاب عظيم » (٢) •

ان المسلم الذى كان ينبغى أن يكون حجة لدين الله أصبح فى كثير من الأحوال حجة على دين الله اما فى فهمه أو فى سلوكه أو فى واقع مجتمعه المتخلف عقليا أو عمليا أو سياسيا أو سلوكيا •

ومن ثم كان لابد من عودة الى نصوص الاسلام المتمثلة بالكتاب والسنة والى دراسة علوم اللغة العربية ليكون الفهم للنصوص سليما • والى دراسة علم أصول الفقه لتكون معرفتنا بطرق استنباط الأحكام الشرعية عن الكتاب والسنة صحيحة ، والى دراسة العلم الذى به نضع الأحكام العقلية والعادية والشرعية كل منها فى محله الصحيح سواء سمي بالمنطق أو أعطيناه اسما آخر • ولابد من دراسة العلوم التى انبثقت عن ذلك كله لتعطينا صفاء الاعتقاد والسلوك وهى علوم العقائد والفقه والتصوف ولابد أن يكون ذلك كله محررا منقحا ، تلك قضية هذا الكتاب فليمش معنا القارئ وسيرى ضرورة ذلك شيئا فشيئا • ولقد أطلقنا على الفقه اسم : الفقه الكبير ، ومن قبل سموا علم العقائد : بالفقه الأكبر ، واعتبروا التصوف جزءا منه ، ولاشك أن أصول ذلك داخلة فى هذه العلوم •

* * *

• (٢) النحل : ٩٤ •

• (١) الحديد : ٢٨ ، ٢٩ •

ومن العودة الى موضوع الحكم العقلى والعادى والشرعى سنرى بعض الضرورات الأولى لهذه الدراسة .

انه من أعظم القفزات فى تاريخ العقل البشرى ما نشأ فى الفكر الاسلامى فيما سمي بالحكم العقلى والحكم الشرعى والحكم العادى والقواعد التى تضبط كلا من الحكم العقلى أو الشرعى أو العادى وصلة هذه الأحكام ببعضها ، ان هذه القفزة هى أعظم ترق عرفة العقل البشرى ، ويستحيل أن تقوم الحياة البشرية بسواه ، ومن المؤسف أن يتخلف بعض المسلمين عن هذه القمة التى خدمهم بها السلف فيسقطوا سقطات مريعة ان فى قضايا الحكم العقلى أو فى قضايا الحكم الشرعى أو فى قضايا الحكم العادى ، وهذا موضوع صغير البدايات كبير النهايات واسع الحثيات ، ومن أين أخذ الانسان وجد الكلام فيه واسعا ومهما تكلم فيه وجد الكلام فيه أقل مما ينبغى ، انه لمن الكوارث العالمية أن تضيق معالم قضايا الحكم العقلى والشرعى والعادى ولكن انكارثة فى حق المسلمين تبدو أكبر .

ان انطلاق المسلمين بعيدا عن الحكم الشرعى بسبب سوء الفهم وعدم معرفة كيفية انبثاق الحكم الشرعى من أفضغ أمراض العصر .

وان اهدار بعض المسلمين ، لقضية الحكم العادى جعلهم بعيدين جدا عن عصرهم ، وان نسيان الحكم العقلى أصلا جعل الحياة العقلية عند بعض المسلمين ضامرة ، وليس أمام المسلمين الا العودة الواعية لهذه القضايا ، ولعل المذاهب التوحيدية والفقهية هى أعظم تطبيق عملى لاعطاء هذه الأمور مداها ولنسجل هنا مجموعة ملاحظات تجعلنا نستقر على وضوح فى هذا الشأن .

الملاحظة الأولى : أبناء المسلمين فى عصرنا يسبغون فى خطين متباعدين ان فى الفهم أو فى التطبيق أو فى السلوك أو فى المواقف السياسية المحلية أو العالمية .

الخط الأول خط يدعى الواقعية فيلغى بحجتها الاسلام ونصوصه فلا اسلام فى التبنى ولا فى التطبيق ولا فى التربية ولا فى المواقف السياسية محليا أو عالميا .

والخط الثانى يفهم الاسلام ونصوصه فهما نظريا دون أن تكون

لديه القدرة على التلاؤم مع العصر في التطبيق أو في السلوك أو في
المواقف السياسية المحلية أو العالمية على ضوء الاسلام وعلى أساس
منهاجه •

لقد استغل الخط الأول المرونة العظيمة في الاسلام التى أعطاها
الله لأهل الاسلام من أجل أن يتحركوا فى أى وضع وفى أى حال الحركة
المناسبة والمكافئة ، استغل هؤلاء هذا الموضوع ليلغوا الاسلام كله
بحجة هذه المرونة •

ولقد سيطرت على الخط الثانى قضية الصلابة فى أمر دين الله وأمر
الله للمسلمين بالمفاصلة التى لا تقبل مداينة على دين الله حتى فانتهم
الرؤية الصحيحة لما يأمر به الاسلام من احسان فى العمل والتعامل
والحركة والأسلوب بما يمليه كل وضع ، وما يحتاجه كل عصر ، وما يضطر
اليه كل موقف على ضوء الاسلام نفسه من خلال رخصة وعزيمة
واختيار واضطرار والحالات العادية وحالات الضرورة والأصل العام
والوضع الاستثنائى • لقد فات بعض المسلمين رؤية هذه المعانى
كلمات بعضها آخر رؤية أخرى •

وباستغراق هذين الخطين أكثرية أبناء المسلمين يبقى الاسلام
معلقا فى الفضاء ، فلا هو أخذ مكانه فى التطبيق ولا هو مرفوض ، رفضا
مطلقا ، بل يصير حتى أهل الخط الأول الا القليل منهم على أنهم مسلمون ،
وغياب قضية الحكم الشرعى وضوابط كيفية انبثاقه والمؤثرات فيه عامل
من عوامل هذا الوضع •

ولا شك أن الخلل سببه خطأ الفهم الذى ينبع عنه كل خطأ آخر ،
ثم يأتى بالدرجة الثانية سوء التطبيق فعندما يفهم أحد أن بالإمكان أن
نتخلى عن جزء من الاسلام بسبب ضغط ما فانه يكون مخطئا فى الفهم ،
وعندما يفهم فاهم أن حرية المناورة السياسية أو العسكرية معدومة فى
الاسلام يكون مخطئا فى الفهم ، وعندما يفهم فاهم أن الرفض الدائم هو
الأساس فى تعاملنا مع العالم يكون مخطئا فى الفهم ، وعندما يفهم فاهم
أن رأى العام لا ينبغى أن يعطى أى أهمية حتى فى الحدود التى
لا يترتب على مراعاته فيها ارتكاب محظور يكون مخطئا فى الفهم ،
وعندما يفهم فاهم أن الأصل فى تعاملنا اليومى مع غيرنا الجفاء والغلبة
فى كل أمر يكون مخطئا فى الفهم وجاهلا فى الحكم •

وعندما يقف زعيم من حكام المسلمين بجانب الكافرين ضد المسلمين ظلما بحجة مراعاة الرأي العام العالمى ، أو ارضاء للكافرين يكون مخطئا فى الفهم ومخطئا فى التطبيق ، وعندما يؤذى مسلم جاره غير المسلم يكون مخطئا فى الفهم ومخطئا فى التطبيق ، وبسبب الخطأ فى الفهم والخطأ فى التطبيق يبقى الاسلام ، معلقا فى الفراغ ، وان ادعاء الجميع ، وكل ذلك مرجعه الى غياب معرفة الحكم الشرعى ومعرفة القواعد الضابطة له .

فاذا ما اجتمع سوء الفهم وسوء التطبيق مع العرض المجافى للعلم وللنص وكل ذلك باسم الاسلام تكون الكارثة أكبر ولنتأمل فيما يأتى لنذكر أبعاد الموضوع .

فى الاسلام تبنى العقائد على النصوص المتواترة لفظا أو معنى وعلى ما وافقها أو فصلها من السنة الصحيحة ، والحسنة السند . وتبنى الأحكام العملية فيه على النصوص المتواترة أو الصحيحة السند أو الحسنة السند اذا لم يعارضها غيرها ، فاذا عارضها فهناك التحقيق ثم الترجيح أو التوقف ، فعندما تجد نصا ضعيف السند مردود المعنى يبنى عليه بعض المسلمين عقائدهم ، وعلى مقتضى هذا البناء يفاضلون المسلمين ، ثم يعرضون الاسلام كله من خلال ما اعتقدوه أو طبقوه تدرك المآزق الذى وضعوا فيه دين الله ، فاذا تدنت المسألة درجة زادت الكارثة . كأن يكون ما تبنيه ليس آية أو حديثا بل قولاً حتى لغير امام من أئمة الاسلام وهذا القول يعارض الكتاب والسنة ، ويعارض العلم ثم يقدمون هذا على أنه دين الله وما سواه غلط ومن ناقشهم فيه حكموا بضلاله فما أشد الكارثة .

مما طرحه بعضهم أن المطر الذى ينبت الزرع ويحيا به الخلق ليس من السحاب . وانما هو من السماء أى التى تحدث عنها القرآن على أنها سكن الملائكة ، واليهما تعرج أرواح المؤمنين وفيها الجنة هذا مع أن الناس الآن قد خرجوا فوق الغلاف الجوى ، ولم يشهد أحد نقطة ماء واحدة تأتى من فوق السحاب ، وقد قال تعالى : « **وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَاجًا** » (١) وقال تعالى : « **أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِى**

(١) النبا : ١٤ .

تشربون • أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون » (١) وقال تعالى :
« والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحيينا
به الأرض بعد موتها » (٢) • • • فهنا تجتمع النصوص مع الحكم العادى
فى تقرير مسألة ومع هذا يوجد من يطرح خلافا ، وأصل القضية أن
خالدا بن يزيد الأموى الكيمياءى ينقل عنه بعض المفسرين أن المطر
مطران : مطر من السحاب ليس فيه نفع لشيء ومطر من السماء هو الذى
يكون فيه النفع من انبات وارواء • هذا القول الذى قاله خالد وهو ليس
مفسرا ولا محدثا ولا مجتهدا ولا عالما من علماء الاسلام يناقض
النصوص الصريحة ويناقض المشاهدة ومع ذلك يعرض على أنه الاسلام
وأن ما سواه ضلال • •

أليس سبب مثل هذا الطرح غياب قضية الحكم العقلى والشرعى
والعادى وعلاقة بعضها ببعض ؟

من مثل هذا الكلام الذى هو أثر من آثار غياب قضية الحكم
العقلى والحكم الشرعى والحكم العادى وعلاقة بعض هذه المعانى
ببعضها تنشأ هذه الأغلاط وآلاف أمثالها •

* * *

إذا تأملت ما ذكرناه من المفاهيم الخاطئة لقضية المرونة والصلابة
فى دين الله ومن الوقوع فى خطأ مخالفة الحكم العادى أو من بناء الاعتقاد
على غير أصله الصالح له فانك تجد سر ذلك يرجع الى غياب التحقيق
فى فهم النصوص أو فى طريقة اعتمادها وحدود البناء على أنواع فهمها ،
أو بسبب غياب قواعد الفهم والاستنباط أو بسبب الغفلة عن دراسة
ما يوصل اليه الاستنباط الصحيح ، ترى هل يقع انسان درس فى مثل
هذا كله فى مثل هذه الأخطاء والتوهمات التى ذكرنا نماذجها ؟ • •

انه من خلال الموقف من موضوع الصلابة والمرونة ومن خلال
رؤية ما يترتب على غياب قضايا الحكم العقلى والشرعى والعادى
نستطيع أن ندرك ضرورة دراسة الفقهاء الكبير والأكبر وأصولهما •

انه لو درس الانسان كتب الفقه فانه يستطيع أن يعرف عمليا
المسائل التى تجب فيها الصلابة ، والمسائل التى تجوز فيها المرونة بما

(٢) فاطر : ٩ • •

(١) الواقعة : ٦٨ ، ٦٩ • •

يسع الحياة كلها دون افراط أو تفريط أو غلو أو حرج مع دليل كل مسألة .

ولو درس علم أصول الفقه لتجنب كثيرا من الأغلاط الشائعة أو الأوهام القائلة ، ولعرف كيف يضع النصوص مواضعها وبدون ذلك فانه يبقى معرضا للأغلاط . انه حتى المحدثون يعتمدون في كثير من تحقیقاتهم ما وصل اليه الأصوليون من تحقيق فمثلا الموقف من خبر الآحاد والموقف من الخبر الضعيف والموقف من الخبر المتواتر هذه المواقف لم يبين المحدثون فيها على أقوال الأصوليين وأئمة الاجتهاد .

فالعلوم الاسلامية كل منها يخدم الآخر والتكامل هو الكمال .

* * *

ولنعد الى قضية الحكم العقلی والعادی والشرعی لأهمية هذه القضية في شرع الله وفي واقع الحياة ولصلتها في موضوعنا .

ان الطريق الى المعرفة الكاملة التجربة والمشاهدة أو العقل المجرد أو النص الشرعی . اذ المعرفة هي الوصول الى الحكم ، والحكم ينقسم الى أقسام : الحكم الشرعی والحكم العقلی والحكم العادی .

فالحكم العادی توصل اليه التجربة والتأمل والمشاهدة ، والعقل شرط في ادراكه والحكم العقلی المجرد يوصل اليه العقل المجرد .

والحكم الشرعی قسم له علاقة بالعقائد وقسم له علاقة بالأحكام العملية وقسم له علاقة بالنفس والقلب والشعور والسلوك والآداب .

والأحكام التي يتوصل اليها في العقائد الطريق اليها العقل وحده أحيانا ، والنص يوافق ذلك ، وأحيانا النص وحده والعقل لا يرفض ذلك ، والأحكام التي يتوصل اليها في الأحكام العملية الطريق اليها نصوص الكتاب والسنة أو الاجماع أو القياس . والأحكام التي يتوصل اليها في التصوف الطريق اليها النص وتطبيقه والتجربة العملية المنضبطة بالعقائد والفقه .

ولابد من فهم حدود التجربة والمشاهدة والتأمل والأحكام التي توصل اليها ، ولابد من فهم حدود العقل ، ولابد من فهم صحيح للنصوص وعلى ضوء هذا كله وجد علم العقائد وعلم التصوف وعلم

الفقه • ومن أجل الضوابط الدقيقة لعلم الفقه والتصوف وجد علم أصول الفقه ومن أجل الضوابط الدقيقة لعلم التصوف وغيره وجد علم العقائد ، ومن أجل الضوابط الدقيقة لعلم العقائد وجد علم المنطق الاسلامى بعد تطويره عن المنطق اليونانى •

ومن ادراكنا لهذه الأمور ندرك أهمية الدراسة المستوعبة للفقهين الكبير والأكبر وأصولهما •

* * *

ان المسلم يعطى للعقل ولقوانينه مداهما ، ويعطى للتجريب والمشاهدة والتأمل وما يوصل اليه من قطعيات مداها ، ويعرف كيفية الوصول الى ما ينبغى أن يلتزمه في حياته كلها ان في علاقته مع الله أو في علاقته مع خلقه • هذه الدوائر الثلاث لا يعطيها حقها أحد الا المسلم العليم •

هذه المعانى آفاقها في الاسلام واسعة المدى ومنضبطة الى أقصى صور الانضباط وانها لمظهر من مظاهر كون هذا القرآن يدل على طريقها الأقوم الأخصر لأنه يدل على الصراط المستقيم ، والخط المستقيم ، أقصر بعد بين نقطتين ، قال تعالى : « ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم » (١) • ان البشرية تبحث عما تلزم به نفسها وكيفية تعاملها مع بعضها وتضل في هذا كله ، ويستهوئ الكثير من الناس هوس القضايا التجريبية فينسون قضايا العقول وأحكام العقل • وكثيرون من الناس ينسون عالم الأسباب أصلا وهم يتكلمون في شئون الديانات • ولكن ادراكا دقيقا لقضايا الحكم العقلى والعادى والشرعى في الاسلام يضع هذه الأمور كلها في مواضعها فالطريق الى الالتزام هو الحكم الشرعى ثم الثورى والطريق الى الحكم العقلى هو العقل بقوانينه وضوابطه ، والطريق الى الحكم العادى هو التجربة والمشاهدة • ولا يتناقض حكم شرعى مع حكم عقلى أو عادى ، ولا يتناقض حكم عادى مع حكم عقلى ، والحكم الشرعى يبنى على الحكم العقلى والعادى البناء الصحيح ، ويوجه العقل ، ويسدد التجربة والمشاهدة ويعلمنا كيف نبنى على ذلك بناء صحيحا والمسلم الذى يفرط في دراسة العلوم

(١) الاسراء : ٩ •

الخمسة التي ذكرناها تغيب عنه قواعد أو فروع في هذا الموضوع •

ان الفارق بين المسلم والكافر في القضايا التجريبية أو في قضايا الحكم العادى يعود الى أن الكافر يقتصر دوره على تسجيل الظاهرة ، أما المسلم فيسجل الظاهرة ، ويبحث عما تدل عليه ، ويستكشف الآفاق التي وراءها • ففي علم النفس مثلا يسجل الظاهرة • ويبحث عما تدل عليه ويستكشف الآفاق التي وراءها ، فيسجل ما له علاقة بظواهر النفس من انتباه وذاكرة وابداع وتخيل وشعور وغير ذلك كما يسجله الكافر ، ولكن المسلم مع تسجيله ذلك كله فان له آفاقه الخاصة بالبحث والتي لا يجيب عنها الجواب الصحيح الا هو ، ما هي هذه النفس ؟ ومن أوجدها ؟ وصلتها بالعقل وصلتها بالقلب والروح والفارق بينها وبين النفس الحيوانية كل ذلك وغيره كثير لا يجيب عليه الا المسلم بسبب وجود ما يسمى في الاسلام بالحكم العادى والحكم العقلى والحكم الشرعى •

ان المسلم يسجل كما يسجل الكافر قوانين هذا الكون ، ويعرف كما يعرف الكافر مبادئ العقل ، ولكن الكافر لا يعطيها مداها ، والمسلم يعطيها مداها ، فيعطى قانون السببية وقانون الغائية وغيرهما من قوانين العقل مداها (١) ، قال تعالى : « فأعرض عن من تولى عن ذكرنا ولم يرد الا الحياة الدنيا • ذلك مبلغهم من العلم » (٢) • فالفارق بين المسلم والكافر أن الكافر يقف عند ظواهر الحياة الدنيا ، أما المسلم فيعرفها ولكن لا يقف عندها وكل ذلك أثر عن الحكم الشرعى والعقلى والعادى •

من هذين المثالين ندرك الآفاق الواسعة التي تترتب على وضوح قضية الحكم العقلى والعادى والشرعى عند المسلم • ولن يصل المسلم الى معرفة آفاق ذلك كله وآثار ذلك كله الا من خلال دراسة للعلوم الخمسة : أصول الفقه ، المنطق الاسلامى ، الفقه ، العقائد ، التصوف المحرر •

(١) هناك ملاحظات على بعض هذه التسميات فليلاحظ ذلك •

(٢) النجم : ٢٩ ، ٣٠ •

ونؤكد ههنا كما أكدنا في كل مرة أننا نعتبر من البديهيات الأولى في الثقافة الإسلامية أن يأخذ المسلم حظه من دراسة الكتاب والسنة فهذا هو الأساس الأول وهذا لا يعارض ما نحن فيه بل ما نحن فيه هو المكمل وبذلك كله يكون التكامل الذي فرضه السير الطويل لهذه الأمة في هذا العالم .

والصحابي كما لم يكن محتاجا الى دراسة نحو وصرف وبلاغة بحكم ادراكه الفطري للمعاني لم يكن بحاجة لكثير مما احتاجه المسلم بعد ذلك لأسباب تاريخية أو محلية أو طارئة ولكل عصر جديده الذي يحتاج الى مكافء .

* * *

ان هناك عقلا .. وان هناك شرعا .. وان هناك كونا ..

العقل هو الذي يدرك الكون ويعرف الشرع ، والعقل هو الذي يدرك الحكم العادي أو الحكم التجريبي .

العقل هذا ما هو ؟ ما طبيعته ، ما مبادئه ؟ الحكم العادي ما هي ضوابطه ؟ الشرع ما هو ؟

من خلال الاجابة الصحيحة على كل هذا وهي اجابة لا نجدها الا في الاسلام يظهر الفارق بين التصور الاسلامي والتصور الكافر ان في موضوع العقل أو في أحكامه أو فيما ينبثق عن أحكامه ومبادئه ، وشيء عادي أن يكون هناك اشتراك بين المسلمين والكافرين في الوصول الى حكم مشترك في بعض القضايا ومن ثم نجد علوما مشتركة كالمنطق وضوابط الحكم التجريبي ولكن يظهر الفارق الكبير فيما سوى ذلك .

* * *

واذ نجد أن القرآن الكريم هو الذي أعطى الجواب الكامل على موضوع العقل وأحكامه وعرفنا على طريق الحكم العادي والشرعي والعقلي ، وبين لنا ضوابط ذلك بما نعرف به حدود الحكم العقلي والحكم الشرعي والحكم العادي .. ان تعريف القرآن لنا على ذلك كله وتكليفنا به وحضنا عليه ثم هو مع ذلك كله قد وسعت آياته كل ما يلزم الانسان ، ان هذا وحده كاف ليدلنا على أن هذا الدين دين الله ، وفي الوقت نفسه ندرك كم من القصور في الرأي والعمل أن نقصر عن

إدراك هذه المعاني وتفصيلاتها وألا نعطي دراستها حقها • اننا بذلك نكون قد قفزنا من القمم السامقة التي كلفنا الله عز وجل أن نكون فيها إلى أدنى مما ينبغي أن نكون فيه • واننا لنقول للعازفين عن دراسة العلوم الخمسة التي يتم لنا بها تكامل الفهم : ان دراسة النصوص القرآنية والحديثية خلال العصور انما قدمها لنا ناس أتقنوا العلوم التي ذكرناها ولولا ذلك ما قدموا لنا الذي قدموه ، فليتأن كثيرا الذين يهربون من العلوم الخمسة التي عددناها فلو لم تكن ضرورتها الا في تحقيق ما ذكرناه هنا لكفى ، ولكن الأمر أوسع مدى كما رأينا وسنرى •

* * *

« الحكم العقلي في التعريف الاسلامي هو اثبات أمر لأمر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرار أو وضع واضح » هذا تعريف الحكم العقلي المجرد أما الحكم العقلي المتوقف على التكرار فهو الحكم العادي وأما الحكم العقلي المتوقف على وضع واضح فهو الحكم الشرعي أو العرفي أو الوضعي البشري وهكذا •

« والحكم العادي اذن هو : اثبات الربط بين أمر وأمر وجودا وعدمه بواسطة تكرار القرآن بينهما على الحس » •

« وأما الحكم الشرعي في اصطلاح الأصوليين فهو خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين طلبا أو تخييرا أو وضعاً » • « وأما الحكم الشرعي في اصطلاح الفقهاء فهو الأثر الذي يقتضيه خطاب الشارع في العقل كالوجوب والحرمة والاباحة » ••

وهناك الحكم العرفي وهو الحكم المنبثق عن اعتماد الناس عرفا خاصا أو عاما وهناك ما يسمى الآن بالحكم الوضعي وهو الحكم الذي اتفقت على تشريعه لنفسها أو لغيرها طائفة من الناس •

والمسلم في القضايا التشريعية لا يقبل الا حكم الله المنبثق عن مجموعة الأصول التي ارتضاها الشارع للوصول الى حكمه من كتاب أو سنة أو قياس أو اجماع أو مصلحة مرسله أو عرف صالح •• أو استصحاب • أو استصحاب •

والمسلم في القضايا العقلية يسلم للعقل السليم أحكامه السليمة • والمسلم في القضايا العادية التي تخضع للتجربة والملاحظة والتأمل يثبتها

كلها ، ويستحيل عنده أن يتعارض حكم عادى مع شرعى ، ويستحيل عنده أن يتناقض حكم عقلى مع حكم شرعى أو عادى . والمسلم وحده من بين خلق الله هو الذى يضع هذه الأمور مواضعها :

١ - أن هذا الضبط فى وضع الأمور فى مواضعها شىء هائل فى التفكير الانسانى .

٢ - أن المسلم كأثر عن هذا ذو عقل تجريبى فى الأمور التى تخضع للمشاهدة وللتأمل وذو عقل استقرائى فى مثل هذه الأمور واستنتاجى كذلك .

والمسلم عقله منضبط بموازين من العلم المطلق هى أثر عن إيمانه بالشرع وموازينه الكاملة .

والمسلم ينطلق من الحس لما وراءه مطلقا لعقله الوصول الى أحكامه . والمسلم يبنى إيمانه بالشرع على العقل فى أدق موازينه ليصل فى النهاية الى قرار حكيم فى كل قضية وهذه مجموعة من الأمور لا تتوافر إلا للمسلم .

هذا كل شىء واضح فى الفكر الإسلامى ومع ذلك نجد خلطا كثيرا وخطأ كثيرا عند الكثير من الناس أليس ذلك نقصا فى الثقافة الإسلامية ككل وفى العلوم التى تبحث فى هذه الأمور بالذات ؟

* * *

وكأثر عن قضية الحكم العقلى والعادى والشرعى انبثقت مجموعة من الموازين والقواعد والقوانين لا يوجد لها مثيل اطلاقا فى أى فكر عالمى . وقد أبرز الدكتور محمد سعيد رمضان البوطى فى مقدمة كتابه « القيم كبرى اليقينيّات الكونية » أهمية قاعدة من هذه القواعد وهى قاعدة : « أن كنت ناقلًا فالصحة أو مدعيًا فالدليل » فأقام الحجة من خلالها على أنه لا أحد فى هذا العالم يمتلك من موازين الوصول الى الحقيقة ما يمتلكه المسلمون وأن كل الموازين التى فتن بها أصحابها وغيرهم من الغربيين لا تساوى شيئًا فى باب الوصول الى بعض الحقائق بالقياس الى ما عند المسلمين .

ونحن هنا لا نريد أن نتوسع فى هذا الموضوع لأن التوسع فى هذا الموضوع محله الكلام اما فى العقائد أو فى علم المنطق أو فى علم أصول

الفقه وإنما أحببنا هنا أن نلم المامة سريعة لها صلة بموضوع هذه الرسالة .

* * *

٣ - أن القضايا التي يتوصل اليها الانسان بالتجربة أو المشاهدة أو التأمل هي جزء من التفكير الاسلامي . فاذا استطاعت أمم في العالم أن تصل في هذه الأمور الى مدى واسع فذلك لا يتناقض مع تفكيرنا .

٤ - أن الذين يلغون الحكم العادي من المسلمين ويعارضون بين المشاهد حسا وبين النصوص الشرعية أو الأحكام العقلية ناس تفكيرهم خاطيء اسلاميا .

٥ - وأن القضايا التي يتوصل اليها الانسان بالعقل المجرد قضايا مسلمة اسلاميا ما دام هذا العقل يسير على مبادئه ، وأحكامه السليمة الصحيحة .

٦ - أن المسلمين مع كونهم في قضايا التجربة وقضايا العقل قد أخذوا حظهم كاملا ، فانهم مع هذا وهذا أكرمهم الله عز وجل بشريعة وضعت لهم كل شيء في محله : قضايا التجريب مع قضايا العقائد والأخلاق والسلوك والعبادات والشرائع والشعائر وأطلقت لهم أن ينطلقوا على هدى الشورى في ضوء المسلمات حيث لا حكم شرعيا في أمر .

والمسلمون الذين لم يدركوا أهمية هذا أو ايجابيته أو الذين لم يعرفوا هذا أصلا أو الذين لا يضعون الأمور مواضعها في هذا كله قد ابتعدوا بعدا كثيرا عن الصراط المستقيم . وانا لنقول ان آفاق هذه المعانى كلها لا تدرك الا بثقافة اسلامية متكاملة تشكل العلوم الخمسة جزءا رئيسيا منها .

* * *

ومن نافلة القول بعد كل ما قدمنا أن نقول :

انه نتيجة عن وجود شيء اسمه الحكم العقلي نشأ علم المنطق الاسلامي الذي بنى على المنطق اليوناني وانفرد عنه . ونتيجة لوجود الحكم الشرعي وجد علم أصول الفقه الذي ضبط قواعد استنباط الحكم الشرعي . وكلا من الحكم العقلي أو الحكم الشرعي لاحظ الحكم العادي ولم يبلغه بل بنى عليه ووضعه في محله . وعلى ضوء ذلك انبثق علم

انعقائد وعلم التصوف وعلم الفقه وكلها علوم اسلامية ، مبنية على مجموعة أحكام العقل والشرع والتجريب •

ودراسة ذلك كله عدا عن كونها متعة وزادا فانها فريضة واجبة على كل انسان كل على قدر استعداده وحدود طاقاته ودائرة مسؤوليته ونوع بيئته وطبيعته ما يواجهه وما يمكن أن يواجهه • وعلى علماء المسلمين في هذا العصر أن يقدموا هذا كله غضا طريا لكل أصناف الناس وبالأسلوب المناسب لكل طبقة مستفيدين من طرائق التحقيق المعاصر ونتاج الفكر المعاصر في كل ما يخدم الوصول الى حكم صحيح •

قد يقول قائل : هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أرقى الناس وأتقى الناس وأعلم الناس وأكثر الناس اقامة لدين الله ، فأين محل هذه الأمور في دراستهم ؟ ونقول : ان الضرورة والاحتياج تترتب عليهما فروض جديدة بقدر الوسع •

٧ — ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يحتاجون الى علوم اللغة العربية لأنهم يدركون المعنى بالسليقة حتى اذا أصبح الأمر على ما هو عليه أصبحت هذه العلوم فريضة اما على الكفاية واما على كل انسان •

وفي عصرنا اذ سبق الكافرون بسبب العلوم الكونية سبقا كثيرا فقد أصبحت هذه العلوم مفروضة اما على الكفاية واما على بعض الناس. بأعيانهم وفي عصرنا اذ اختلط الحابل والنابل ، وتشعبت سبل الضلال وكثرت مصادر التلقى وصار كل انسان يقول اتبعوني فقد اختلف الأمر لقد أصبح كل مسلم بحاجة الى أن يكون على بصير بكثير من الأمور بينما المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا أشكل عليه أمر فر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم •

٨ — ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن قد تشعب السير ليحتاجوا الى أمور يقتضيها هذا التشعب ولكن بعد مسيرة أربعة عشر قرنا من الزمان جرى ما جرى وطراً ما طرأ وطرح ما طرح ، ويعيش المسلم عصرا من نوع معين ويرث أمراضا كثيرة ودخنا كثيرا ويواجه دعوات متعددة فانه يحتاج الى دراسات لم يكن ليطالب بها لولا هذه

الظروف والاحتياجات ، ومع هذا فنحن لا نطالب كل الناس بشيء واحد
وبقدر واحد فلكل ظروفه وأوضاعه ومواجهاته وأحواله .

* * *

ولنعد الى أصل الموضوع :
لقد خلط ناس بين الحكم العقلي والحكم الشرعي ، والحكم العادي
الذي منه الحكم التجريبي فاضطربت لذلك نظراتهم واختلطت تصوراتهم
ولم يعرف ناس ضوابط الحكم العقلي وضوابط الحكم الشرعي وضوابط
الحكم التجريبي وحدوده فحدث نتيجة لذلك غلط كثير وخطأ كثير
وضلال كثير ، وهناك ناس لا يعيشون عصرهم ومن ثم فهم لا يفكرون
في هذه الأمور أصلاً . وينطلقون ويريدون أن يواجهوا الناس الى حيث لا
تقوم حياة ولا حضارة ولا دولة ولا تقوم للمسلمين قائمة في عصر من
أخطر العصور في طبيعة صراعاته ، هؤلاء جميعاً لا دواء لهم الا أن
يدرسوا ، وأن يكون جزءاً من دراساتهم علوم الفقهاء الكبار والأكابر
وأصولهما زيادة على دراسات أخرى كثيرة ذكرناها في كتاب « جند الله
ثقافة وأخلاقاً » .

* * *

البحرلة الرابعة وهى فى مبدان من مبادئ المعرفة

يقول الله عز وجل : « وعلم آدم الأسماء كلها » (١) لقد كانت نقطة البداية فى تعليم آدم هى تعريفه على الأسماء ومسمياتها وهى نقطة البداية فى كل معرفة فالإنسان يولد لا يعرف شيئاً . قال تعالى : « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون » (٢) . ويقول عليه الصلاة والسلام : « يولد الإنسان على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » . انه من خلال الحواس ومن خلال الشعور ومن خلال البيئة تبدأ رحلة المعرفة عند الإنسان وتبدأ المعرفة الزائدة على الشعور بالتمييز بين الأشياء وتستكمل معرفة الشيء بمعرفة اسمه وكلما زادت معرفتنا بأسماء الأشياء وحقائقها من خلال الاسم المجرد أو التعريف يكون علمنا فى ازدياد ، وكلما كانت المعرفة مطابقة للواقع كانت المعرفة صحيحة وسليمة ، والمعارف كثيرة ، وكلما كثرت كان ذلك أدل على الكمال ، ولكن نوعاً من المعرفة فى حق إنسان هو أولى منه فى حق إنسان آخر ، فمثلاً صاحب الاختصاص قد يكون معيباً فى حقه ألا يكون محيطاً باختصاصه فالتبحر فى اختصاصه أجود من محاولة التعرف على ما لا ينفعه ، والبشرية بمجموعها كلما زادت معرفتها فذلك أكثر نفعاً لهذه البشرية . ولكن ما هو الأنفع فى حق إنسان ما من أنواع المعارف وما الذى يعطيه الأولوية ؟ ان هذا يختلف من إنسان الى آخر ومن ثم فإن الكلام عن المعارف ليس له نهاية ، والكلام عما يحتاجه كل إنسان على

(١) البقرة : ٣١ .

(٢) النحل : ٧٨ .

حدة شيء غير مستطاع للإنسان ولذلك فإن البحث عن القاعدة التي يستفيد منها كل الناس هو الذي ينبغي أن يبحث عنه الراغبون في الاستفادة وهذه الجولة هذه حدودها .

* * *

لكل لغة قواميسها التي تذكر مفرداتها وتحدد معاني هذه المفردات ومن ذلك اللغة العربية ومن قبل قلنا ان تحديد المعنى الدقيق للكلمة ومعرفة مضمونها . ومعرفة أسماء الأشياء شيء مهم جدا . والتعبير عن المسميات اقتضى صياغة جمل تتألف من مفردات . ويطرأ عادة على المفرد طوارئ بحسب محله من الجملة ان على آخره أو على بنيته ومن ثم نشأ علم النحو والصرف ، علم النحو ليعرفنا على كيفية النطق الصحيح لآخر الكلمة بحسب موقعها من الجملة ، وعلم الصرف ليعرفنا على ما يطرأ على بنية الكلمة .

وهكذا وجدت القواميس وعلم النحو والصرف في اللغة العربية .

* * *

وفي اللغة العربية يؤدي الحرف في العادة معنى « اسم أو فعل » وكثير من المعاني تؤدي بكلمات اصطلاح عليها . فأداة النداء « يا » تؤدي معنى « أدعو » واسم الإشارة « هذا » ينوب عن استعمال كلمتي « المشار اليه » فالبحث عن معنى الحرف ، والبحث عن معنى الاسم المعبر به عن معنى قد يتعرض له النحويون وقد لا يتعرضون . فحرف الجر الباء له عدة معان وحرف الجر « من » له عدة معان ، ومن ثم كان لابد من علم مكمل لعلم الصرف والنحو هو علم المعاني الذي هو أحد علوم البلاغة الثلاثة :

ان الأصل في الاستفهام اللغة أنه يتضمن سؤالاً يحتاج الى جواب والأصل في النداء أنه نداء انسان ليسمع فيستجيب . والنحو في الأصل يقول لنا عن كلمة أنها حرف نداء ، أو اسم استفهام أو حرف استفهام . فأى علم هو الذى يبين لنا أن الاستفهام يراد به غير السؤال كأن يراد به أمراً أو نهياً أو انكاراً أو تعجباً وأن النداء قد يراد به غير ما وضع له وهو التفجع أو التحسر أو اظهار العلو أو الدنو وأن الاخبار قد يراد به الأمر الى غير ذلك مما اعتاد الناس أن يخرجوا به صيغة عن أصل ما وضعت له لاستعمالات أخرى .

ان هذا العلم هو علم المعانى الذى ذكرناه وهو أحد علوم البلاغة
الثلاثة .

والانسان قد يعبر عن معنى بكلمة وضعت فى الأصل لهذا المعنى
ككلمة كريم للكريم ولكنه قد يعبر عن المعنى عن طريق مجاز أو استعارة
أو تشبيه أو كناية والمجاز أنواع كثيرة ، والكناية أكثر من نوع والاستعارة
أنواع . والتشبيه أنواع فما هو العلم الذى يعرفنا على أساليب التعبير
عن المعنى ؟ انه علم البيان وهو أحد علوم البلاغة الثلاث .

ثم هناك العلم الثالث من علوم البلاغة ، وهو العلم الذى يعرفنا
أو يدلنا على ما يزداد به الحسن فى الكلام وكيف تجعل كلمتك أكثر
رونقا وأبهى جمالا . ان العلم الذى يفتح لنا آفاق ذلك هو علم البديع ،
وهو ثالث علوم البلاغة .

والانسان يعبر عن المعانى شعرا أو نثرا ، ومن ثم وجد علم العروض
وعلم القافية . وفن الخطابة والمحاضرة والكتابة .

ومن استقرارات عامة للغة ما نتعرف على كثير من القواعد والضوابط
والأسس . ومن هنا ينشأ علم فقه اللغة ، وذلك كله يقتضى أن
نعرف كيف نرسم اللغة وكيف نكتبها ؟ وينشأ عن ذلك علم الخط
وعلم الاملاء .

مما ذكرناه تدرك أنك لكى تفهم نصا من النصوص قد تحتاج الى
أن تعرف الاملاء ورسم الخط وعلم الصرف وعلم النحو وعلوم البلاغة
الثلاثة وحتى فقه اللغة .

قد يتساءل متسائل وهل احتاج العربى القديم لكل هذا ؟ نقول :
لا ، لأن العربى القديم كان من خلال الاستعمال اليومى يدرك المراد بلا
وسائل ، فمثله كممثل مخترع آلة فانه لا يحتاج الى كثير عناء لاستعمالها
واصلاحها وفكها وتركيبها . ولكن كم يحتاج غير مخترع السيارة الى
جهد ليحسن فكها وتركيبها واصلاحها واستعمالها ثم ان العربى القديم
نفسه لو أراد أن يدرس اللغة العربية وأن يعلمها فانه يحتاج الى تقسيم
العلوم التى يحتاجها ذلك وايجاد مصطلحات من أجل ذلك ، فما حدث

تاريخيا كان لابد منه ، ولذلك فان كل العلوم التى احتاجتها اللغة العربية
نجدها موجودة عند كل أمة فذلك شئ لابد منه ولا ينكره أو يستبعد
الحاجة اليه الا جاهل .

ضع هذا فى ذهنك وامش قليلا فى هذه الجولة فى ميدان المعرفة .

* * *

قلنا انه من خلال الحواس والمشاعر الوجدانية . ومن خلال
البيئة تنشأ معارف ولا معارف الا بعقل . والعقل من خلال المعلوم يعرف
المجهول بواسطة الاستنتاج . ومن خلال الاستقراء يعرف قواعد ومن
خلال التركيب والتحليل وغير ذلك تنشأ علوم جديدة . ولو افترضنا أن
رحلة المعرفة من بدايتها الى نهايتها كانت صحيحة وعلى مسار صحيح
بأن كانت الحواس تعطى معلومات صحيحة ، والوجدان يعطى مشاعر
صحيحة ، والاستقراء صحيح ، والاستنتاج صحيح . والعقل غير
مجذوب بجواذب وأحكامه صحيحة . انه فى مثل هذه الحالة لابد أن
تنشأ علوم صحيحة . ولكن الواقع البشرى ليس كذلك ، ومن ثم فقد
حاولت البشرية أن تبحث عن ضوابط للوصول الى المعرفة الصحيحة .
وكان كجزء من محاولتها أن تنشأ علم المنطق وكجزء من محاولاتها للإجابة
على كل سؤال أن تنشأ علم الفلسفة واختلط علم المنطق بعلم الفلسفة ،
وأدخل القدماء فى علم الفلسفة علوما متعددة . ثم بدأت عمليات انفصال
كثير عن تقسيم العلوم ، ووجد لكل علم طرق تحقيقه ومن ثم حاول
المحدثون أن يوجدوا علم منطق مناسب للعصر والمهم أن هناك شعورا
من البشر فى كل مراحل التاريخ بالاحتياج لعلم يضبط الاستنتاج أو
الاستقراء ويدلل على صحة النتائج ويعطى لكل قضية محلها فى عالم
الحقيقة مثل هذا العلم اصطلح على تسميته بعلم المنطق ، ولئن أخطأ
اناس أو أحسنوا ، أو لم يصلوا الى نتيجة صحيحة ، أو اعتمدوا ما
ليس صحيحا فان أصل الفكرة تمثل احتياجا من احتياجات البشرية لأن
الاستنتاج يحتاج الى ضوابط والاستقراء يحتاج الى ضوابط والاستقراء
يحتاج الى معالم ، ومن خلال الاستقراء والاستنتاج قامت الحضارات ،
فكل العلوم الحديثة ، وكل قفزات المدنية الحديثة كانت أثرا عن استقراء
أو استنتاج ولابد لذلك كله من قواعد وضوابط ولابد من علم يسجل ذلك .
ان علم الرياضيات كله هو أثر الاستنتاج ترى هل كان بالامكان أن

يصل انسان الى القمر بلا علم رياضيات ؟ وان كل دواء في العالم هو
أثر عن استقراء • ترى هل كان بالامكان أن يكون علم الأدوية الحالي
على هذه الشاكلة بلا استقراء • ولكن أى استنتاج يوصل الى حقيقة ؟
وأى استقراء يوصل الى حقيقة ؟ ان مجرد معرفتنا بهذه القضية يؤكد لنا
احتياجات البشرية لعلم ضابط وقد اصطلحت البشرية على أن تسمى
العلم الباحث عن مثل هذه الشؤون علم المنطق ، ومهما حمل الحاملون
عليه فانهم لم يحملوا على كل شيء فيه ومهما دافع المدافعون عنه فانهم
لا يستطيعون أن يقولوا : ان كل ما كتب فيه صحيح وان كل ما ورد
في كتبه هو الذى يحتاجه الانسان فضلا عن أن يحتاجه كل انسان ••

انه في كثير من الأحيان استطاعت علوم أن تأخذ من علم المنطق
ما يحتاجه دارس ذلك العلم منه ، فدمجته فيها كما حدث مثلا في علم
الأصول اذ استطاع علماء الأصول من المسلمين أن يقدموا في كتبهم
الكثير مما يحتاجه الانسان مما جرت العادة أن يكتب في كتب المنطق
أو كما فعل علماء الأدب ، أو علماء العقائد الاسلامية اذ أدخل كثير من
هؤلاء ما يحتاجه الانسان من هذا العلم الى كتبهم ومن أحسن فلنفسه
ومن أساء فعليها •

ولسنا في معرض الثناء على علم المنطق أو محاربته ولا في معرض
أبحاثه واستطرادات أهله ولكننا في معرض أن نقول ان الانسان بحاجة
الى معالم ضابطة للاستنتاج العقلى الصحيح والاستقراء الكونى السليم
من أجل ألا يرفض حقيقة عقلية أو حقيقة كونية ، ومن أجل ألا يقدم
لنفسه أو للآخرين الغلط العقلى على أنه حقيقة عقلية أو الوهم على
أنه حقيقة كونية •

* * *

والله الذى خلق الانسان وأعطاه العقل وخلق الكون وجعله مسخرا
للانسان : « ألم تروا أن الله سخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض
وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة » (١) • ان الله الذى خلق الكون والانسان
والعقل أنزل وحيا خلال العصور وكان الوحي الأخير الذى طالب
به البشرية كلها هو الوحي الذى أنزله على محمد صلى الله عليه وسلم
والمتمثل بالكتاب والسنة ، والذى هو تكليف الله للبشرية كلها • ومن

(١) لقمان : ٢٠ •

البديهيات أن لا يتناقض هذا الوحي مع استنتاج عقلي صحيح ، أو استقراء كوني صحيح ، هذه مسلمة من المسلمات وبديهية من البديهيات ولذلك فإن الانسان ينطلق في عملية التعرف على هذا الوحي وهو مسلم بالحكم العقلي ومسلم بالحكم العادي .

واذن فهو ينطلق نحو الفهم غير معطل لقانون عقلي ولا قانون كوني وغير رافض لحقيقة عقلية أو كونية بل هو يعتمد كل الحقائق العقلية والكونية في عملية الفهم للوحي المتمثل بالكتاب والسنة لذلك أكثر الله من ذكر العقل والفكر في القرآن ، وأنكر على من لا يعقل : « أفلا تعقلون » (١) . وجعل معرفة آيات الله في الكون علامة على العقل : « إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون » (٢) .

* * *

وإذا كان اللوحي الذي كلفت به البشرية كلها قد أنزل بلغة العرب ، وإذا كان الحكم العقلي والحكم العادي معتمدين عقلا ونقلا فإن من أسس الفهم للوحي اتقان علوم اللغة العربية ومعرفة الحقائق العقلية والكونية .

فضع هذا في ذهنك وامش قليلا معنا في هذه الجولة .

* * *

الكتاب والسنة كلاهما وحي فالحق عز وجل قال : « كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور بإذن ربهم » (٣) . والله عز وجل قال عن رسوله عليه الصلاة والسلام : « وما ينطق عن الهوى . إن هو الا وحي يوحى » (٤) . ويقول عليه الصلاة والسلام : « ألا وإنى أوتيت الكتاب ومثله معه » . وفي رواية « ومثليه معه » والسنة بالنسبة للقرآن بمثابة البيان له قال تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون » (٥) فالسنة بالنسبة للقرآن سواء كانت قولية أو فعلية أو تقريرية أو حالية كالشارحة له أو المؤكدة أو المكملة .

* * *

(٢) الرعد : ٤ .
(٤) النجم : ٣ ، ٤ .

(١) البقرة : ٧٦
(٣) ابراهيم : ١
(٥) النحل : ٤٤

والقرآن كله متواتر ولم يخالطه غيره والسنة بحسب الرواية منها المتواتر لفظاً ومعنى ومنها المتواتر معنى لا لفظاً ومنها الصحيح ومنها الحسن ومنها الضعيف وقد حاول أصناف الوضاعين أن يدخلوا عليها ما ليس منها • ولكن علماء الحديث كانوا لهم بالمرصاد •

* * *

ومراعاة لوضع العرب في تعدد لهجاتهم ولغاتهم فقد أنزل القرآن على سبعة أحرف ثم جمع عثمان الناس على رسم واحد للمصحف فقرأ جميع الناس على هذا الرسم محتفظين ببقايا الأحرف مما لا يعارض رسم عثمان رضي الله عنه فبقى لنا من الأحرف السبعة بقيتها المتمثلة بالقراءات الصحيحة والمتواترة وبقيت روايات تمثل بقايا العلم بالأحرف السبعة ثم ان هناك من القرآن ما نسخ لفظه وبقيت الأمة مطالبة بمعناه • ومن ثم فان البشرية مطالبة بالنسبة للوحى بواجب :

هو حصر ما هو وحى وحفظه وإثباته وقد فعلت الأمة الإسلامية ذلك فحفظت بالنسبة للقرآن حتى الهمسة اذا تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن بها وبذلت هذه الأمة جهوداً مضنية لحفظ السنة وإثباتها وتمييزها عن غيرها وتصفيتها مما خالطها ، وإعطاء كل نص منها صفته في مقدار الثبوت •

ثم ان عندنا بالنسبة للوحى واجبين آخرين :

الواجب الأول : فهم النصوص فهما صحيحا •

الواجب الثاني : تنفيذ ما تطالب به البشرية أو مجموعة منها أو فرد منها من مجموع هذا الوحى في لحظة من اللحظات وفي كل اللحظات في عصر من العصور ، وفي كل العصور في أوضاع عادية وفي أوضاع استثنائية ، وهذا يقتضى وجود ما يسمى بالحكم الشرعى والأصول التى ينبثق عنها الحكم الشرعى •

ضع هذا في ذهنك وامش معنا قليلا في هذه الجولة •

* * *

مما ابتليت به السنة ضعف ضبط الرواة ، وسوء نية بعضهم • وفى عملية تصفية السنة قام علماء المسلمين بعمليتين • عملية تقييم

للمرواة ، وعملية امتحان للمروى • فإذا ما خالف الضعيف الثقة فقد اعتبروا الرواية منكراً • وإذا ما خالف الثقة ثقات ، أو من هو أوثق منه فذلك الشاذ ، واذن فمن ضرورات فهم الوحي واعتماده الاستشراف الشامل لمجموع النصوص •

* * *

ثم ان السنة اذا رواها فرد فان احتمال التوهم في حقه أو احتمال الخطأ أو احتمال الرواية بالمعنى وعدم أصابة المعنى ، كل ذلك موجود ، واذن ففى عملية مسح كاملة للنصوص لابد من التفريق بين النص القطعى الثبوت ، والنص الظنى الثبوت • حتى ولو كان صحيحاً ما دام رواية أفراد ، وسيترتب على هذا حتماً أحكامه فى قوة الالتزام لأن شيئاً طالب به الشارع فى الكتاب ، وفى السنة المتواترة له وزنه عند الشارع أكثر من شئ لم يروه عن الشارع الا واحد ، وروايته عنه تحتل أن يكون الخطأ قد تسرب اليها •

ومن عملية استقراء شاملة للنصوص فى قضية التكليف نلاحظ أن تكليف الفرد مرتبط بمسؤوليات الفرد فى المحيط الاجتماعى ، ومرتببط بطاقته ومرتببط بالظروف التى يواجهها ، ومرتببط بالظروف التى تواجهها أمته • فمن كان متزوجاً كان تكليفه أوسع من تكليف العزب • ومن كان وزيراً كان تكليفه من ناحية أوسع من تكليف الرجل العادى • ومن ملك كان تكليفه من ناحية أوسع من تكليف من لا يملك ، ومن أعطى عقلاً واسماً كان تكليفه أوسع من تكليف من طاقته العقلية محدودة ، ومن رأى رجلاً يغرق وهو قادر على انقاذه فواجب عليه الانقاذ ، وإذا هوجمت الأمة فعلى كل فرد قادر أن يقاتل •

* * *

ومن عملية استقراء شاملة للنصوص نستخرج قواعد ونعرف مبادئ : نعرف أن مصلحة العباد مرادة للشارع ، وأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح • ونعرف أن الأعراف الصالحة تعتمدها الشريعة ، ونعرف أن الضرر يزال شرعاً • ونعرف أن للضرورات أحكامها ، ولكن كثيراً ما يحدث أن الكثيرين لا يعرفون أن يضعوا هذه الأمور موضعها •

* * *

والمسلمون بمجموعهم والمسلمون في كل قطر من أقطارهم يواجهون كل يوم حالات كثيرة • وتطراً عليهم طوارئ متعددة • وكل ذلك يقتضى منهم معرفة حكم الله فيما هم فيه على حسب التكليف الالهي •

* * *

والقرآن في الأصل منه المحكم ومنه المتشابه • ولقد قال ابن عباس فيما يرويه عنه ابن جرير في تفسيره : « التفسير على أربعة أوجه ، وجه تعرفه العرب من كلامها • وتفسير لا يعذر أحد بجهالته • وتفسير تعرفه العلماء • وتفسير لا يعلمه الا الله » فاذا كان القرآن هذا شأنه واذا كانت السنة هذا شأنها ، واذا كان التكليف هذا شأنه فان ذلك اقتضى وجود منصب الاجتهاد ومنصب الافتاء •

فلا بد من وجود القادر على الاجتهاد الذي من شروطه امتلاك أدوات انفهم من علوم لغة ، وكمال عقل ، والذي من شروطه استشرافه الشامل للنصوص ، والقدرة الصحيحة على فهمها ، والذي من شروطه أن يعرف حكم الحوادث ، والمسائل غير المتناهية على ضوء القواعد التي وضعتها النصوص لاستخراج المسائل التي لم يصرح بحكمها مراعيًا في ذلك مقاصد الشريعة ونصوصها • ولقد سلمت الأمة خلال عصورها للكثيرين بأنهم وصلوا الى رتبة الاجتهاد • وخصت منهم بالاعتماد أربعة : أبا حنيفة والشافعي وأحمد ومالكا في قضايا الفقه العملي • وذلك لأسباب منها : أن كلا من هؤلاء ملك ناصية الاجتهاد ، وأن اجتهاده كان مبنيًا على قواعد منضبطة وأنه قد وجدت له مدرسة تتبنى اتجاهه وتكمله وتفتي على ضوئه ، وأن آراءه قد نقلت لنا نقلاً صحيحاً عن عدول وضمن شروط •

وسلمت الأمة في قضايا العقائد لاثنتين : أبو الحسن الأشعري ، وأبو منصور الماتريدي • لأسباب منها :

الثقة بالاستشراف على مجموع النصوص والفهم النظري لها • والرد على الذين ساروا وراء المتشابه من الفرق الاسلامية ، وكل ذلك على ضوء أصول منضبطة وقواعد محكمة في الفهم والتأصيل والتقعيد • وهكذا وجدت مذاهب في الفقه والاعتقاد ، ووجد العلم الذي يضبط الاجتهاد والفتوى وهو علم أصول الفقه • ولعلنا أدركنا بهذه

الاجولة محل الحكم العقلى والعادى فى دين الله • وعرفنا محل علوم اللغة فى فهم دين الله • وعرفنا أن دين الله تفصله نصوص الكتاب والسنة وعرفنا أنه ينبثق من الكتاب والسنة أحكام الشرع فى أفعال المكلفين على ضوء قواعد منضبطة استخرجها علم أصول الفقه الذى به تتجلى روعة النصوص وتنصهر فيه العلوم • فهو العلم الذى يجعل اللغة والمنطق ينصهران فى علم واحد يخدم الحكم الشرعى • وهو العلم الذى يدل على طريق الوصول الى الحكم الشرعى الصحيح ومن ثم كان العلم الذى لا يفلح فيه الا من اجتمعت له العلوم واستكمل كمال العقل •

يقول الغزالى : « وأشرف العلوم ما ازدوج فيه رأى ، والشرع ، وعلم أصول الفقه من هذا القبيل فانه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل ، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ولا هو مبنى على محض التقليد الذى لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد » •

* * *

الجملة الخامسة

- ١ -

درج المسلمون خلال عصور متطاولة أن يكون للواحد منهم مذهب الفقهى فهذا حنفى وهذا شافعى وهذا حنبلى وهذا مالكى ومن قبل كانت هناك مذاهب أخرى كثيرة وكان لها أتباع فهذا أوزاعى وهذا نورى وهكذا ، والذي دعا الناس الى ذلك هو أن نصوص الكتاب والسنة تحدثت في كثير من الأحيان باجمال ، وشيء عادى ألا يكون كل انسان قادرا على الوصول الى الأحكام التى لم ينص عليها صراحة في الكتاب والسنة ومن ثم فإن الناس كانوا يسألون أهل العلم عن هذه الأحكام ، وبلغ ناس درجة الامامة في استنباط الأحكام على ضوء قواعد أصولية منضبطة ، وسلم الناس لهم بهذه الامامة واعتبروا أن لكل مسلم الخيار في أن يسأل أى واحد من هؤلاء عن أى مسألة وإذا أجابه فله العمل بما أفتاه واعتبر الناس أنه من الأشياء العادية أن يتفقه المسلم على امام من أئمة المسلمين ، ولم يكن في ذلك ما يستتكر ما دام الامام أهلا للاجتهد وبما اجتمع له من علم راسخ ومن ورع ومن ملكة استنباط ، واستقر الكثيرون على المذاهب الأربعة لأسباب منها :

- أنها المذاهب التى استمرت مدارسها متمثلة بمحققين وأتباع •
- أن المذاهب الأخرى انقطعت اما بسبب عدم كفايتها أو عدم وجود التحقيق أو التأليف أو الاتباع •

— أنه لا اطمئنان في شأن الفتوى الا على مذهب من هذه المذاهب الأربعة لأن قواعدها وأصولها وفروعها محفوظة منقولة فاذا أراد الانسان أن يتعرف على حكم فانه يستطيع ذلك لأن كل حيثيات الأمور منضبطة • أما المذاهب الأخرى فهى منقولة في الكتب عن أئمتها • ولكن لا يعرف ما اذا كان للقول المنقول حيثيات أخرى عند صاحب المذهب لجواز الافتاء بهذا القول هذا عدا عن كون المذاهب الأربعة لها قواعدها الأصولية في الاستنباط محفوظة وموجودة وبذلك يستطيع الانسان أن

يتعرف ويطمئن وعلى ضوء قناعاته بأصول امام يستطيع أن يتبنى مذهبه
ويطمئن الى فتواه وهذا غير متوفر على كماله الا في المذاهب الأربعة
تقريبا .

وبجانب المذاهب الفقهية الأربعة لأهل السنة كان يوجد أهل الحديث
وقريب منهم مذهب الظاهرية ولكن أهل الحديث لم يشكلوا في يوم من
الأيام مذهباً ، بل أكثرهم كانت لهم مذاهبهم الفقهية وفي الغالب لهم
تحقيقات . . . ونستطيع أن نقول ان المذهب الظاهري ما خرج عن ذلك
لأن المذهب — حتى يعتبر مذهباً — لابد أن يكون فيه جواب على كل
سؤال اما جواب امام المذهب أو جواب على أصول امام المذهب . أما اذا
لم يكن كذلك فلا يعتبر مذهباً . لأن أمهات المسائل معروفة مشهورة ومهمة
المجتهد ومذهبه الاجابة على كل سؤال يحتاجه امتداد الاسلام في الزمان
والمكان ، ان المسائل التي يحتاج الى معرفتها الانسان اما أن يمشی الانسان
فيها على جهل وهذا حرام ، أو على علم ، وهذا يقتضي منه أن يكون
مجتهداً ، أو أن يسأل مجتهداً ، ومن الصعب أن يكون الانسان مجتهداً
لكثرة الشروط التي يجب أن تتوافر في المجتهد ، فلم يبق أمام أكثر
الخلق الا أن يتفقهوا على مذهب امام مجتهد ، وأن يستفتوه في المسائل
والحوادث وذلك واجب شرعي كيلا يسيّر الانسان على غير بصيرة وهذا
الذي يجعل الأمة تستقر على المذهبية الفقهية .

* * *

والناس في الأحكام العملية التي هي مدار علم الفقه ثلاثة أقسام :
انسان وصل الى رتبة الاجتهاد وانسان عالم بمصادر القول وموارده
ولم يصل الى رتبة الاجتهاد وانسان عامي عادي . أما الأول فمكلف
في السير على ما يوصله اليه اجتهاده . وأما الثاني فمكلف أن يسير على
رأى من اقتنع أن معه الحق من الأئمة ، وأما الثالث فله أن يتابع أي امام
من الأئمة فمن سأل فافتاه فله أن يعمل بفتواه ان كان من أهل الفتوى
والهدى ومن قال العلماء : العامي (١) لا مذهب له وقالوا : العامي مذهبه
مذهب مفتيه .

وعلى هذا فشيء عادي أن يوجد في هذه الأمة مجتهدون ، وأن
يوجد علماء في مذاهب هؤلاء المجتهدين ويفقهون ويفقهون على مذاهبهم ،

(١) المراد بالعامي هنا غير العالم المختص بالشريعة أو غير المجتهد .

وأن يوجد بعد ذلك عامة يتفقون على مذهب امام وأن يأخذوا بفتوى
أى امام مجتهد •

وشيء عادى أنه من الأسهل للعامى أن يعتمد اماما مجتهدا ويتفق
على مذهبه ، حتى لا يضيع فى خضم الأقوال المتعددة ، فالفقه على
مذهب واحد أسهل على الانسان وأقرب لتفقه وأبعد عن ضياعه وأجدى
أن يعرف كيفية البحث عن المسألة التى يحتاج الى معرفة حكمها ،
وكما أن ذلك أسهل على العامى فهو أسهل على العالم •

صحيح أنه لا بد للعالم أن يكون ملما بالكتاب والسنة وشروحهما ،
ولا بد له أن يعرف أصول الاستنباط والأحكام المستنبطة • ولكن أن
نكلفه بمعرفة كل حكم قاله فقيه فهذا يقتضيه أن يقرأ ملايين الصفحات
ومن ثم فالعالم ليتقن الفتوى لا بد له من التفقه على مذهب امام بعينه
ليستطيع الفتوى على مذهبه ، فاذا كان هذا فى شأن العالم فكيف
فى شأن العامى ؟

يستطيع العالم بالمذهب اذا استفتيته أن يجيبك ان كان مستحضرا
جواب امامه فى المسألة والا فانه يستطيع الرجوع الى كتب المذهب
والا فانه يستطيع أن يجيبك على ضوء قواعد المذهب ان كان قد أتقن
أصول المذهب •

ويستطيع العامى أن يدرس كتابا مختصرا فى مذهب ما خلال أيام
أو شهور واذا به فقيه فى أمهات المسائل التى يحتاجها الانسان ومن ثم
وجدت المذهبية الفقهية التى كان الهدف منها التسهيل والبعد عن الضياع •
فالمذهبية الفقهية فى الأصل كانت وليدة قناعة بطرق الاستنباط
والاقتصار فى التفقه على مذهب كان وليد الاحتياج للتسهيل والتبسيط
فى الحياة العملية •

ان مجموع مذاهب الأئمة انما هى انبثاق عن الكتاب والسنة وعن
طرق الاستنباط التى حددتها نصوص الكتاب والسنة ولم يقل امام رأيا

من عند نفسه بدافع الهوى ولم يقل ما قال الا وهناك وجهة نظر علمية دفعت له ذلك . والارث الفقهي ارث ضخم وثروة تشريعية هائلة تجعل هذه الأمة على غنى في وجهات النظر أمام الحوادث بما يسع احتياجات الزمان والمكان ومن ثم فاننا نقول :

انه ما وجد الاختلاف في بعض المسائل بين الأئمة الا لوجهات نظر تقتضي ذلك والا لضرورات أوصلت الى ذلك ، ومن ثم فان احتياجات الأمة الاسلامية لا يسعها الا مجموع أقوال الأئمة والمجتهدين على امتداد الزمان والمكان . وكل من يتصور أن مذهبا واحدا يسع الناس زمانا ومكانا فانه واهم . ولذلك فانك لا تجد فترة من الفترات الا والناس يستفتون أكثر من مذهب وتجد حتى علماء المذهب يرسلون الى علماء مذهب آخر يستفتونهم في بعض الأمور لشعورهم بضرورة ذلك في مسألة ما .

* * *

وخلال التاريخ الاسلامي كله كانت مناقشات وتحقيقات بين الاتجاهات الفقهية والمذهبية يقوم بها العلماء في المذاهب أو المحدثون أو المفسرون دون تكبر ، وكثيرا ما نجد العالم في المذهب يترك مذهبه في مسألة الى مذهب امام آخر لقناعته أن الدليل معه وكل ذلك كان ويكون ولا حرج على فاعله الا أن صورة واحدة كانت مكروهة عند العلماء هي أن يترك العالم المقتنع بمذهبه مذهبه الى مذهب آخر لسبب دنيوى لا بسبب قناعة دينية وهو أمر للكرهه فيه وجهها غير المستنكر وهذا كله في العالم البصير بأدلة مذهبه المقتنع بها أما العالمى فالأمر في حقه مختلف كما رأينا لأنه لا مذهب له .

* * *

وهناك موضوعان يحتاجان الى استشراف شامل على كل أقوال العلماء : موضوع الدولة والحكم ، وموضوع الدعوة والتربية والارشاد . أما الدولة فالأصل أن يكون امام المسلمين مجتهدا قد وصل الى رتبة الاجتهاد وليستطيع أن يجابه احتياجات الأمة الاسلامية والدولة الاسلامية ، وبالتالي فانه في الأصل ليس مقيدا باجتهاد مجتهد . أما إذا لم يكن الامام مجتهدا فان له حق اختيار قول من مجموعة الأقوال الفقهية في القضية الواحدة وفرضه على الناس ، ولذلك شروط ، منها :

— أن يكون الحامل على ذلك المصلحة •

— أن يكون الأمر قد أشبع شورى •

وأما الدعوة والتربية والارشاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فان صاحب ذلك ليس مقيدا بمذهب ، فالمرشد والمربي لا يتقيد بمذهب لاحتياجه الى خطاب أصناف من الناس ولمواجهة حالات متعددة وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يستطيع الأمر أن يشتد فيما كان له وجه في مذاهب أخرى وله الحق أن يناقش بالمعروف للحمل على أعلى الأقوال وأشدّها في القضية الواحدة وهكذا ••

هذا ما عليه أهل العلم في هذا الشأن شأن الفقه ومذاهبه المتعددة ومدارسه المختلفة • قلنر لم استقر الناس على هذا من خلال التعرف على قضية المجتهد وهي عقدة هذا الشأن ؟

* * *

لابد حتى يصل انسان الى رتبة الاجتهاد من أن يكون ملما بالما كاملا في اللغة العربية وهو موضوع ثقیل بعيد الغور لا يدرك معناه الا من عاناه ولا بد أن يكون عالما بالكتاب والسنة وهو موضوع واسع الحيثيات لا يصل الى العلم به الا موفق •

ولابد مع ذلك كله أن يعرف اتجاهات العلماء في المسائل العملية حتى لا يقع في مخالفة اجماع •

ولابد مع ذلك أن يكون له مذهب في الاستنباط وقدرته على الاستنباط وهذا لا يتوفر لأحد الا بتوفيق •

ولابد مع ذلك كله أن يكون عارفا بعصره وبما يجري حوله ، عارفا بمجريات الأمور وأحوال الناس لما يترتب على ذلك من تأثير على الفتوى ، فالفتوى تقدر زمانا ومكانا وشخصا وهذا بعض ما يشترط في المجتهد ، ومن تصدر للاجتهاد وهو ليس أهلا له يخشى عليه أن يضل ويضل ، لأنه قد يفتي محلا حراما ومحرما حلالا وأجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار ، والقاضي اذا قضى بغير علم كان من أهل النار • وفي الحديث : قاض الى الجنة وقاضيان في النار • • واذا كان

الأمر كذلك فإن الأمة لم تسلم برتبة الاجتهاد الا للقليل ، وهذا القليل هو الذى سلمت الأمة لفتواهم ولفقهم .

* * *

فى هذه الشريعة هناك القواعد العامة وهناك الحالات الاستثنائية هناك النصوص وهناك تأثير العوارض على النصوص .
ما هى حالات الاضطراب وتأثيراتها على القواعد العادية ؟ وما هى حالات الاكراه وتأثيراتها ؟

ما هى حالات الضرورة فى حق الفرد والأمة وتأثيراتها على الأحكام العادية ؟ ما هى تأثيرات العرف على الأحكام ؟ هناك نصوص وردت فى حالة استثنائية ونصوص كانت بسبب سياسة يومية وهناك نصوص للحالات الدائمة والعادية كل ذلك يجعل الفتوى صعبة ، ويجعل المؤهلين لرتبة الاجتهاد قليلين ولذلك فقلة هم الذين سلمت لهم الأمة برتبة الاجتهاد .

ومن هنا ندرك لم ينبغى أن يكون أمير المؤمنين قد وصل الى رتبة الاجتهاد^(١) ؟ وما ذلك الا لأن الحالات التى تصادف الدولة وأفرادها من حالات داخلية أو خارجية لا تعد ولا تحصى . ومن ثم فإنه لا يستطيع أن يواجهها الا امام مجتهد .

* * *

مما مر ندرك سبب ما استقر عليه العمل عند أهل العلم فى موضوع الفقه ومدارسه المتعددة وأسباب ذلك وضرورته . وجنات الحركة الاسلامية المعاصرة وكان مؤسسها اماما قد وصل الى رتبة الاجتهاد وهو حسن البنا رحمه الله فماذا كان موقفه من هذه القضية ؟

قبل أن أجيب على ذلك أحب أن أسجل صفحة مهمة :

كان شيخنا الشيخ محمد الحامد رحمه الله وهو الذى لم تقع العين على مثله ورعا والتزاما واخلاصا وتحقيقا وتمسكا بما ظهر له من حق كان شيخنا هذا رحمه الله من الذين يرون أن باب الاجتهاد قد أغلق فى هذه

(١) هذا هو الأصل فى الخليفة فإذا لم يوجد فلا يتوقف اعطاء منصب الخلافة على مثل ذلك .

الأمة وهو موضوع تكلم فيه العلماء منذ عصور بسبب رؤيتهم تعذر وجود مجتهد يحيط باتجاهات العلماء بعد مسيرة الأمة الإسلامية كذا قرنا ومع أن شيخنا رحمه الله كان يرى ذلك فإنه كان يقول عن الأستاذ البنا رحمه الله بأنه وصل إلى رتبة الاجتهاد • هذا مع أن الشيخ رحمه الله كان له مناقشات حادة وطويلة مع الأستاذ البنا في كثير من الأمور وكثيرا ما رجع الأستاذ البنا إلى رأيه • وكان الشيخ الحامد رحمه الله يقول عن الأستاذ البنا : كان لي زعيم ومات وكان إلى آخر عمره إذا ذكره يبكيه بكاء موا رحم الله الاثنين ونسأل الله أن يلحقنا بهما في عليين مع الرسل والأنبياء والشهداء والصالحين •

إن الأستاذ البنا رحمه الله الذي هذا شأنه هو واضح نظريات العمل الإسلامي المعاصر وكل كلمة من كلماته يجب أن ننظر إليها بمنظار دقيق • أنه إذا كانت الفتوى لا يستطيعها أي إنسان فكيف بنظريات العمل الإسلامي في عصر معقد وبعد تاريخ طويل ذي مآس متعددة وفي مرحلة ضعف رهيبه أصابت الإسلام والمسلمين ؟

فماذا كان رأى الأستاذ البنا رحمه الله في موضوع الفقه ومذاهبه ؟ يرى الأستاذ البنا أن لكل مسلم الحرية في اختيار مذهبه الفقهي ، وعليه أن يقوم بدراسة هذا المذهب واتقان مسأله وأدلتها كما أن عليه أن يرتفع إلى آفاق التحقيق أن استطاع ذلك •

ولا يرى الأستاذ البنا للجماعة أن تتبنى مذهباً بعينه قبل السلطة وبعددها لأنه لا يسع حاجات المسلمين ويعطى للدولة حق اختيار القول المناسب في القضية المطروحة •

وجاء سيد قطب رحمه الله وحذر من موضوع التبني اليومي للرأي الفقهي ، وحذر من موضوع المعالجات الجزئية لاتجاهات الجاهلية ، ولم يكن سيد قطب في ما ذهب إليه متفافها مع الأستاذ البنا بل كان موضحاً لموقف هو في الأصل موقف الأستاذ البنا ، ولكن الناس فهموه فهما خاطئاً وهذا ظلم كبير لسيد رحمه الله • وسيد ظلم كثيراً ظلم من خصوم حرفيين لم يفهموه فحملوا كلامه ما لا يحتمل ، وظلم من أصدقاء غلاة لم يفهموه فوضعوا كلامه في غير محله •



حاولنا في هذه الرسالة وغيرها أن نبين أن هناك شيئاً اسمه حق العلم وشيئاً اسمه حق الدعوة وشيئاً اسمه حق التربية وشيئاً اسمه حق الحركة . فحق الدعوة يقتضي منك أن تركز على معان قبل غيرها وألا تقع في منزلق يريد أعداؤك أن يستفروغوا طاقاتك فيه . وحق العلم يقتضي منك أن تبين الحق في كل أمر وأن تفتي في المسألة المطروحة أمامك . لقد كان سيد في ما ذهب اليه يتحدث عن حق الدعوة فحق الدعوة يقتضي منك ألا تتبنى في هذه المرحلة موقفاً جزئياً من قضية هي وليدة المجتمع الجاهلي وألا تستفروغ طاقاتك في بحث مشاكل آنية قد لا تصادفها كلية بعد السلطة وذلك وضع منطقي وطبيعي ، ولكن هل يحرم سيد على أن أستفتي العلماء مثلاً في أمر أنا أعاني منه أو أن أستفتي العلماء في إمكانية الاستفادة من قانون أو في حل شيء أو حرمة ؟ حتماً لم يخطر هذا على باله وهو يتكلم ما تكلم ولكن الناس غلطوا في الفهم عنه .

إن سيداً لم يدرس العلوم الإسلامية التقليدية في الغالب ولذلك فهو بعيد في تعبيراته عن اصطلاحاتها ويأثني كثير من الحرفيين الدارسين لهذه العلوم ليحاسبوا سيداً رحمه الله في تعبيراته على هذه المصطلحات وهو لا يريد في تعبيراته مطابقة أو مناقضة هذه الاصطلاحات لأنه يتكلم بعيداً عنها فإن يحاسب من خلالها فذلك ظلم له وسيد لم يرد فيما كتب أن يكون فقيهاً مفتياً ولا أصولياً نظاراً ولا متكلماً مناظراً بل لم يرد حتى في ظلاله أن يأخذ كتابه طابع تفسير فمن الظلم له إذن أن يضعه أصدقاؤه موضع المفتي والمتكلم والأصولي ، هو يتكلم في واد وأولئك في واد والأمة تحتاجهم وتحتاجه ولا يغني كلامهم عن كلامه ولا كلامه عن كلامهم وقد يما قالوا : لا يغني كتاب عن كتاب .

* * *

يقول الأستاذ البنا في رسالة التعاليم في القاعدة السابعة من قواعد الفهم :

« ولكل مسلم لم يبلغ درجة النظر في أدلة الأحكام الفرعية أن يتبع أئمة الدين ويحسن به مع هذا الاتباع أن يجتهد ما استطاع في تعرف أدلة إمامه وأن يتقبل كل إرشاد مصحوب بالدليل متى صح عنده صدق من أرشده وكفايته وأن يستكمل نقصه العلمي إن كان من أهل العلم حتى يبلغ درجة النظر » .

في هذه القاعدة جمع الأستاذ البنا أدب السير العلمي كله ومراحله وأدب المسلم أمام الإرشاد والنصيحة والتربية وموقفه من الدليل. فالأستاذ رحمه الله تلقى ما اعتمدته الأمة ووجه إليه . ولكنه مع ذلك حرر من أمراضه الكثيرة التي رافقته فهو يأخذ الخير الذي وصلت إليه الأجيال السابقة ويحاول تحريره من دخنه وهذا هو جوهر حركة الأستاذ البنا أخذ الخير الموروث وتحريره من الدخن العالق به .

* * *

ويكمل الأستاذ موقفه من قضايا الفقه في القاعدة الثامنة فيقول :
« والخلاف الفقهي في الفروع لا يكون سببا للتفرق في الدين . ولا يؤدي الى خصومة ولا بغضاء ولكل مجتهد أجره ، ولا مانع من انتحقيق العلمي النزيه في مسائل الخلاف في ظل الحب في الله والتعاون على الوصول الى الحقيقة من غير أن يجر ذلك الى المراء المذموم والتعصب » .
وهكذا نجد أنه في مواضع الفقه وضع الأستاذ البنا رحمه الله الأمور في مواضعها أخذ للخير وأقرار له وبه وتحرير من الدخن الذي رافقه .

ويكمل الأستاذ موقفه من موضوع الفقه فيقول :

« وكل مسألة لا ينبغي عليها عمل فالخوض فيها من التكلف الذي شهينا عنه شرعا ومن ذلك كثرة التفريعات للأحكام التي لم تقع » وهذا موقف علمي دعوى وتربوى بآن واحد » .

هذا كله على مستوى الأفراد أما على مستوى الدولة ، فإنه يقول في القاعدة الخامسة : « ورأى الامام ونائبه فيما لا نص فيه وفيما يحتمل وجوها عدة وفي المصالح المرسله معمول به ما لم يصطدم بقاعدة شرعية وقد يتغير بحسب الظروف والعرف والعادات » .

هذا رأى الأستاذ رحمه الله في موضوع الفقه والمذهبية على مستوى الفرد والدولة فهل ترى بينه وبين ما استقر عليه أهل العلم في هذه الأمة خلافا؟ .. حتما لا ..

* * *

اننا لو أردنا أن نلخص موقفنا كحركة من هذا الموضوع فأننا نقول :
اننا نعطي الأخ حرية الالتزام بالمذهب الفقهي الذي يريده ، ولكننا

نطالبه أن يتفقه فيه • ونعتبر المدارس الفقهية ثروة تشريعية هائلة ولصالح هذه الأمة ، وسنشجع وجود الاختصاصيين في هذه المدارس ، وسنوجد دور الفتوى المتعددة على كل المذاهب في حالة قيام الدولة ليستفتيها الأفراد والدولة في كل أمر • ونعتقد أن مذهباً واحداً لا يسع هذه الأمة ولم يسعها في يوم من الأيام بل نحن في عصر نحتاج معه إلى مجموع أقوال الأئمة أكثر من أي عصر سبق ، ونعتقد أن للدولة المسلمة خيارات واسعة في أن تختار رأياً من مجموعة الآراء الفقهية لتفرضه كقانون على الأمة ، ونرى أن التحقيق العلمي واجب العلماء ولا تضيق ذرعا بتحقيق عالم كائناً من كان ، وتحقيق أهل الحديث وأهل الظاهر من التحقيق الذي لا تضيق به ذرعا ولا نحاربه ، ونرى أن العالم المقتنع بوجهة نظر فقهية مكلف بها تكليفاً خاصاً • أما الذي لا يملك أهلية النظر بالأدلة فخياراته واسعة ما دام على رأى امام مجتهد وبذلك تكون قناعات الأفراد الشرعية قد أعطيت مداها وتحققت وحدة الأمة بوحدة تشريعها •

ولا شك أن دور الجماعة قبل السلطة وبعدها هو المنظم لهذا كله ونقصد بالجماعة ههنا جماعة المسلمين ونعتقد أنه لا جماعة كاملة للمسلمين إلا بفكر الأستاذ البنا والابن نظرياته وتوجيهاته التي من جملتها الحب لكل العاملين المخلصين ولعله أن الأوان لنسجل قضية ونناقش فكرة •

أما القضية فهي تفصيل لأحدى الإيجابيات في دعوة الأستاذ البنا وأما الفكرة فهي كيف يجتمع في دعوة الأستاذ البنا وجود المذهبية الفقهية ووحدة الجماعة ؟

ولاشك أن من تأمل الكلام السابق أدرك من خلال الكلام عن وحدة الأمة التشريعية مع وجود المذهبية كيف يمكن أن تتحقق وحدة الجماعة مع المذهبية الفقهية ومع ذلك فإن كلاماً ما ينبغي أن يقال في هذا الموضوع :

ان حسن البنا من بين خلق الله في هذا العصر استطاع أن يوجد القاسم المشترك الوحيد الذي يمكن أن يلتقى عليه المسلمون وتقوم لهم به جماعة جامعة • كما استطاع أن يوجد كل الأسس التي بها تقوم هذه الجماعة وتستمر وتحقق بأذن الله انتصارات للإسلام وكل ذلك دون أن

يتخلّى عن ذرة من الحق الذى أنزله الله عز وجل وكل ذلك فى بابهِ عجيب
لا يتم الا بتوفيق •

لقد وضع الأستاذ البنا قواعد للفهم وقواعد للتربية وقواعد فى
التنظيم وقواعد فى الاستراتيجية والحركة وأبقى الباب مفتوحاً بعد ذلك
لأنواع من الاختلافات فى وجهات النظر لا تنصر وحدة الجماعة ما دام هناك
التزام بتلك القواعد ، وما دام الاختلاف منضبطاً بها وبهذا وأمثاله
استطاع الأستاذ البنا أن يقيم بناءً يتوسع على الزمان • لقد استطاع
الأستاذ البنا أن يوجد الإطار الكلى الذى يضم المسلمين جميعاً فكراً
وتنظيماً واستطاع أن يجمع بين الأفكار الصالحة كلها وينقى الأفكار
الخاطئة كلها فجمع فى دعوته ما تفرق عند غيره من خير ، وأبعد جماعته
عما يوجد فى غيرها من شر أو دخن ، وهو موضوع سنراه فى أكثر من
مكان من سلسلتنا « فى البناء » بشكل واضح فلنعد الى موضوعنا •

— ٢ —

ومنذ عهد الصحابة والتابعين ظهرت بذور أمور خطيرة فى باب
العقائد ، وظهرت بدايات الفرق الاسلامية الرئيسية ، فظهر الخوارج ،
وظهر القدرية الذين يؤمنون أن لا قدر وظهر التشيع الغالى ، وظهرت
بذور الورع الجاهل ، وما يستتبعه ذلك من مواقف خاطئة متطرفة ،
وطرحت أسئلة كثيرة فى باب العقائد تدل على فساد فى القلب ورغبة
فى التحذلق أو التعجيز ، ودخل فى الاسلام أبناء أديان متعددة وبعضهم
لم يكن صادقاً فى دخوله ، وبدأ حوار بين المسلمين وغيرهم فى أمور
كثيرة ، ثم ترجمت كتب الفلسفة اليونانية وغيرها • وظهرت أفكار
جديدة وغريبة • وخلال ذلك كله نشأت الدعوات الباطنية ، وظهر مقابلها
ردود فعل كثيرة فظهر المشبهة والمعتلة ، وظهر المؤولة والحرفيون ،
وبقدر ما كان أهل السنة والجماعة يفرون من الفلسفة والتعقيد فى باب
العقائد ويحرصون أن يبقى الصفاء فى الاعتقاد وجدوا أنفسهم مضطرين
للرد والاجابة ثم لتقرير العقائد الصحيحة فى كل مسألة وهكذا نشأ
وبلا خيار منهم علم العقائد الاسلامية على طريقة أهل السنة والجماعة •

ولقد استجروا استجرارا لأن يتكلموا في آلاف المسائل ولم يكن أمامهم إلا أن يتكلموا ، وهكذا كان الدأب والشأن في كل عصر ، وكان لكل عصر مشاكله ومسائله وقضاياها وبحوثه وفنته حتى جاء عصرنا وفيه زيادة على ما في العصور .

وكما وجد في الفقه مؤلفون وكتب ، وكما وجد في الفقه أئمة أجمعت الأمة على قبولهم ، فكذلك في باب العقائد وجد أئمة أجمعت الأمة على إمامتهم في هذا الشأن كأبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي ، وهكذا وجد ما سمي بعلم أصول الدين أو ما سمي بعلم الكلام أو ما سمي بعلم التوحيد أو ما سمي بالفقه الأكبر أو ما سمي بعلم الاعتقاد أو العقيدة أو العقائد الإسلامية .

* * *

وأمام كثرة الفرق وكثرة أئمة الضلالة وأمام نشاطهم الذي لا يقف عند حدود لم يكن أمام المسلم خيار في ألا يدرس هذا العلم بمسائله المشهورة ليكون عنده عصمة عن الزلل أو الخطأ أو الانحراف أو الوقوع في الشبه أو البدع أو الاستجابة لأصحاب الضلال وأسبابه ومن ثم اعتبرت دراسة علم العقائد من فروض العين عند العلماء على أن ما هو فرض عين في حق كل إنسان يختلف بحسب البيئة ونوع الشبه التي يمكن أن يصادفها وبحسب إمكاناته العقلية وغير ذلك .

* * *

وكما أنه نشأ مع الفقه علم أصول الفقه فقد وجد مع علم العقائد علم أصول العقائد ، وهو علم يشترك فيه علم أصول الفقه وعلم المنطق العقلي بأن واحد ، وله أحكامه الخاصة وإن كان لم يفرد بتأليف مستقل فبقى مشتتا بين كتب أصول الفقه وكتب المنطق وكتب العقائد نفسها ، ومن ثم وقع بعض المؤلفين في هذا العلم نفسه بأنواع من الخطأ ، ومع كثرة الصراع بين الفرق الإسلامية وكثرة الخلاف بين المتكلمين خلال العصور فقد سار هذا العلم أحيانا في مسارات معقدة ، وبحث أموراً بعيدة الغور .

ولم يكن أمام الباحثين خيار كما رأينا فشيء يجر إلى شيء ، ولكن هذا أدى بالباحثين المعاصرين ومنهم سيد قطب رحمه الله إلى

أن يلاحظوا الفارق الكبير بين الطريقة القرآنية في عرض العقيدة وبين طريقة المتكلمين • وبين الطريقة القرآنية في تربية العقيدة وبين طريقة المتكلمين ، ومن ثم حاولوا — أى المعاصرون — أن يقدموا شيئاً جديداً في هذا الباب وقد قدموا وأحسنوا ولكن ذلك لا يغنى عن دراسة العقائد في كتبها كما عرضها أهل السنة والجماعة لأن دراسة هذه الكتب هى وحدها العاصم بعون الله من الوقوع في زلل الاعتقاد الذى وقعت فيه الفرق الإسلامية الكثيرة •

ولذلك كان الأستاذ البنا واضحاً تماماً اذ جعل من واجبات اخوانه أن يدرسوا رسالة في أصول الدين وقد ذكر ذلك بوضوح في رسالة التعاليم •

على أنه في الوقت نفسه وضع أثناء ذكره للقواعد العشرين في أصول الفهم لدعوة الاخوان المسلمين مجموعة قواعد تصفى كثيراً من الأمور الخلافية في باب الاعتقاد بل نقول : انه وضع فيها حجر الأساس لحركة إسلامية عالمية واحدة تضم كل المسلمين •

وهنا نحب أن نذكر قضية من أهم القضايا التى نفهم على ضوءها دعوة الاخوان المسلمين كما أرادها الأستاذ البنا رحمه الله :

انها دعوة كاملة تريد أن تنبى المسلم في كل جانب ، ومن ذلك العلم ، فهى في العلم تريد ألا تبقى عند المسلم ثغرة ان في الفقه كما رأينا أو في الاعتقاد كما نرى أو في التصوف والسلوك كما سنرى ، فهى تحاول أن ترتقى بالمسلم من النقص الى الكمال ، وهى مع هذا كله تريد أن تربط المسلم بنظرة كاملة شاملة في أمر الاسلام والمسلمين والعمل الاسلامى ، وهذه ميزة من أهم ميزات دعوة البنا •

فكثيرون من المسلمين وحتى العاملين اما مسلم أتقن علماً وغفل عن آخر أو أتقن علوماً وغابت عنه النظرة الكلية الشاملة للاسلام وأوضاع المسلمين والعمل الاسلامى الصحيح •

وحركة الاخوان المسلمين تبنى في هذا كله فهى في كل علم تحاول أن تحرره من الدخن الذى علق فيه خلال العصور ، وكل ذلك في اطار نظرة كلية للاسلام واحتياجات المسلمين ووحدتهم •

ولنعد الى قضية العقائد :

فمن أدبنا نحن الاخوان المسلمين أو من واجباتنا أن يدرس الواحد منا رسالة في أصول العقائد مع استذكاره دائما لأصول الفهم العشرين في دعوتنا التي سجلها الأستاذ البنا في رسالة التعاليم • وبذلك يجتمع لنا بأن واحد العلم بكل المسائل الأساسية التي لا ينبغي أن تغيب عن المسلم مع بقاء المسلم مشدودا الى الطريقة الفطرية الصافية في الاعتقاد والتي كان عليها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وفي سلسلتنا « الأساس في المنهج » سنحاول أن نعرض لكل المسائل التي تبحث عادة في كتب العقائد ، ونعرض فيها عقائد أهل الحق مع التدليل على صحتها وتبيان حدود الخلاف المقبول والخلاف المرفوض وفتح آفاق التعامل مع كل المسلمين على هدى فلعلنا بذلك نكون قد أسهمنا بدفع حركة الاخوان المسلمين في طريقا الصحيح في ما نريده من تحرير العلوم الاسلامية من دخنها وارجاعها الى فطريتها مع أخذها وانتقانها ليجتمع للأخ مشاركته لأصحاب هذه العلوم في علومهم مع تجنبه ما يؤخذ على أصحابها من مأخذ وكل ذلك ضمن نظرة واضحة للأمور •

اننا نرغب أن يأخذ الأخ المسلم حظه من دراسة العقائد الاسلامية كما سجلها أئمة الهدى وأن يكون ذلك مرتبطا بالنصوص وبفهمها الفهم الصحيح لتبقى الأصول واضحة والفروع واضحة فالعلم وحده هو العاصم بعون الله في زمن كثر فيه ما يفتن عن دين الله عز وجل •

- ٣ -

لقد كان جيل الصحابة يصحب عنده العلم العمل ، وكان له حاله القلبي وسمته الأخلاقي والسلوكي ، وضعف على مر الزمن العمل ، وضعف الحال القلبي والسمت الأخلاقي • وهما المظهر الأعظم لهدى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام • ومن ثم وجد التصوف الاسلامي كمحاولة لارجاع الأمر الى نصابه في قضية العمل الظاهري والحال القلبي للمسلم ثم سار هذا التصوف في طرق وتعرجات حتى قال

ابن عربى نفسه : « احذر هذا الطريق فان أكثر الخوارج منه وانما هو طريق الهلك والمهلك فمن حقق علمه وعمله وحاله فقد نال عز الأبد والا فقد هلك مع من هلك » •

هذا التصوف الذى أريد له فى الأصل أن يكون تكميلا للمسلم فى العمل والحال مع العلم أصبح فى كثير من الأحيان طريق ضلال عن الحق والعباد بالله • وجاء الأستاذ البنا وقد اختلط بالتصوف دخن كثير وكشأنه عليه الرحمة والرضوان مع العلمين الآخرين الفقه والعقائد أراد للمسلمين أن يأخذوا هذا العلم على صفائه الأول ، ووضع فى القواعد العشرين نفسها ما يعصم من انحرافات الناس فى هذا الشأن ، فأوجد البداية الصحيحة لتصوف سلفى سنى •

وسنحاول فى رسالة مستقلة فى التصوف وهى : « تربيئنا الروحية » أن نعطي لتصوفنا أبعاده الأصيلة • وفى سلسلتنا « الأساس فى المنهج » سنحاول أن نعرض لكل قضية من قضايا التصوف بمزيد البيان على ضوء النصوص ليكون مسارنا مستقيما وحجتنا على أمتنا قائمة •

* * *

أثناء كلام الأستاذ البنا رحمه الله عن سمات دعوة الإخوان المسلمين يقول : وتستطيع أن تقول ولا حرج عليك أن الإخوان المسلمين :

- ١ - دعوة سلفية لأنهم يدعون الى العودة بالاسلام ، الى معينه الصافى من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم •
- ٢ - وطريقة سنية لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المطهرة فى كل شئ وبخاصة فى العقائد والعبادات ما وجدوا الى ذلك سبيلا •
- ٣ - وحقيقة صوفية لأنهم يعلمون أن أساس الخير طهارة النفس ونقاء القلب والمواظبة على الذكر والعمل والاعراض عن الخلق والحب فى الله والارتباط على الخير ••

* * *

ولتكن هذه نهاية الجولة الخامسة فى هذه الرسالة وبها عرفنا أن دعوتنا الى دراسة الفقه ودراسة العقائد ودراسة التصوف ليست غريبة على فكر الأستاذ البنا رحمه الله تعالى ، بل هى منه وتأكيدا له وتعميق لمضمونه • وعرفنا فى الوقت نفسه شيئا ما عن بعض أمور ترافق هذه العلوم وتحتاج الى تحرير أو تصحيح أو تنقيح •

* * *

الجملة السادسة

رأينا في جولة سابقة كيف أن ما استقر عليه العمل في هذه الأمة عند أهل العلم وما دعا اليه الأستاذ البنا واحد • ورأينا أن ما استقر عليه العمل عند أهل العلم في باب العلوم التي أسميناها « **الفقهين الكبير والأكبر** » كان لابد أن يكون ، ورأينا الضرورات التي فرضت وجوده وتفرض استمراره ورأينا المحامل الصحيحة لكلام سيد قطب رحمه الله في هذه الشؤون وأنه كان يتكلم في واد آخر غير ما نحن فيه وغير ما تكلم عنه الأستاذ البنا بما لا يتناقض مع موقف أهل العلم وموقف الأستاذ البنا رحمه الله ، وسنرى في هذه الجولة الكثير مما يعمق فهمنا لقضية الفقهين الكبير والأكبر :

— ١ —

خلف لنا سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب والسنة فيهما بيان كل شيء يحتاجه البشر ، وكان شيئاً عادياً أن تنشأ علوم كثيرة تخدم الكتاب والسنة ، وأن تنبثق عن الكتاب والسنة علوم كثيرة وأن توجد نتيجة لذلك ملايين المؤلفات ، إذ التأليف في كل عصر وليد الحاجة وأثر العلم ، وفي كل عصر وجد علماء كثيرون وكان لكل عصر حاجاته فكان أن وجدت هذه المكتبة الإسلامية الضخمة التي لم يعرف العالم لها مثيلاً في مجموع ما حوته •

ونشأت علوم القرآن الكريم وتوسعت ونشأت علوم الحديث وتوسعت ونشأت علوم اللغة العربية وتوسعت ، وكل علم من هذه العلوم دخل فيه كثير من الاختصاصات وتفرع عنه كثير من التحقيقات وألف في الصغيرة والكبيرة من ذلك ليسع التأليف احتياجات الناس وأصنافهم •

وكما نشأ هذا وتطور فقد نشأت علوم التاريخ والفلك والجغرافيا والطب وغير ذلك من علوم اقتضتها طبيعة سير الأمة الإسلامية ، واقتضاه

فرض الاسلام على المسلمين أن يوجد مختصون في كل جانب يحتاجه المسلمون .

وكما نشأ هذا كله ووجد فيه اختصاصيون ومحققون ومتتبعون ومنقحون فقد نشأت علوم ثلاثة وتوسعت ، هذه العلوم الثلاثة هي : علم العقائد الاسلامية وعلم الفقه الاسلامي وعلم التصوف والسلوك والأخلاق ورافق وجود علم الفقه ظهور علم أصول الفقه الذي يوضح طريقة استنباط الحكم الفقهي ويضبط هذه الطريقة ، واقتضى وجود علم العقائد الاسلامية أن يوجد بجانبه علم المنطق الذي يوضح طريقة الوصول الى الحكم العقلي أو العادي ، ويضبط طرق الوصول الى الحكم العقلي أو العادي وكيف تقوم الحجة وكيف تدحض وغير ذلك مما يقتضيه ضبط الأحكام العقلية والتصورات وكانت نشأة هذه العلوم الخمسة الأخيرة نشأة عادية تقتضيها طبيعة الأشياء ومسار الامة الاسلامية فلم يكن عجا أن نشأت بل كان من العجب ألا تنشأ .

* * *

قلنا انه شيء عادي أن تنشأ العلوم الخمسة التي ذكرناها ، وهي : علم العقائد وعلم الفقه وعلم التصوف والسلوك والأخلاق وعلم أصول الفقه وعلم المنطق ، فالاسلام ربط ما بين التكليف وبين العقل .

والعقل وسائله لاصدار الأحكام متعددة وأحياناً يصيب وأحياناً يخطئ . فأن يتكلم المسلمون في مثل هذا فذلك عادي تماماً ومن ثم لا بد أن ينشأ مثل علم المنطق . والقرآن الكريم لحكم كثيرة سجلناها في كتابنا « الأساس في التفسير » لم يضع الأحكام بجانب بعضها ولم يضع المسائل ذات الموضوع الواحد بجانب بعضها كما أن السنة جاءت بحسب الحاجة وبحسب النازلة وجاءت جواباً على سؤال أو توجيهها مبتدأ وكانت تسجيلاً لحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم لم تكن مسائلها بجانب بعضها ، فكان شيء عادي أن يبذل جهد آخر وهو أن يجمع ما ورد في الموضوع الواحد من الكتاب والسنة بجانب بعضه سواء في باب العقائد أم في باب العمليات أم في باب الأخلاق والسلوك . وأن يتوسع ذلك بتوسع المسائل المطروحة في كل عصر أو بحسب احتياجات كل عصر . وأن يوجد في كل عصر من يتفرغ لخصص ما من هذه الاختصاصات وأن تنشأ نتيجة لذلك في كل علم من هذه العلوم مدارس متعددة كل ذلك

شيء عادي فليكن نشأت مدرستا الكوفة والبصرة في النحو فليس مستغربا
أذن أن تنشأ مدارس متعددة في هذه العلوم كأثر من آثار تعدد الفهم
للمنص الواحد والاختلاف في اعتماد بعض النصوص غير القطعية الثبوت
والاختلاف في اعتماد بعض النصوص وعدم اعتمادها واعتماد بعض
النقطة أو عدم اعتماده وكأثر من اعتماد بعض المعاني كالقياس أو عدم
اعتماده وكأثر من الموقف من خبر الآحاد ومذهب الصحابي وغير ذلك ،
ومن ثم كان شيء عادي كذلك أن تعطى كل مدرسة رأيا في طريقة الوصول
للحكم الشرعي ، ومن ثم وجد علم أصول الفقه ، ووجدت مدارس كل
ذلك كان شيئا عاديا وأن يرافق ذلك نشأة مدارس متعددة كل منها
بحق وكل منها قد يصل إلى نتيجة تختلف عن الأخرى كل ذلك عادي
وغير مستغرب وغير مستنكر إذا لم يكن فيه نقض لمعنى لا تحتل غيره
النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة .

وأن يقرأ المسلم ما وصل إليه اجتهاد المحققين وأن يقرأ كتبهم
التي جمعت مسائل الموضوع الواحد بعضها إلى بعض كل ذلك شيء
عادي .

* * *

وأن يصل في كل علم في هذه العلوم ناس إلى رتبة الإمامة فيه
بحيث يكون لکلمتهم فيه وزن خاص فذلك شيء عادي . ومن ثم نجد
الأمة الإسلامية تنظر إلى كلام الشافعي وأبي حنيفة ، وأحمد بن حنبل
ومالك وأمثالهم في باب الأحكام العملية ، وتنظر إلى كلام الجنيد وأمثاله
في باب السلوكيات والأخلاق والسير إلى الله ، وتنظر إلى كلام أبي الحسن
الأشعري وأبي منصور الماتريدي في باب العقائد تنظر إلى كلام هؤلاء
نظرة خاصة ، وتعطي لکلامهم في هذه العلوم وزنا خاصا . أن هذا
كله شيء عادي لا تكبر عليه وأن يتبنى بعض المسلمين مذهبها فحقها واحدا
من مذاهب هؤلاء الأئمة اقتناعا به وأن يتبنى بعضهم الآخر مذهبها آخر
فذلك أيضا شيء عادي .

* * *

وقد أطلق بعض علمائنا كلمة الفقه الأكبر على فقه العقائد ، وأدخلوا
في الكلام عن العقائد الكلام في السياسات الشرعية والكلام في الأخلاق ،
كما أدخلوا فيه الكلام عن المعلومات من الدين بالضرورة وغير ذلك
وخصوا الأحكام العملية بتسمية الفقه وعلم التصوف هو الجانب المتمم

للعقائد والفقه فهو لا يخرج عنهما فإذا كانت كتب الفقه تتحدث عن أحكام الصلاة فإن علم التصوف هو الذى يبحث عن حالة الخشوع فيها وطريقة ذلك . وقد سمي الصحابة الخشوع علما فقالوا : « أول علم يرفع من الأرض الخشوع » .

وإذا كانت كتب العقائد تتحدثنا عن أسماء الله عز وجل وصفاته فكتب التصوف هي التي نتحدثنا عن طريقة الشعور بهذه الصفات ومن ثم كان علم التصوف مكملًا لعلم العقائد وعلم الفقه لهذا كله أسمينا هذه العلوم باسم الفقهين الكبير والأكبر .

ومن الفقه الكبير والأكبر أن يعرف الإنسان طرق الوصول إلى أحكام هذين الفقهين ، وذلك إما عن طريق المنطق العقلى وإما عن طريق أصول الفقه ، ولا شك أن الفقه ليس عنده حد أدنى من كل علم من هذه العلوم الخمسة لابد أن تفوقه معان أو تذبل عنده معان من حقها أن تنمو أو تضمر عنده معان من حقها أن تكون أضخم ، أو تتضخم لديه معان فتأخذ أكثر من حجمها ، أو يقع في الخطأ في بعض المعاني أو غير ذلك من جوانب الخطأ لأنه إما أن يكون لديه التصور الصحيح في أمر أو لا فإذا ما قال قائل : هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكمل الخلق على الإطلاق ولم تكن عندهم هذه العلوم بمعناها الاصطلاحى أحداث .

نقول : إن نظافة الفطرة ونظافة البيئة . والتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل إلى أعظم الكمالات في كل شيء ، وهل هذه العلوم إلا محاولة لوضع الأمور في مواضعها بعد أن تعقدت الفطرة وانسخت البيئة وغاب التلقى المباشر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

* * *

ولقد كان من أهم أسباب الخلل في المجتمع الإسلامى غياب التكامل في العلوم المذكورة : العقائد والفقه والسلوك والعلمان المحيطان بهما أصول الفقه والمنطق إذ أن العلماء ألفوا أن يكتبوا في كل علم اصطلاح أن يكتب فيه من مسائل دون غيره ، ومن ثم فالتسليم ما لم يأخذ حظه من هذه العلوم كلها يبقى غائبًا عن شيء رئيسي ومهم ، فمثلا موضوع الاخلاص يبحث في كتب التصوف ، وموضوع الجهاد يبحث في كتب

الفقه ، وموضوع التوحيد الذي هو أساس الاخلاص والجهاد يبحث في كتب العقائد ، اذا لم يقرأ الانسان هذه العلوم الثلاثة فانه لا يتكامل لديه فهم الأمور ، واذا لم يعرف طرق الوصول الى الأحكام وانضباط ذلك بالقواعد الصحيحة فانه لا يثق بهذه العلوم .

ان كثيرين من المسلمين أخذوا علما من هذه العلوم واستغنوا به جهلا عن بقية العلوم الأخرى ، ولم يلزموا أنفسهم بدراسة مستفيضة للكتاب والسنة ، فكان من آثار ذلك خلل كبير .

* * *

ان كثيرين من المفسرين يعتمدون على أن أمهات المسائل مشروحة ومحقة ومقررة في محلها من كتب الاختصاص ومن ثم يشيرون اشارة الى بعض الأمور .

وان كثيرين من المحدثين لم يضع في حسابه أن يستقصى أو يؤلف ليعرض لكل المسائل التي تثار أو يمكن أن تثار .

والفقيه تكلم ضمن حدود مسائل الفقه .

والصوفي المحقق تكلم ضمن حدود اختصاصه .

والأصولي والتكلم كل هؤلاء تكلموا ضمن اختصاصهم ، وتركوا لكل طالب علم أن يكمل نفسه من خلال البحث عن كل ما يلزمه من علوم . ووجد في طبقات العلماء من كمل نفسه وكثيرون فاتهم الكثير الضروري للتكامل ، وأما عامة الناس فنادرا من تجد منهم من أخذ بحظ كامل من كل ما يلزمه من دراسات في الكتاب والسنة أو دراسات في العلوم الخمسة التي انبثقت عنها ، فكان أن وجد خلل ، وزاد الطين بلة عدم وضع التصوف في محله كمحكوم من العلمين الآخرين العقائد والفقه . إذ أن القاعدة العامة التي قررها السيد أحمد الرزوق في كتابه النفيس « قواعد التصوف » كما قررها غيره أن الفقيه يحكم على الصوفي ولا يحكم الصوفي على الفقيه إذ لم يوجد صوفي وصل الى رتبة الاجتهاد وسلم له . هذا الوضع انقلب في العصور المتأخرة ، فصار الصوفي يحكم على الفقيه والفقيه يتبعه ، وأصبح الصوفي يقرر العقائد وعلماء التوحيد يتبعونه ، فحدث خلل كثير ، إذ انطلق الصوفية في الكلام حتى أصبح كل انسان يتكلم بحرية فيما كان يحكم على قائله

بالقتل وصار مهمة العلماء التبرير والتقريب وانطلق الصوفيون محتقريين علم العلماء وفتاوى الفقهاء فغابت عنهم كثير من الأحكام والبداهات الا من رحم الله تعالى فتوسعت دائرة الخلل وأصبح من الواجبات وضع الأمور في مواضعها واعطاء كل علم من هذه العلوم حقه وتبيين حدوده واظهار ضرورة التكامل فيما بين هذه العلوم مع بيان جوانب الخطأ المنتشرة فيها وعنهما .

* * *

ويتساءل بعضهم ، أوليست دراسة الكتاب والسنة مغنية عن هذا كله ؟ نقول : نعم ولكن دراسة الكتاب والسنة تحتاج الى ضوابط وقواعد وأصول لغوية وعقلية : وهذا يقتضى دراسة لأصول الفقه والمنطق ، والكتاب والسنة تعرضا لمسائل كثيرة في الاعتقاد والعمل والسلوك ، وقد وقع كثير من الناس في غلط الفهم أو غلط العمل فاقترض ذلك تحرير هذه المسائل كلها فلم تكن العلوم الثلاثة « العقائد والفقه والتصوف » الا محاولة لذلك . ثم مسائل الحياة متجددة ومعقدة فلا بد من أجوبة عنها تتبثق من الكتاب والسنة ، وان لم يكن منصوحا عنها في الكتاب والسنة والعلوم الثلاثة كل أجاب في اختصاصه على هذه المسائل ومن ثم كانت دراسة العلوم الخمسة هي العاصم للفهم الصحيح والدادل على المسار الصحيح في الأحكام وطرق استنباطها من الكتاب والسنة ، ومن ثم فقد دعونا في كتابنا : « جند الله ثقافة وأخلاقا » الى دراسة مستفيضة للكتاب والسنة مع العلوم الأربعة ولم نذكر المنطق هناك لأن علماء أصول الفقه توسعوا فيما كتبوه حتى أغنوا عن دراسة علم المنطق بشكل مستقل .

ولعل هذا الجزء الأول من هذه الجولة حتى ههنا ساعد على فهم قضية الفقهاء الكبير والأكبر وضرورة دراستهما ، فلنر فيما بقى من هذه الجولة كيف أن دراسة هذين الفقهاء لابد منها اما كعلاج أو للوصول الى شيء لا نصل اليه الا من خلالهما .

* * *

- ٢ -

ان من مظاهر عصرنا وظواهره أنك تجد ناسا يؤمنون بكليات هذا الاسلام ولا يؤمنون بفرعياته وجزئياته وهؤلاء كثيرون ، فمنهم من

يخلع على الاسلام شعارات العصر فيقول : ان الاسلام دين المساواة أو الحرية أو الاخاء أو العدالة أو غير ذلك وبناء عليه فأى قضية من قضايا الحياة يمكن أن يعطى رأيه فيها كأثر عن تصوره لهذه الشعارات ، ومنهم من يؤمن بالاسلام ككل حتى اذا واجهته بحكم من أحكامه استغربه وقد يكون الحكم مجمعا عليه . واذا تأملت سر الخلل في ذلك فانك تجده يعود الى غفلة عن الدراسات الأصولية والدراسات الفقهية ، فلو أن انسانا درس أصول الفقه ، ثم درس كتب الفقه لاستطاع دائما أن يربط الكليات بالجزئيات والفروع بالأصول ، ولاستطاع أن يضبط الأمور ضبطا محكما قاطعا الطريق على الهوى وعلى الخطأ ولأدرك كذلك أحكام كل ما يصادفه . ولاستطاع أن يميز التمييز الدقيق بين ما هو اسلام وبين ما هو كفر ، وذلك لن يتأتى لأنسان بمعزل عن دراسات أصول الفقه ودراسات كتب الفقه ويخطئ من لا يرى هذه الرؤية . انك من هذا المثال تدرك أن المسرى الذى سارت عليه الأمة في وضع علم أصول الفقه لاستنباط حكم كل فرعية من الفروع كان صحيحا ، لضبط المسار ، فالانكار اذن على وجود القواعد أو على ما انبثق عنها . كان خطأ ، وعدم الدراسة لهذا أو هذا سيبقى الانسان معرضا للخطأ . وما يقال في باب الفقهيات يقال في باب العقائد ، ويقال في باب التصوف ولا نريد في هذا كله الا هذه العلوم في وضعها المحرر المحقق المنقح لأنه اذا خالط هذه العلوم الخطأ فانها تصبح داء بدلا من أن تكون دواء ، وتصبح أداة انحراف ، وقد أريد لها أن تكون أداة عصمة ، وتصبح مبعدة عن هدى الكتاب والسنة وهى التى أوجدت لفهم نصوص الكتاب والسنة فهما صحيحا ، ولجعل الأمور كلها تتبثق الانبثاق الصحيح عن الكتاب والسنة .

* * *

وهناك ناس يتسرعون في الفتوى تسرعا عجيبا وذلك من أخطر الأمور « أجرؤكم على الفتوى أجرؤكم على النار » . وبعض هؤلاء المتسرعين من حملة الاسلام ، هؤلاء على أنواع منهم ناس قرأوا نصوصا من الكتاب والسنة مكثيرين أو مقلين ، ثم أباحوا لأنفسهم أن يفتوا في أى قضية من القضايا دون أن يملكوا أهلية ذلك . وفي مقابل هؤلاء وأولئك المذكورين في الفقرة السابقة نجد ناسا قرأوا كتاب فقه أو كتاب توحيد على مذهب معين وغابت عنهم النظرة الكلية للاسلام ،

وغيبت عنهم كليات الاسلام ، وضاعت آفاقهم ولم يعرفوا عصرهم ، ولم يحسنوا أن يضعوا الأمور في مواضعها ، ولم يحسنوا أن يتخذوا المواقف الصحيحة مما حولهم ، ولا أن يتكلموا الكلمة المناسبة فيما يجرى أو فيما ينبغي ، وخلط ناس بين الحكم العقلي والحكم الشرعي والحكم العادي التجريبي ، فاضطربت نتيجة لذلك نظراتهم ، واختلطت تصوراتهم ، ولم يعرف ناس ضوابط الحكم العقلي وضوابط الحكم الشرعي وضوابط الحكم التجريبي ، فحدث نتيجة ذلك غلط كثير وخطأ كثير وضلال كثير ، ومن ثم فأننا ندعو المسلم الى دراسة العقائد الاسلامية كما سجلها أئمتنا العظام ، وندعو المسلم الى دراسة الكتاب والسنة واتجاهات الأئمة عامة في فهم نصوصهما ، وندعو المسلم الى أن يعرف عصره لأن الفتوى تقدر زمانا ومكانا وشخصا ولا تعتبر دعوتنا هذه بمجموعها تتناقض مع بعضها بل هي بمجموعها يكمل بعضها بعضا بل هي فريضة من فرائض الله على المسلم المعاصر حتى لا يقع في خطأ ولا انحراف • فدعوتنا بمجموعها كما سجلناها في هذه الرسالة وكما فصلنا بعضها منها في كتاب « جند الله ثقافة وأخلاقا » هي العلاج الحاسم لكثير من جوانب الخلل بل ان هذه الجوانب من الخلل لا يمكن أن تعالج بدونها •

ولعله بهذا الجزء من هذه الجولة أدركنا أن دراسة هذين الفقهاء هي العلاج لبعض الحالات الخطرة في مجتمعنا وسنرى في الجزء الثالث من هذه الجولة أن دراسة هذين الفقهاء لا بد منها كعلاج ولا بد منها لموضوع الرؤية •

— ٢ —

في عصرنا تنطلق الشعوب والجماعات والأفراد من منطلق المصلحة والمنفعة لتحديد سلوكها على ضوء ما تراه في ذلك وحده دون أن تكون هناك ضوابط محددة لذلك ، وفي عصرنا تجد أن الأعراف والتقاليد اما مرفوضة ومنتزعة عنها دون ضوابط ، واما محافظ عليها وملتزم بها دون تفكير في أصلها وصحتها أو عدم صحتها • وفي عصرنا تجد كثيرين من الناس يهجمون على التحليل أو التحريم بمحض الهوى • وفي عصرنا تجد روح التحليل والاباحة والاستباحة تفرض منطقها على سلوك الناس • وفي عصرنا تجد المفسرين لدين الله على حسب أهوائهم كثيرين

فما وافق أهواءهم استحسنوه ، وما استحسنوه استباحوه ، وما خالف أهواءهم قبحوه فرفضوه فحرموه •

ولما كان الكتاب والسنة قد وضعا الضوابط والقواعد لمعرفة ما هو مصلحة مقبولة أو مفسدة مردولة ولمعرفة العرف الصالح الذى ينبغي التمسك به أو يجوز ، والعرف الفاسد الذى يحرم التمسك به ويجب أن يزول ، ولمعرفة الحسن وقواعد الاستحسان ، والقبح وقواعد التقبيح ، ولمعرفة ما يباح وما يحرم •

ولما لم يكن شئ إلا وقد حدد الاسلام ضوابطه وقواعده ومن ذلك الاجتهاد فالكتاب والسنة كما حددا كثيرا من الأحكام فانهما وضعا القواعد للوصول الى معرفة كافة الأحكام • لما كان الأمر كذلك • ولما كان واقع الحال ما وصفناه فان المسلم لا يسعه في عصر هذا شأنه ألا يكون عنده المام بعلم أصول الفقه ، والمام بالفقه نفسه • ومتى درس المسلم علم أصول الفقه فانه لابد أن تتغير نظرتة الى الفقه نفسه والى اتجاهات الأئمة والى أسباب الاختلاف في كثير من الأحكام • وسيرى أن لذلك ما يبرره ، ويستحيل على منصف أن يدرس علم أصول الفقه ، ثم يبقى رأيه في الفقه ومذاهب الأئمة الفقهية على حاله • ومن ثم فاننا نؤكد على دراسة علم أصول الفقه والفقه في عصر لا يعصم من ضلالاته بعد توفيق الله الا العلم • ومع أصول الفقه لابد من دراسة علم أصول الدين الذى هو علم العقائد الاسلامية في كتبه الأصلية لأنه العلم الامام الذى به يتحدد المسار الصحيح للمسلم •

واذا نظرنا الى العلة الثانية بعد علة الجهل في أسباب ما ذكرناه فانها فقدان التقوى والورع واذا كان هذا وأمثاله محله علم التصوف المحرر فان دراسة هذه العلوم بمجموعها هي الدواء لكثير مما ذكرناه في هذه الفقرة ، فهي نقطة أخرى اذن تضاف كموجب من موجبات دراسة علوم الفقهاء الكبير والأكبر •

ان أى فراغ ثقافى يوجد في شخصية المسلم في عصرنا يعرضه لأن يقع في دائرة من دوائر الاضلال المتعمد ، ان هذا العصر الذى لم تخل فيه دائرة من دوائر الثقافة الاسلامية الا وقد تخصص فيها قوم من الكفرة بقصد الافساد من خلال هذا التخصص لا يسع المسلم أن يكون جاهلا في أى جانب من هذه الجوانب •

* * *

وفي عصرنا حيث يقف المسلم بين افراط وتفریط في موضوع علم التوحيد أو التفقه أو التصوف لابد أن يبذل جهدا ليضع الأمور في مواضعها ، وليملك الميزان الذي يزن به ما حوله ، فيعطيه مناعة ، ويضعه على الحقيقة في جوانب من المعرفة وفي الدعوة الى الله عز وجل في عصرنا الذي أصبح العلم فيه هو الأداة الأقوى . نقول هذا مع معرفتنا أن علوم الفقه والتصوف والتوحيد دخل فيها ما لم يقله أئمتها المعتمدون وبما لا يتفق مع أصولها على تفاوت في ذلك .

فمثلا نجد بعض المؤلفين في الفقه يدخلون بعض المسائل في كتب الفقه ويصدرون فيها أحكاما بناء على تعليقات طبية كانت رائجة في عصرهم ، وليست صحيحة ، وليس لها أصل في الطب النبوي ، ونجد بعضهم يدخل بعض المسائل ويصدر بعض الأحكام بناء على أحاديث مكذوبة أو ضعيفة مما لم يتكلم به امام المذهب ، ومما لا تجده في أى كتاب نقل فيه أئمة المذهب المذهب وبما لا يتفق مع أصول المذهب أصلا . فاذا قرأ الناس كتاب فقه من هذا النوع ومرت عليهم مسائل من هذا القبيل نظروا الى العلم وأهله بانتقاص .

وفي كتب التوحيد وجد التعقيد وانعدام ذكر الدليل أحيانا ، وأحيانا يذكر الدليل ولكنه ليس الدليل الذي تبني عليه العقائد وكيف والعقائد هي العقائد .

وهذا كله يقتضى وضع الأمور في مواضعها على بصيرة ، ثم ان المسلم المعاصر ، بحاجة الى أن يعرف جوابا على ما يصادفه امامه في هذا العصر بالدقة التي لا يحتمل غيرها دين هو وحده الدين الحق .

ولن يتم ذلك الا بالدراسة المستوعبة لكل ما تلزم دراسته أصولا وفروعا مع التحقيق . ان المسلم بحاجة الى تربية أخلاقية وروحية تحفظه من مفاصد العصر وكل ذلك لابد منه وللوصول الى هذا كله لابد من جهد يبذل في الفقهاء الكبار والأكبر وأصولهما .

وفي كثير من الأحيان يقع الانسان ضحية خدعة مزورة ، ومن ذلك أنك تجد كثيرين يحاولون أن يضلوا الناس عن شريعة الله بحجة الاختلاف في الشريعة الاسلامية وبهذه الحجة يحاولون أن يعطلوا الشريعة الاسلامية متناسين أن ما وقع فيه الاختلاف قليل بالنسبة الى الكثير

الذى لا خلاف فيه ، فإذا حدث خلاف في بعض فرعيات الزكاة فلا خلاف حول فرضية الزكاة ، وإذا حدث خلاف حول فرعيات في نظام الارث فلا خلاف في نظام الارث ، وإذا حدث خلاف حول فرعيات في حد السرقة أو حد الزنا فلا خلاف في حد السرقة والزنا وأمثال ذلك كثيرة وهؤلاء بحجة الخلاف القليل يريدون أن يلغوا كل شيء في الشريعة .

وهناك ناس من أبناء الفرق المنشقة عن جسم الأمة الاسلامية يحاولون أن يعطوا أنفسهم صفة مذهب من المذاهب أو طريقة صوفية . فكما أن هناك طرقا صوفية اسلامية فهم يشكلون طريقة صوفية ، وكما أن هناك مذهبا حنفيا وآخر شافعيًا منهم كذلك مذهب من هذه المذاهب مع أنهم ينقضون أصول الشريعة كلها .

قال تعالى : « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وذلك دين القيمة » (١) . من معنى هذا النص نجد أن الأمر بالعبادة والاخلاص فيها والصلاة والزكاة من بديهيات كل وحى ورسالة أنزلها الله عز وجل فعندما نجد ناسا يعطلون التوحيد والعبادة والصلاة والزكاة فهل يبقى بعد ذلك دين أصلا ؟ ومن ثم لابد أن يكون واضحا الحدود التي يصح فيها الاختلاف وما هي الحدود التي إذا تجاوزها الانسان في الفهم يضل أو يكفر ؟

أولا : ان هناك قضايا بديهية أى انكار لها أو خروج عنها يعتبر كفرا وخروجاً عن الاسلام ، وهي التي يسميها العلماء : القضايا المعلومة من الدين بالضرورة .

ثانيا : ان هناك قضايا لا يصح الاختلاف فيها ولا يصح أن تفهم الا ضمن منحى واحد ومن خالف فيها لا يكفر ولكنه يخرج عن الفهم الصحيح الذى كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو بهذا لا يكون كافرا وإنما يكون ضالا وللضلال درجات .

ثالثا : ان هناك قضايا يصح الاختلاف فيها ولا يمكن ألا يكون فيها اختلاف فما دام هذا الاختلاف مبنيا على قواعد وضوابط صحيحة ولم يدفع اليه هوى فهذا الذى لا غبار عليه .

رابعاً : ما ثبت بنص قطعي الثبوت قطعي الدلالة سالماً من المعارضة والنسخ وما ثبت بالاجماع القطعي الثبوت القطعي الدلالة المتوافرة فيه شروط الاجماع المجمع على ثبوته فهذا كله من الأمور المعلومة من المدين بالضرورة التي يعتبر انكارها كفراً قبل البيان أو بعد البيان على خلاف في ذلك وما اختلف فيه أئمة الاجتهاد ومما يحتمل الاجتهاد ويسوغ فيه فهذا الذي لا هرج في الاختلاف فيه اذا كان المتكلمون أهلاً للاجتهاد واختلفوا بسبب موجب للاختلاف اما لتعارض في النصوص أو لاختلاف في ثبوت بعض الآثار أو لاحتمال النص نفسه أكثر من فهم صحيح سليم لا يعارض اجماعاً ولا يعارض نصاً قطعي الثبوت قطعي الدلالة .

وأما ما خالف فيه أهل الأهواء النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة أو خالفوا فيه الاجماع مما اتكأوا فيه على شبهة فهذا هو الضلال والبدعة .

* * *

ما ذكرنا في هذا المقام من أجوبة سريعة لا يغني عن التفصيل ولكنه يضع أمام المسلم نقاطاً تثيره ضرورة الفقه والعلم في مثل هذا العصر ، ان عصراً فيه مثل هذه الطروح الكثيرة لا خيار أمام المسلمين ألا يكون على بصيرة في كل أمر .

انك في أى لحظة معرض لأن تصادف أصنافاً من الناس كل له رأيه وشبهه وطروحه التي من خلالها يريد أن ينسف دين الله نفساً وأنت كمسلم مطالب ألا تقع في شركه (١) ثم أن تقييم الحجة عليه وكيف يتم هذا أو هذا دون ابصار واضح للأمر كلها ومعرفة في الخطأ والصواب ومواطن الخلاف والاختلاف والرأي المسدد في ذلك كله .

* * *

ان هناك ناساً بحجة فساد العصر يتزكون الالتزام والتطبيق وهو منطق عجيب لأن التكليف في هذه الشريعة بحسب الوسع والطاقة فما من حالة كلف الله عز وجل فيها أحداً بما لا يطيق ولكنها الطاقة الحقيقية للإنسان ، وقد فتح الاسلام للإنسان بابي الرخصة والعزيمة بحيث يستطيع أن يلج باب الرخصة حيث يصعب عليه باب العزيمة .

(١) بفتح الشين والراء .

واذا فسد العصر فليس أدب المسلم أن يفسد بفساده ، بل واجبه أن يستمر على الصلاح وأن يصلح ، قال عليه الصلاة والسلام : « لا تكونوا أمة تقولون أن أحسن الناس أحسنا ، وأن أساءوا ظلمنا ، ولكن وطنوا أنفسكم أن أحسن الناس أن تحسنوا وأن أساءوا فلا تظلموا » وقال تعالى « **والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة أنا لا نضيع أجر المصلحين** » (١) . والمسلم عليه أن يقوم بحق الله عز وجل عليه في كل ظرف وفي كل وضع : « **ان إبراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين** » (٢) .

ان المسلم الحق يقوم بحق الله ولو انفرد عن العالم أو انفرد العالم عنه وهو مكلف ببذل الوسع : « **فاتقوا الله ما استطعتم** » (٣) . الا أن هذا الوسع وهذه الطاقة والحدود التي يجوز فيها الترك ، والحالات التي لا يجوز فيها الترك ليست سائبة بل هي نفسها موضحة في شريعة الله عز وجل يعرفها العالم ويجهلها الجاهل وليس أمام المسلم المعاصر خيار أن يجهلها فلم يبق أمامه الا العلم ، والعلم الذي يحقق هذا انما هو علم الفقهاء الكبار والأكابر .

* * *

وهناك ناس بحجة فساد العصر يقفون موقفا متشددا . وللتشدد مظهران :

المظهر الأول : حمل الانسان نفسه على العزيمة وهذا أدب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« كنا ندع تسعة أعشار الحلال مخافة الوقوع في الحرام » .
« لا يبلغ انسان حقيقة التقوى حتى يدع ما لا بأس به مخافة مما به بأس » .

ان حمل الانسان نفسه على العزيمة طيب وكريم ، فما لم توجد الذرى العليا في القدوة فان الناس يضيعون أو يتساهلون ، فيؤدى ذلك الى التفلت والتبرير الخاطيء للنفس عن أكثر الخلق .

وأما المظهر الثانى : وهو التشدد بحجة فساد العصر في الفتوى بحيث يبحث الانسان دائما عن أشد الأقوال في كل المذاهب ليحمل الناس

(٢) النحل : ١٢٠ .

(١) الأعراف : ١٧٠ .

(٣) التغابن : ١٦ .

عليها وبطالب الناس بها ، وأحيانا يكون مذهبيا ومع ذلك يفتى بغير مذهبه .
لأنه الأشد وأحيانا قد يبلغ به التشدد في محاسبة الناس الى درجة
يخرج بها الأشياء عن طبيعتها والحياة الاسلامية عن فطرتها . فالزاح
المباح يصبح منكرا ، والمداعبة اللطيفة تصبح منكرا والضحك الغالب
يصبح حراما ، والعبوس الدائم يصبح أدبا . والضرب المبرح للأولاد
يعتبر تربية ، وأين هذا كله من فكرة أدب الوقت التي تحدث عنها
علمائنا ؟ وأين هذا من أدب الصحابة ؟ وأين هذا من هدى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ؟ « كان أصحاب رسول الله يتبادحون بالبطيخ
حتى اذا جاء الجد كانوا هم الرجال » ، « كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أفكه الناس مع نسائه » وأركب رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحسن والحسين على ظهره وقال : « نعم الجمل جملكما ونعم العدلان
أنتما » . وكان الشافعي يقول : ليس من الأدب الوقار في البستان
— أى في النزهة — وكان الصحابة يتصرفون في القضية الواحدة أكثر
من تصرف ، وكان صلى الله عليه وسلم يسكت عن الجميع . وكره
الفقهاء أن يعظ الانسان على المائدة بالتذكير بالنار وكان رسول الله
اذا خير بين أمرين يختار أيسرهما ما لم يكن اثما . وفرق الفقهاء
بين المنكر المجمع عليه وبين ما اختلف الفقهاء في حكمه . وكل ذلك
قضايا ينبغي أن يكون الانسان على فقه دقيق فيها لكيلا يجرح الناس
وطريق ذلك كله العلم الدقيق بالفقهين الكبير والأكبر مع دراسة الكتاب
والسنة فذلك وحده هو الذي يجعل الانسان على موقف سليم مما يمكن
أن يجابه أو يواجه .



وهناك ناس يتركون فرائض الوقت لأدنى مشقة يتصورونها :
ان شريعة الله عز وجل رفعت الاعنات والمثقة والحرَج عن الانسان
قال تعالى : « ويضع عنهم اصرهم والأغلال التي كانت عليهم » (١)
وقال : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » (٢) وقال : « يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (٣) ولكن ناسا من الناس يفهمون هذا
كله فهما موسعا لدرجة أن بعضهم يتفلسفون من التكليف كله بحجة ذلك
وبحجة أن الله غفور رحيم . وبعضهم لأدنى مشقة أو لأدنى وضع غير

(٢) الحج : ١٨٠ .

(١) الاعراف : ١٥٧ .

(٣) البقرة : ١٨٥ .

عادي يتفلسفون من الفرائض وكل ذلك جهل في موضوع التصور العام
عن التكليف ومداه والحالات التي تطرأ على أصل التكليف فتخفزه
أو ترفع الحكم وكل ذلك يحتاج الى بيان وتربية عليه وذلك لا يكون بلا
علم ومواطن هذا النوع من العلم انما هو الفقهاء الكبير والأكبر .

وهناك ناس ينسون أن في الشريعة فتوى وتقوى ومراعاة لقضايا
الذوق والمروءات ومن ثم لا تجد ورعا في التطبيق ولا مراعاة للمشاعر
والعواطف ، ولا بد أن يأخذ هذا طريقه الى الوضوح من خلال التعليم
والتربية فيربي الانسان على الورع مع تعريفه على الحكم الشرعي ،
ويربى على مراعاة قضايا الذوق العام كما يربي على تنفيذ الحكم
الشرعي يقول عليه السلام :

« انكم قادمون على اخوانكم فأصلحوا رجالكم وأحسنوا لباستكم
حتى تكونوا كأنكم شامة في أعين الناس فان الله لا يحب الفحش ولا
التفحش » .

ويتحدث الفقهاء عن قضايا تزل بالمروءة ويرتبون عليها سقوط
عدالة الانسان مما يشير الى أن هناك بابا واسعا في الشريعة هو
باب مراعاة العرف الصالح والرأى العام الفطري السليم وأن الشريعة
تفتح الباب لمواضيع الأريحيات والنخوة والشهامة وكلها قضايا ينبغى
أن تأخذ حظها في فقه المسلم لأن اغفالها يبقى ثغرات في شخصية المسلم
لا تليق ومواطن ذلك كله الفقهاء الكبير والأكبر .

وهناك ناس يلتزمون بحد أدنى من الشريعة وينكرون على من
يلتزمون بالحد الأعلى من التطبيق وهناك ناس ينكرون على من يأخذ
بالحد الأدنى من الشريعة غير مفرقين بين حق التربية وحدود الانكار .

ذهب بعضهم الى أن كل ما اختلف في حكمه أئمة الاجتهاد وكل ما
وصلوا اليه يعتبر من الشريعة الاسلامية وأن أقوالهم كلها تدور بين
رخصة وعزيمة أو بين حد أعلى من الشريعة وحد أدنى ومن ثم قال
الشافعي : أجمع العلماء على أن الله لا يعذب فيما اختلف فيه العلماء ،
ويصعب على كل الناس أن يلتزموا بالحد الأعلى من الشريعة بشكل

دائم لأن ظروف الناس متفاوتة ، ولو كان الشارع لم يرد أن تراعى
الحالات المختلفة لجعل نصوص الشريعة بحيث لا يكون في القضية
الواحدة إلا وجه واحد ، فشيء عاى اذن أن تكون بعض القضايا
فيها أكثر من رأى ، والمفروض في هذه الحالة أن تسعى التربية الى
جعل المسلم في القمة وفي الوقت نفسه ينظر بعين العذر الى أولئك الذين
لا يستطيعون الارتقاء الى القمة ولكن يحدث أحيانا أن هؤلاء الذين
لا يستطيعون الارتقاء الى القمة العليا ينظرون الى الآخذين بالعزائم
بعين الانتقاص .

فمثلا القمة في موضوع الحجاب الاسلامى أن تستر المرأة المسلمة
جسمها كله بما في ذلك الوجه ، وهناك أقوال أخرى تبيح كشف شيء
مما دون ذلك . والمفروض بالمسلم أن ينظر الى امرأة تستر كل شيء
باكبار ولكن غلطا يقع فيحمل مسلم جاهل على هذا الالتزام العالى نحو
الله وفي المقابل نجد ناسا يطالبون كل امرأة بهذه القمة ، وينكرون على
من تلتزم بحد أدنى من الشريعة في هذا الشأن في عصر ساءت ظروفه
وتعددت ضغوطه حتى أصبح الالتزام بالحد الأدنى في بعض البيئات
يعدل مقام الصديقة في عصور أخرى .

ويلاحظ أن أدب الشارع في موضوع الدعوة والتربية التدرج ومن
ثم قال علماء المسلمين : ان المرشد لا يتقيد بمذهب لأن مذهبها واحد
لا يسع الناس ، ولا يسع الحالات ، وكثيرون من الناس لا يحسنون
وضع هذه الأمور في مواضعها ان في العمل والتطبيق أو في الانكار
والتأديب وبعضهم ينكر على من يحسن وضع الأمور في مواضعها في
هذا الشأن ولا شك أن المبتدئ غير المنتهى وحساب الأول غير حساب
الثانى وحساب العالم غير حساب الجاهل وقديما قالوا :

« حسنات الأبرار سيئات المقربين » .

* * *

وهناك ناس تتمر العبارة في مكان ما أو النص فلا يستطيعون
وضعه في إطاره الحقيقي ويتجراون من خلال ذلك على الفتوى دون
معرفة بحقيقة الأمر من كل جانب .
فتتأهم تتمر عليهم عبارة في باب الحدود حول ما يسقط الحد

يفهمون من ذلك أن المسقط للحد يعنى الاباحة وتمر عليهم عبارة في باب العورة في قضية الصلاة فيرون جواز كشف العورة اذن وتمر عليهم عبارة صحابى في وضع معين فيحملونها على وضع مختلف تماما وفي كثير من الاحيان تجد الموضوع الواحد ترتبط به قضايا كثيرة وله حيثيات دقيقة فتراهم لأدنى رؤية لجانب من الموضوع يتجرأون على الفتوى في الموضوع كله .

وهل العلاج لهذا كله الا العلم المحيط ولتكن هذه هى نهاية هذه الجولة .

ولعله اتضح من خلالها الى حد ما ضرورة الدراسة المستوعبة للفقهاء الكبير والأكبر كما لعله اتضح أن نشأة هذين الفقهاء شئ عاى تماما بل لا بد منه وأن المسلم ليس أمامه خيار الا أن يدرس علوم هذين الفقهاء وأصولهما .

* * *

الرحلة السابعة

مرت معنا ، الرحلة السابقة وقد لمسنا فيها لمسار فريقيا. بعض الأمور كتنشأة بعض العلوم وكون العلوم الخمسة من عقائد الى فقه الى تصوف الى أصول الى علم منطق يكمل بعضها بعضا الى قضية وجود المدارس المتعددة ووجود الأئمة الى نقاط من الخلل في المجتمع الاسلامي لها صلة بهذا الموضوع وبهذه العلوم الى بعض القصور في كتب المتقدمين بالنسبة لطبيعة عصرنا في هذه العلوم .

ولنحاول في هذه الرحلة أن نمس بعض الأمور المتعلقة بعلوم الفقهاء الكبير والأكبر بشكل أوسع .

— ١ —

يتساءل الكثيرون هل من ضرورة لدراسة العقائد كما هي موجودة في كتبها ؟ ويتساءل الكثيرون هل من ضرورة لدراسة الفقه على مذهب من المذاهب ؟ ولماذا هذه المذاهب الفقهية ؟ ولماذا لا نجمع المسلمين على مذهب واحد ؟ أو لا يكفى الكتاب والسنة ودراستهما ؟

ويتساءل الكثيرون ولماذا التصوف ؟ ولماذا أهله ؟ وما دام الانحراف هو الغالب على الصوفية فلماذا لا نلغي شيئا اسمه التصوف ونحاربه ونربي فقط على الكتاب والسنة ؟ ولماذا ندرس المنطق ؟ ولماذا ندرس أصول الفقه ؟

ونحن نقول : أن الجواب الصحيح على هذه الأسئلة لا بد منه ، لأنه ما لم يقتنع الانسان بضرورة دراسة ما فانه لا يقبل عليها ، وما لم يعرف الحكمة في سبب وجود علم لا يقبل عليه حق الاقبال .

ولعل من الأسباب التي أدت الى اهمال هذه العلوم هو عدم معرفة قيمتها أو عدم معرفة الضرورة اليها .

ان دراسة علم العقائد ضروري لنفس السبب الذي أدى الى نشأة هذا العلم فهذا العلم نشأ بسبب الطروح الخاطئة التي طرحتها الفرق التي انشقت عن جسم الجماعة الاسلامية ، ثم بسبب الطروح التي طرحها الداخلون في الاسلام من أبناء الأديان الأخرى ، ثم بسبب الطروح الفلسفية التي نشأت كأثر عن الترجمات لكتب الفكر العالمي من آثار فكرية يونانية أو غيرها ، كل هذه الأشياء اقتضت ردودا وإثباتا لوجهة النظر الحق في هذه الشؤون حتى لا يقع المسلم في مطب خطر وهو لا يشعر ، ولكي لا يستطيع الآخرون صرفه عن الحق وهو جاهل .

هذا عدا عن كون وجود هذا العلم ضروريا لعرض العقائد الاسلامية ليتعرف عليها المسلم في كتاب مستقل ، فكما أن جمع ما ورد في الصلاة في كتاب واحد وشرحه وتوضيحه شيء ضروري فكذلك أن يجمع في كتاب واحد ما ورد في باب العقائد شيء عادي وضروري ليعرف المسلم العقائد الصافية .

وعلى ضوء هذين الاحتياجين نعرف ضرورة وجود علم العقائد قديما وضرورة دراسته حديثا .

فالمسلم بحاجة الى أن يتعرف على العقائد الاسلامية مجموعة في كتاب واحد ، وبحاجة الى أن يعرف وجهة النظر الحق فيما وقع من خلاف خلال العصور حتى لا يسير على مسار فرقة ضالة ، أو يتوهم توهما خاطئا في شأن فرقة ضالة .

ان هناك اتجاهها عالميا لاهياء تراث الفرق الضالة كجزء من عملية تشويش تأخذ طابعا موضوعيا في الظاهر ، كما أن هناك اتجاهها عالميا لتمجيد اتجاهات بعض الفرق ، كما أن كثيرا من الفرق الاسلامية الضالة تحاول أن تبرز فكرها وتشوش على أهل الحق ، فنحن اذا تركنا المسلم الحالي بعيدا عن معرفة الحق في شأن العقائد وتركناه جاهلا بطروح فرق الضلالة فإنه بالامكان أن يسير على مسار خاطيء وهو لا يشعر . ان الضلال في السير لم يكن الا أثرا عن فهم خاطيء لقضية عقلية أو لنص شرعي فما لم نستبق الخطأ بتقديم الحق الخالص المقنع فان كثيرين قد يقعون في الخطأ أو في الضلال .

صحيح أن المسلم المعاصر بحاجة الى أن يعرف الرد على الطروح المعاصرة لأنواع الفكر المعاصر ، ولكن المسلم المعاصر بحاجة كذلك الى أن يعرف السير الخاطيء للفرق الاسلامية حتى لا يقع في غلطة من أغلاطها .

ولكن كتب العقيدة في العصور المتأخرة اما أسهبت كثيرا واما اختصرت كثيرا واما قصرت في التدليل أو اعتمدت ما لا يصح اعتماده في باب العقائد واما دخل فيها ما ليس من هذا العلم أو ما لا يحتج به فيه على تعقيد فيها وبعد عن أسلوب العصر ومن ثم فالتأليف المستوعب لعلم العقائد في مسائله التقليدية والمستوعب لعرض العقائد الاسلامية ، ولردود الاسلام على النظريات المعاصرة كل ذلك ضروري حتى لا يبقى المسلم على فراغ يملؤه باطل أو هوى .

— ٣ —

وأما قضية المذهبية في الفقه فاننا سنتحدث عنها لفهم حيثياتها من خلال مجموعة فقرات :

١ — مركز الانسان في الوجود هو العبودية لله « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » (١) . والعبودية لله تقتضى معرفة بالله ومعرفة بحكمه وذلك يكون عن طريق رسله بالوحي الذى ينزله عليهم ، واذ كان محمد صلى الله عليه وسلم هو خاتم الرسل فلا معرفة لطريق تحقيق العبودية الا من خلال الوحي الذى أنزل اليه والذى هو الكتاب والسنة . ومن ثم كان هناك محكوم وحاكم أما الحاكم فهو الله عز وجل ، وأما المحكوم فهو الانسان المكلف قال تعالى : « ان الحكم الا لله » (٢) وقال : « ألا له الخلق والأمر » (٣) وقال : « ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق » (٤) . وفى عصرنا حيث يتوسع مفهوم الحرية لدرجة أن الانسان يتصور أنه حر بمعنى أنه غير مسئول وغير مكلف فلا عبودية ولا خضوع لله رب العالمين يدرك أهل الايمان الحق كم ينبغى تعميق معنى العبودية لله

(٢) يوسف : ٤٠ ، ٦٧ .

(٤) الحج : ٣١ .

(١) الذاريات : ٥٦ .

(٣) الاعراف : ٥٤ .

بمعرفة أنه وحده الحاكم فلا حاكمية الا له ، وأن الانسان محكوم عليه ، وأن الطريق لمعرفة هذا كله هو وحى الله الذى ينزله على رسله والذى صبغته الأخيرة والنهائية والقطعية والخاتمة والناسخة لما قبلها والجامعة لما سبقها والكاملة فى صياغتها وفى شمولها هى ما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم « ألا وانى أوتيت الكتاب ومثله معه » وفى رواية « ومثليه معه » ونحن ملزمون ألا نخرج عن الكتاب والسنة وألا ننظر الا على ضوء الكتاب والسنة وألا نتقدم على الكتاب والسنة فى أى شىء .

قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدى الله ورسوله » (١) أى لا تتقدموا بين يدى الله ورسوله بقول أو فعل ، وقال عليه الصلاة والسلام « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله » رواه مالك .

قال تعالى : « قل أطيعوا الله والرسول ، فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين » (٢) وقال : « فإن تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (٣) .

٢ — عرفنا فى الفقرة السابقة أن هناك حاكما هو الله عز وجل ومحكوما وهو المكلف ، وهذا يعنى أن هناك حكما ومحكوما فيه والمحكوم فيه هو أفعال المكلفين وتصوراتهم وتصرفاتهم .

والحكم اما حرام أو حلال أو مكروه أو واجب أو فرض أو سنة أو مندوب وكل ذلك ينبغى أن يستخرج من الكتاب والسنة ، ففى الكتاب والسنة نعرف الحاكم وصفاته وأسماءه وأفعاله ووجبه وسننه ، ونعرف المحكوم الذى هو المكلف ، وشروط تكليفه ، وماهية هذا التكليف وما يطرأ عليه وما يعرض له ، ونعرف الحكم فى كل قضية من القضايا فى العقائد والأخلاق والتصورات والسلوك والشرائع والشعائر والعبادات على كل مستوى : مستوى الفرد والأسرة والأمة والانسانية والخلق أجمعين ..

٣ — ان الاسلام كامل فلا شاردة ولا وازفة مما تختص بالمكلفين

(٢) آل عمران : ٣٤ .

(١) الحجرات : ١ .

(٣) النساء : ٥٩ .

٢٢ والله فيها حكم والحوادث لا تعد ولا تحصى والنصوص محدودة فكيف تسع النصوص المحدودة الحوادث غير المحدودة نقول :

ان الكتاب والسنة أحالا على الاجماع وأحالا على القياس ، فأى واقعة لم يرد بها نص فى كتاب ربنا وسنة نبينا نظرنا فإذا كان فيها اجماع لأهل العلم فهو حكمها ، فان لم يكن فيها اجماع نظرنا هل هناك واقعة تساويها فى العلة مما ورد فيه نص ! فان كان ألحقنا هذه الواقعة بتلك فى الحكم ، أو هذا وهذا يفهماننا مبدئيا كيف أن أحكاما غير محددة تتولد عن نصوص معدودة والى هذا الحد هناك اتفاق تام بين الأئمة العظام من أئمة الاسلام ، ثم اذا لم نجد حكم الواقعة الجديدة فى كتاب أو سنة أو اجماع أو قياس فماذا نفعل ؟ قال بعض أئمة الاجتهاد : العبرة للمصلحة ، وبعضهم قال : نقيس على روح الشريعة وقواعدها العامة وبعضهم قال : تعامل المسلمين معتبر وبعضهم قال وقال •

ولكل دليله وعلى ضوء ما اعتمدوه وعلى ضوء القواعد التى أصلوها تفرعت مسائل غير محدودة من نصوص معدودة ونتج عن ذلك اختلاف لم يمس البديهيات ولا القطعيات ، وانما هى محاولات للانطلاق على ضوء الكتاب والسنة لحل مشاكل الانسان التى لا تنتهى احتمالاتها على على ضوء قواعد الاستنباط التى حددتها النصوص • وهذا أول سبب من أسباب وجود المدارس الفقهية وبالتالي وجود المذهبية فى الأحكام الفقهية العملية •

٤ — القرآن الكريم بقراءاته المتواترة كلها قطعى الثبوت • وأما النسبة فمنها المتواتر لفظا ومعنى ، ومنها المتواتر معنى لا لفظا ، ومنها الظنى الثبوت ، وهو أقسام ، فمنه الصحيح ، ومنه الحسن ومنه الضعيف ، وظنى الثبوت منه ما يعارض بعضه ومنه ما يعارض قواعد مفهومة من المتواتر ، وما تحدث عنه الظنى الثبوت منه ما له علاقة فى العقائد ، ومنه ما له علاقة فى الحلال والحرام ، ومنه ما له علاقة بالآداب ، فاذا كان صحيحا فما الحكم واذا كان حسنا فما حدود الحجية فيه فى كل باب ، واذا كان ضعيفا فما حدود الأخذ به ، واذا عارض الضعيف الصحيح وكان الضعيف يوافق قواعد مفهومة من المتواتر فما الحكم ، واذا عارض الصحيح نفسه ما أفهمته النصوص المتواترة فما الحكم والشأن ؟ ثم المتواتر نفسه ما هى أصول فهمه ،

وما هي ضوابط هذا الفهم إذ منه الجمل ومنه المتشابه ومنه ومنه • كل هذه القضايا احتاجت الى بحث وتصدي لها الأئمة المجتهدون ، فنشأت عن ذلك وأمثاله مدارس ، وترتب على اعتماد وجهة نظر ما للوصول الى حكم يختلف عما وصل اليه مجتهد آخر نتيجة لتبنيه وجهة نظر أخرى ، وهذا سبب ثان من أسباب وجود المدارس الفقهية ، وبالتالي وجود المذهبية في الأحكام الفقهية العملية وكل ذلك لم يكن الا انطلاقا من الكتاب والسنة وليس بعيدا عن الكتاب والسنة •

٥ - رأينا أن الكتاب والسنة دلا على القياس ودلا على الاجماع ، فما هو الاجماع ، ومتى يكون ؟ وما مقدار حجيته والزامه ؟ وما هي أنواعه ؟ وما هي درجة الزام كل نوع منه ؟ وما هو القياس وما حجيته وما هي ضوابطه وإذا كان هناك قياس جزئي أليس هناك قياس كلي على روح الشريعة وقواعدها ؟ ثم أليس بالإمكان أن تقاس مسألة على أكثر من حادثة مختلفة ؟ وإلى أي حد يؤثر العرف أو الضرورة على بعض الأحكام ؟ وما هي حدود الضرورة المؤثرة ؟ ثم اذا ذكر الكتاب والسنة شيئا يقصه علينا من أخبار الأنبياء السابقين فإلى أي حد يكون هذا ملزما لنا ، ثم الصحابي اذا اتجه اتجاهها فإلى أي حد هو ملزم لنا ؟ وهل يكون أحيانا ملزما وأحيانا غير ملزم ؟ هذه قضايا كلها طرحت للبحث وقد أجاب الأئمة المجتهدون على كل منها وشيء عادي أن توجد أجوبة مختلفة ان لم يكن في كل هذه القضايا ففي بعضها ، وهذا سبب آخر من أسباب وجود المدارس الفقهية ، وبالتالي وجود المذهبية في الأحكام الفقهية العملية •

٦ - اللغة العربية هي صدفه هذا الدين ، فيها أنزل ، وعلى ضوئها تفهم نصوصه ، وبقدر ما كانت هذه اللغة لغة بيان فان الاحاطة بها تحتاج الى جهد وتحتاج الى ذوق ، وقد كان العربي غنيا عن الأول ، غنيا بالثاني •

ان هذه اللغة دقيقة جدا ، فهي غنية بالمترادفات ، ولكل لفظة فيها معناها الدقيق الذي لا ينوب عنه فيه غيره ومن مفرداتها ما يعبر عن الشيء وضده بأن واحد ولا يحدد المراد الا السياق ، أو ما يحيط بالحادثة من واقعة ، وللحركة في هذه اللغة دلالة ، وللصيغة دلالة ، وللحركة في المفرد دلالة ، وللتقدير الحركة في الجملة دلالة •

وللعرب طرقهم المتعددة في فن الأداء ، فقد يعبرون عن المعنى
بواحد بثلاثين أسلوبا . فقد يعبرون عنه بطريق الحقيقة ، أو بأسلوب
المجاز ، والحقيقة منها اللغوية ومنها الشرعية ومنها العرفية . والمجاز
أنواع كثيرة . وقد يعبرون عن المعنى نفسه بأسلوب التشبيه بأنواعه
المتعددة . وقد يعبرون عنه بطريق الاستعارة المتعددة الأنماط ، وقد
يعبرون عنه بطريق الكناية المتعددة الأشكال ، وإذا كان للكلمة في اللغة
العربية دلالتها المحددة فإن للحروف في اللغة العربية دلالاتها المتعددة
التي تفهم من خلال السياق ، فلبعض حروف الجر أكثر من عشرة معان ،
وحرف الاستفهام قد يفيد أكثر من عشرة معان كالاستنكار والتوبيخ
والتعجب وغير ذلك . وفي هذه اللغة يكثر الحذف ، ويكثر التقدير .
ولهذه اللغة طبيعتها الجمالية وموازينها الجمالية ، ومن ثم نشأت العلوم
الكثيرة في هذه اللغة : الصرف والنحو والبديع والبيان والمعاني وفقه
اللغة . ووجدت القواميس الضخمة لجمع مفردات هذه اللغة ولهذا كله
فإن العلم بهذه اللغة يحتاج إلى جهد كبير وذوق مرهف ، ولا يغني
عن الجهد ، ولا يغني الجهد عن الذوق فإذا اتضح هذا وعرفنا أن أرقى
نصوص وجدت في اللغة العربية على الإطلاق هي نصوص الكتاب
والسنة ، وأن القرآن قد نزل على طرق العرب في الأداء والخطاب ،
وأن السنة النبوية قد نطق بها أفصح العرب عرفنا كم يحتاج ادراك
الكتاب والسنة إلى علم بهذه اللغة وتذوق لها ، وعرفنا كذلك أن الاختلاف
في فهم نصوص الكتاب والسنة لا بد منه .

فهذا يفهم نصا على أنه حقيقة ، وهذا يفهمه على أنه مجاز ، وهذا
يفهم نصا على أن فيه شيئا محذوفا ، وهذا يفهمه على أنه لا حذف فيه ،
وهذا يفهم أن المراد بالحرف كذا ، وآخر يفهم على أن المراد به شيء
آخر ، وهذا كله شيء عادي . فإذا كان بيت من الشعر قد يختلف
أئمة اللغة في فهمه على أنحاء شتى فما بالك بعشرات الألوف من نصوص
الكتاب والسنة ، فمن تصور أن هذه العشرات الألوف من النصوص يمكن
أن يجتمع الناس على فهم موحد لها فهو مخطيء ، فإذا أدركنا هذا
عرفنا سببا آخر من أسباب اختلاف المجتهدين ، وسببا من أسباب وجود
المذهبية في الأحكام الفقهية ، وعرفنا كذلك لم سلمت الأمة لكثير من

الأجيال الأولى بصفة الاجتهاد ، ولم لم تسلم لأحد في العصور المتأخرة
بصفة الاجتهاد .

٧ - ورد في الحديث الذي أخرجه الستة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وان لكل ملك حمى ألا وان حمى الله محارمه ألا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهى القلب » . هذا الحديث اعتبره العلماء واحدا من أحاديث أربعة عليها مدار الاسلام كله . قال الشوكانى : وقد جمعها من قال :

عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البرية
اترك المشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك واعملن بنية ا ه .

الاشارة بقوله : « ازهد » الى حديث : « ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس » . أخرجه ابن ماجه . وحسن اسناده الحافظ . وصححه الحاكم عن سهل بن سعد مرفوعا .

والاشارة في قوله : « دع ما ليس يعينك » الى قوله عليه الصلاة والسلام : « من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه » . والاشارة في قوله : « واعملن بنية » الى حديث : « انما الأعمال بالنيات » . والاشارة في قوله : « اترك المشبهات » الى الحديث الذى ذكرناه : « ان الحلال بين وان الحرام بين » .

قال الشوكانى عن هذا الحديث : وأشار ابن العربى أنه يمكن أن يتفرع منه وحده جميع الأحكام . وقال القرطبى لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره ا ه .

هذا الحديث بين أن هناك قضايا واضحة وهى التى يسميها علماءنا الأمور المعلومة من الدين بالضرورة والتى لا يجهلها عام ولا خاص من المسلمين ثم هناك أمور مشبهات يعلمها القليل من الناس . ولاشك أن أئمة الاجتهاد هم هذا القليل الذى وفقه الله لامتلاك القدرة على استخراج حكم أى حادثة طارئة .

يقين الشكوك في بين الأوطار عند تفسيره : « أمور مشبهة »
من الحديث السابق ما يلي : « أى شبهت بغيرها مما لم يتبين حكمه على
التعيين زاد في رواية للبخارى (لا يعلمها كثير من الناس) أى لا يعلم
حكمها • وجاء واضحا في رواية للترمذى ولفظه : (لا يدري كثير من
الناس أمن الحلال هى أم من الحرام) ومفهوم قوله : كثير • • أن
معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون • فالمشبهات على
هذا في حق غيرهم • وقد تقع لهم حيث لا يظهر ترجيح أحد
الدليلين » اهـ •

لاحظ قوله : ان معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم
المجتهدون ، واذن فهذه الأمور المشبهة اما أن نصل الى علمها عن
طريق القليل الذى يعلمها وهم أئمة الاجتهاد أو أن نتورع عن القرب
منها كما حضنا على ذلك الحديث • فاما أن نفعل هذا أو هذا ، واما
أن يخطب الانسان برأيه على غير هدى ، والذى جرت عليه الأمة خلال
العصور هو أن نتعرف على حكم الله تعالى غير الواضح المتضح عن
طريق أئمة الاجتهاد ، فاذا عرفنا هذا عرفنا سببا آخر من أسباب وجود
المدارس الفقهية ، وعرفنا سببا من أسباب وجود المذهبية •

لقد أجمعت الأمة على قبول المذاهب الأربعة كما أجمعت على وجود
ناس وصلوا الى رتبة الاجتهاد وأعطتهم هذه الرتبة •

هؤلاء لم يتكلموا في الأمور التى لا تحتل اختلافا ، ولا تحتل
كلاما ، وانما تكلموا في الأمور المشبهة على ضوء قواعد الشريعة نفسها
في الاستنباط والفهم وضمن فهم كامل شامل لهذا الدين ونصوصه وعلى
ضوء فهم دقيق للغة ، فالاجتهاد الصادر عن أهله انما هو محاولة للوصول
الى حكم الله في قضية مشبهة ، فليس هذا من باب « اتخذوا أخبارهم
ورهبانهم أربابا من دون الله » (١) اذ الأئمة المجتهدون لم يحلوا ما حرم
الله عز وجل ، ولم يحرموا ما أحل الله تعالى بل بذلوا جهودهم للتعريف
بحكم الله سبحانه في قضية مشبهة اما لعدم وجود النص الصريح أو
لتعارض ظاهرى في النصوص أو لغير ذلك من المعانى •

ان الأحكام التى هى أثر من آثار النصوص القطعية الثبوت القطعية

(١) التوبة : ٣١ •

الدلالة لم يختلف فيها أو عليها أئمة الاجتهاد ، وإنما الخلاف فيما وراءها ، وعلى كل فإن المسائل التي اختلف فيها مما تحدثت عنه النصوص تبقى قليلة ، والنصوص معدودة ، والمسائل غير محدودة ، والاجتهاد مهمته أن يجيب على كل سؤال ضمن قواعده في الاستنباط ، وههنا حدث اختلاف ولكن علينا أن نلاحظ أن هذا الاختلاف على كثرته هو أقل ما يمكن أن يتصور من امكانية التوحيد لأنه كلما ازداد العلم قلت المشقة بين المختلفين ، والأئمة الذين سلمت لهم الأمة بالاجتهاد لا شك أنهم ذرى العلم في هذه الأمة . ان المذاهب الأربعة وهي المذاهب المعتمدة التي نقلت لنا نقلا دقيقا خلال العصور من خلال استمرار مدارسها الفقهية ، هذه المذاهب طرحت أجوبتها على كل سؤال وجه لها ، أو طرح على بساط البحث ، أو يحتمل أن يطرح في ظنها فأجابت على هذا كله على ضوء قواعد دقيقة للاستنباط ، هذه القواعد نفسها لم يضعوها من عند أنفسهم بل هي مأخوذة كذلك من نصوص الكتاب والسنة ومن خلال عملية استقراء صعبة ومعقدة . وكأثر من المناقشة الدقيقة لقواعد الاستنباط ضاقت المشقة فيما يمكن أن يختلف فيه الناس . ولعل المذاهب الأربعة هي أضيق اطار للخلاف وأجمع شيء لكل أسبابه . لقد كان بالإمكان أن تكون ملايين الآراء ، ولكن عملية استقصاء لما يمكن فيه الاختلاف المقبول قد تمت بشكل عفوى . فاستقر الناس على مذاهب أربعة قواعدها في الاستنباط استوعبت كل القواعد التي يمكن أن تنبثق عن الكتاب والسنة ، والتي يمكن بسببها أن تتفرع ملايين المسائل عن الكتاب والسنة ، وأن يجاب عن كل سؤال وحادثة على ضوء الكتاب والسنة . وقد ثبت ذلك خلال العصور ومن ثم فإنه يتوهم كثيرا من يتصور أن بالإمكان أن توضع قواعد جديدة للاستنباط تلغى قواعد الماضين أو تزيد عليها بحيث يمكن أن يجتمع الناس جميعا عليها .

ولنعد الى تذكر الحديث الصحيح الذي بدأنا به هذه الفقرة لنجد فيه جوابا على طرح يطرحه بعض الناس اذ يقولون : أنا لا أقبل الا الحكم الذى دل عليه حديث صحيح أو حسن ثم يبنى على هذا رفضه لكل حكم وصل اليه أئمة الاجتهاد ، أن هذا الرفض قد يؤدي به الى رفض الاجماع والى الوقوع فى السير فى الهوى ، وأمثال هؤلاء فى العادة ينطلقون من رفض المذاهب الفقهية كلها ، وفى ذلك ما فيه من معارضة لنا أشار اليه الحديث وفى ذلك نفس لمضمون قوله تعالى : « ونزلنا عليك

الكتاب تبياناً لكل شيء» (١) . ان الكتاب فيه تبيان لكل شيء بما فيه وبما أحال عليه من سنة واجماع وقياس وغير ذلك من قواعد الشريعة ، وأئمة الاجتهاد هم الذين أحاطوا بالشريعة ، وأحاطوا بطرق الاستنباط ، فاستنبطوا أحكام عشرات الألوف من المسائل من خلال هذه المعانى .

ان الانسان العادى الذى يرفض السير على هدى أئمة الاجتهاد انما يبيع لنفسه فى الحقيقة اتباع الهوى ، وعندئذ يصبح التفات هو الأساس ، ومن العجيب أن الذين يطرحون هذه الأفكار هم الذين يتهمون المذاهب الأربعة بأنها قد فرقت الأمة فليت شعري اذا أصبح لكل انسان مذهب فيما عدا الأمور المجمع عليها أياكون فى هذا جمع وتوحيد ؟

٨ - مما مر ندرك سبب نشأة المدارس الفقهية وندرك سبب وجود المذهبية فى الأحكام الفقهية .

ان هناك ناسا يدرسون وتوصلهم نتيجة دراستهم الى الاقتناع بوجهة نظر امام فى قواعد الاستنباط فيرجحها على غيرها . وبالتالى يتبنى مذهب ويقتنى على ضوئه ، ثم ان القليل من الناس عندهم قدرة على أن يدرسوا وأن يتوسعوا فى الدراسة ليحيطوا بفقه المذاهب جميعا . وقلة من الناس من يستطيع الترجيح حتى لو درس ، ثم ان محاولة التفقه فى كل المذاهب قد تؤدى الى تشويش الأحكام فى الذهن ومن ثم كان الشئ العملى وهو الذى درجت عليه الأمة خلال العصور الا فى النادر هو أن يتفقه الانسان على مذهب من المذاهب المعتمدة المنقولة لنا عن أصحابها نقلا لا شك فيه ، وهى المذاهب الأربعة . فذلك أسهل ، وأبسط وأسرع فى التفقه . ولا حرج على فاعل ذلك اذ هذا هو الطريق لسيطرة شرع الله على الحياة كلها . ولا يؤدى ذلك الى خرق الشرع كما يتوهم ناس بل الى تحقيقه . والسير على أى مذهب معتمد فى أى حكم لا يخرج بالنسبة الى المذاهب الأخرى عن كونه اما أحوط أو أكثر أخذاً بالرخصة دون أن يوصل الى حرام قطعى . وقد يكون مذهب يسع منطقة أو انساناً لأن هذا المذهب وقواعده تراعى بنية هذا الانسان . أو تتسجم مع خصائصه وقد يكون مذهب أسهل على انسان من مذهب اما لسهولة

التفقه فيه أو لسهولة أخذه عن أهله • كل هذه الأسباب قد تكون عوامل من عوامل اعتماد مذهب دون مذهب • فإذا تبينت ضرورة التفقه على مذهب واحد والعوامل التي تؤثر في ترجيح مذهب فليتخذ كل انسان لنفسه ما شاء وإذا اختار فليتنظر الى بقية المذاهب المعتمدة وأهلها بروح التسامح والثقة ، ولتكن عنده قابلية الأخذ من غير مذهبه اما لضرورة واما لترجيح دليل أو لغير ذلك من الأغراض الشرعية • ولنا عودة على موضوع المذهبية في الأحكام العملية وما يحيط به •



— ٤ —

وأما موضوع دراسة علم التصوف والسلوك فانه محل المعركة الكبرى والمجهددة والتي لا يسلم المتكلم فيها من جراح من كل الأطراف على الاطلاق • ولولا أن حامل الشريعة لا يسهه أن يفر من مواجهة الحقيقة ولا أن يتنكب عن تبليانها لفررت من هذا البحث • ولكن حق العلم يفرض على أن أقول ولو لأمضى الآخرون • فلنبداً عرض مجموعة من الفقرات من خلالها ندرك ما له علاقة في هذا الموضوع كما فعلنا في الموضوع السابق •

أولاً : أخرج الشيخان وأبو داود عن حذيفة رضى الله عنه قال : « كان الناس يسألون النبي صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركنى فقلت : يا رسول الله .. انا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم ، قلت : وهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال : نعم وفيه دخن • قلت : وما دخنه يا رسول الله ؟ قال : قوم يستتون بغير سنننى ويهدون بغير هدى تعرف منهم وتنكر • فقلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم .. دعاة على أبواب جهنم من أجابهم قذفوه فيها • فقلت : يا رسول الله .. فما ترى ان أدركنى ذلك ؟ قال : تلزم جماعة المسلمين وامامهم • قلت : فان لم يكن لهم جماعة ولا امام ؟ قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » •

من هذا الحديث ندرك أن المرحلة السابقة على مرحلتنا مرحلة فيها خير ولكن فيه دخنا • أما مرحلتنا فهي مرحلة الدعاة على أبواب جهنم •

فاذا كانت المرحلة السابقة مرحلة خير وفيه دخن بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن دخنها قوم يستنون بغير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف المسلم منه وينكر ، اذا كانت هذه طبيعة المرحلة السابقة فشيء عاды أن يسرى دخنها الى كل شيء والى كل مظهر ، ولكن دخنها لا يعنى انعدام الخير فيها ولا يعالج الدخن الا بالعلم . انه اذا تركنا الخير لخلطة شيء من الدخن له فان خيرا كثيرا سيمحي ومن ثم فاننا سنعالج موضوع التصوف بروح العلم والبيان ووضع الأمور في مواضعها .

ثانيا : في الحديث الذي رواه الترمذي باسناد حسن غريب عن أبي الدرداء قال : « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فشخص ببصره الى السماء .. قال جبير : فلقيت عبادة بن الصامت فقلت : ألا تسمع ما يقول أخوك أبو الدرداء ؟ فأخبرته الذي قال ، فقال : صدق .. ان شئت حدثتك بأول علم يرفع ؟ أول علم يرفع من الناس الخشوع .. » .

من هذا الأثر ندرك أن الخشوع في الصلاة علم من العلوم وأنه أول علم يرفع من الأرض ، فاذا عرفنا أن الخشوع محله القلب ندرك أن ما له علاقة في القلب هو من العلوم فاذا عرفنا أن القلب قد علق عليه في الاسلام كل شيء « ألا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » .

اذا عرفنا ذلك أدركنا أهمية علوم القلب في الاسلام ، وأدركنا كذلك أنها علوم .

ثالثا : افتح الآن كتاب توحيد وكتاب فقه فانك لا تجد فيهما أى اشارة لقضية القلب وعلومه ، فكتب التوحيد تعصم العقل من الخطأ في باب العقائد ، وكتب الفقه تعصم العمل من الخطأ ولكن لا تجد في هذه الكتب أى تفصيل في باب القلب والنفوس والشعور . وهذا وحده يشير الى أن هناك علما مكملًا لهذه العلوم وقد اصطلح على أن يسمى هذا العلم علم التصوف أو علم السلوك الى الله عز وجل .

ثم افتح الآن كتاب عقائد أو كتاب فقه فانك لا تعثر فيهما على بحث عن أدب الحياة والتعامل . وهذا يشير الى أن هناك فراغا ما وجودا لا بد أن يملأه علم من العلوم يكمل بناء علمى الفقه والعقائد في هذا الباب وينبثق عن الكتاب والسنة كما انبثق ذاك العلمان . وفعلا

فاننا نجد أن كتب التصوف هي التي تسد هذا الفراغ ، ومن ثم فانك تجد أن كل باب من أبواب العقائد لابد أن يوجد ما يكمله في باب التصوف وكل باب تقريبا من أبواب الفقه لابد أن يوجد ما يكمله في باب التصوف والسلوك . ونرجو أن يتحمل القارئ ولو مؤقتا استعمالنا لاسم التصوف أن كان يكرهه ريثما تتضح أمامه آفاق الموضوع بالشكل الذي نريد أن نرسم حدوده في هذا الكتاب .

رابعا : من أعظم أعلام التصوف المجمع على امامتهم عند المسلمين الجنيد . والجنيد نفسه كان على مذهب أبي ثور في الفقه أى لم يكن مجتهدا ، ومن ثم فالصوفي في العقائد محكوم بكلام الأصوليين وفي الفقه محكوم بكلام أئمة الاجتهاد ، فالصوف اذن محكوم بالعقائد والفقه فهو علم ولكن هو علم التحقق بما ذكره الأصوليون والفقهاء أو هو علم التحقق بالكتاب والسنة على ضوء الفهم الصحيح لهما فالصوفي لا تأتي امامته الا من حيث كونه متحققا عمليا بما ذكرته النصوص من أخلاق باطنة تنبع عنها أخلاق ظاهرة فاذا خرج التصوف عن ذلك وتكلم الصوفي بغير ذلك فعندئذ تكون الكوارث وقد كانت .

لقد رأينا من قبل أن الفقيه يحكم على الصوفي وأن الصوفي لا يحكم على الفقيه فمن باب أولى أن يحكم الأصولى على الصوفي فالصوف مقيد في الأعمال بالفقه وفي النظريات بأصول العقائد والكل مقيدون بالكتاب والسنة ، وبضوابط الاستنباط من الكتاب والسنة فماذا حدث ؟

اعتبر الصوفي نفسه هو الأصل فأصبح هو الحاكم على الفقيه وعلى الأصولى فصار هو يقرر مسائل العقيدة والأصولى له فيها تبع ويحدث عن العمل والفقيه له تبع . فصرت تجد كتب التوحيد تقرر ما أثبتته الصوفي مما هو خارج عما قرره أئمة التوحيد . وصرت تجد كتب الفقه تقرر ما أثبتته الصوفية وما فعلوه مما لم يتعرض له في الأصل امام من أئمة المذاهب ومما لا يجرى على أصولهم . وتكلم بعض الصوفية بما لو سمعهم به الصحابة لقتلوه دون تردد . وتوسعوا في دوائر الفهم للنصوص حتى خرجوا على بديهيات الفهم فتراهم مثلا يحملون الارادة التشريعية على الارادة القدريية مما هو اخراج للكلم عن موضعه .

وغلا بعض الصوفية بأئمتهم حتى عاملوهم كأرباب لدرجة أن بعضهم ترك الصلاة والأعمال بأمر شيخ من شيوخ الضلالة مع أن من

أصول التصوف أن الالهام والكشف لا قيمة له إذا لم يوافق الكتاب والسنة . قال أبو سليمان الداراني :

« ربما وقعت النكتة من كلام القوم في قلبي فلا أقبلها الا مشاهدي عدل من الكتاب والسنة » . فهذا كلام المحققين من كبار الصوفية . ولكن عندما ندرس كتب الصوفية وخاصة المتأخرين منهم نحس بأن المتأخرين منهم أصبحوا يعتبرون أن الهامات المشايخ وكلامهم أصل وأحيانا قد لا يكون الكلام ثابتا عنهم ومع ذلك أخذ عند ناس منهم نفس وزن نصوص الكتاب والسنة . ويا ويل من ناقش أو حاول أن يفهم أو أن يطلب دليلا ، ومن ثم فانك لا تجد طالب علم متثبت يستطيع أن يهضم كثيرا مما وجد في كتب التصوف . بل ما أكثر ما يجد المنكر ما يقوى حجته في الإنكار حتى أصبح المنكرون على علم التصوف والسلوك الى الله عز وجل يجدون من كتابات الصوفية ومن واقع حالهم ما هو من أكبر المبررات الكراهية للناس للتصوف وأهله . فاختلط الأمر اختلاطا مخيفا في هذا الشأن . إذ ضاعت أعظم الحقائق الاسلامية ، وضاع طريق التحقق بها في خضم هذا الدخن الكثير الذي قدم به من انتسب للتصوف الحجة على التصوف من خلال أعمالهم .

خامسا : غير أن كثيرا من الناس خلال العصور وقعوا في خطأ الحكم على الصوفية من خلال نقطة يحسن أن نشرحها :

ان هناك حالات شعورية تغلب على الانسان وقد يتحدث الانسان عنها وهي ليست حالة مرضية ولا يتهم من أجل ذلك صاحبها اذا وجدت العقيدة الصحيحة فاذا أحس انسان ما مثلا أنه بيد القدرة الالهية تقلبه كيف تشاء وأحس باستسلام مطلق لله عز وجل في هذه الحال فهل يقال عن هذا الانسان بأنه جبري اذا كانت عقيدته معروفة لنا ، أو نقول : ان هذا ذوق لجزء من أجزاء العقيدة فليس على صاحبه جناح أنه في اللحظة نفسها لم يستشعر الجزء الآخر من العقيدة وهو الكسب والاختيار ، وكذلك اذا أحس الانسان في لحظة من اللحظات باستشعار عميق لاسم الله الأول فلم يلاحظ خلقا وهو في قمة شعوره هذا ، فهل نقول : ان هذا الانسان ينفي الخلق وذلك كفر لا شك فيه ، أو نقول : ان هذا الانسان ما دام يعتقد العقيدة الصحيحة فلا عليه أن يستشعر قلبه بعض هذه العقيدة في لحظة من اللحظات .

ان هذه نقطة مهمة جدا أن الصوفى الحق ليس له عقيدة خاصة به بل عقيدته هي عقيدة أهل الحق ، ولكنه سائر في الطريق التى تصبح فيها هذه العقيدة شعورا عنده ، فلا يكون انفصام بين فكره وقلبه ومن ثم فهو لا يستحدث عقيدة بل يستشعرها وإذا تحدث فانما يتحدث عن شعور ويسجل تجربة فاذا تجاوز هذا فقد ظلم وإذا لم يحمل كلامه على هذا مع اعتقاده عقيدة الحق فانه مظلوم والعدل طيب •

سادسا : وعلى كل حال فان قضية تزكية النفس وتقوى القلب والمراقبة فى العبادة والتحقيق بمقامات الايمان والاسلام والاحسان والتقوى والشكر شئ رئيسى • وتذوق أجزاء العقيدة وأصولها شئ لا بد منه ، وهى معان تحدث عنها نصوص الكتاب والسنة • والصوفية هم أكثر الناس بحثا واستقصاء عن طرق التحقيق بهذه المعانى وهم الذين سجلوا دقائق السير للوصول الى هذه المعانى فاذا قيد هذه المعانى كلها الحق والعلم فلا حرج أن نأخذ وأن نربى وأن نفيد وأن نستفيد •

انه لا يصح للمسلم المعاصر أن يستقبل اسم التصوف بتشجيع ولا يصح للمسلم المعاصر أن يستقبل اسم السلفية بتشجيع ، وانما عليه أن يكون ذا بصيرة نافذة يدرك بها جوانب الضرورة فى كل دعوة ، وأن يكون ذا ادراك شامل يضع به كل شئ ضمن حدوده • ان الصوفية رجال غير معصومين والسلفية رجال غير معصومين والمعصوم هو الكتاب والسنة •

لا بد من وجود علم التصوف ولا بد من وجود السؤال عن دليل كل انسان من الكتاب والسنة فيما يقوله ويدعو له •

ان نشأة علم يبحث أحوال الصحة والمرض للقلب والنفس وطرائق الصحة وأنواع المرض شئ عادى ، وأن يسأل المسلم كل داع الى شئ عن دليله شئ عادى ، ومن سار فى النور لا يخاف ، ومن كان معه الدليل لا يخاف ، والعصبيّة التى تصد عن الحق مقبلة والقاعدة الصحيحة يجب أن تطبق على الجميع •

سابعا : ان التصوف فى الأصل هو علم السلوك الى الله عز وجل على ضوء الكتاب والسنة وعلم التحقيق بالأخلاق العظيمة والتخلى عن الأخلاق الدنيئة على ضوء الكتاب والسنة هو علم التحقيق بالمشاعر

والعواطف الإسلامية الصادقة • ان في العقائد أو غيرها على ضوء الكتاب والسنة وهو علم من أدق العلوم وأكثرها ضرورة للإنسان وهو العلم الذي يحتاج الامام فيه ما لا يحتاجه غيره لأنه امام عمل •

هذا العلم قد دخل فيه ما لم يدخل في غيره اذ أصبحت خواطر الشيوخ جزءا منه بصرف النظر عن انطباقها على أصول الشريعة ، وأصبحت فيه كثوفات الشيوخ أعظم الحقائق التي يعامل منكرها معاملة الكافر ولو كانت لا تتدرج تحت أصول صحيحة ، وأصبحت كثير من القضايا تأخذ طابع العقائد مع عدم وجود نص من الكتاب والسنة الصحيحة يشهد لها مع أن العقائد لا تتبنى الا على القطعيات وأصبحت المشاعر والأحاسيس أصلا توزن به العقائد والرجال بدلا من أن تكون النصوص هي التي توزن بها هذه الأحاسيس والمشاعر وأصبح الشيخ بمجرد أن يكون ذا حال ومأذونا في اعطاء الأوراد يفتى بكل قضية من القضايا ويلزم مريده أن يطيعه ، وأن يستشيريه في كل شأن فأقام الكثير منهم نفسه مقام المجتهد المطلق في الأحكام من دون علم ينطلق منه أو أصل يستند اليه الا ما يؤدي اليه اجتهاده وليس أهلا للاجتهاد • وأصبح كل شيخ عند أتباعه وكأنه خليفة المسلمين وما أكثر الشيوخ وما أوسع الشقة بينهم وأصبحت المنامات والخواطر والواردات أصولا برأسها ، وأوجدت طقوس وشعائر خاصة لكل طريقة وربي أبناء كل طريقة وأتباع كل شيخ على الكره للغير ، وأصبح المطالع للكتب في ضياع • والمصاحب للشيوخ في تناقض الا من رحم الله تعالى ومع أن هذا العلم يحتاج اليه كل انسان فقد أصبح بهذا يجد كل انسان لنفسه الحجة في ترك هذا العلم • فاذا اتضح هذا كله نقول :

ان علم السير الى الله وعلم التزكية للنفس وعلم التحقق بمقامات الاسلام والايمان والاحسان والتقوى والشكر فرائض لا بد منها فاذا اختلط الكلام عن هذه المعاني بدخن كثير فعلينا أن ننقيه من الدخن ومع معرفة الحق في الأشياء سلبا وإيجابا فلا حرج بالتسميات والاصطلاحات اذا لم تقع بسبب ذلك في مخالفة •

ومن ثم فانا رأينا أن يدرس علم التصوف وأن ينقح ويحرر ولذلك خصصنا للكلام عنه رسالة مستقلة من هذه السلسلة « في البناء » وأردنا بذلك أن نعيد الأمور الى نصابها في علم نشأ ثم حدث فيه انحراف •

ونسأل الله الكريم أن تكون كتابتنا عنه شفاء للصدور ، وتصفية له مما
علق به ، وفتح طريق نحو تصوف سلفي ورحم الله الامام البنا فقد
أرادها حقيقة صوفية ودعوة سلفية . وفي الجزء الخاص عن التصوف
في هذه السلسلة سنرى حديثا مسهبا عن هذا العلم يضع الأمور في
مواضعها ولنكتف ههنا بهذا القدر ولتكن هذه نهاية هذه الجولة .

ولعل القارئ خرج منها وهو أوضح ابصارا في قضايا ضرورة
دراسة الفقهاء الكبير والأكبر ، وفي ضرورة الالتزام المذهبي وفي ضرورة
تنقيح هذه العلوم وغير ذلك مما مر معه في هذه الجولة . فلننتقل الى
الجولة الأخيرة في هذه الرسالة وفيها وضع الأمور في قضايا الفقهاء
الكبير والأكبر بشكل أكثر تحديدا وقد يكون أكثر إيلا ما لبعض الناس .

الجزء الثامن

— ١ —

ذكرنا من قبل أن من أهم ما حاوله الأستاذ الامام حسن البنا رحمه الله أن يذكر المسلمين بمجموعة الحقوق التي يقتضيها سير الحركة الإسلامية المعاصرة وأن يوجد الصيغة التي تؤدي فيها هذه الحقوق •
فهناك حق الدعوة والأفضلية فيه ، فالأفضلية الأولى في الدعوة للعقيدة وتصحيحها ثم للعبادة من صلاة الى زكاة ••

وهناك حق العلم وهو يقتضي مناقشات وتحقيقات وتبينات للخطأ من الصواب وللحق من الباطل •
وهناك حق التربية وهو يقتضي ملاحظة لاستعداد المسلم ولسقفه الأعلى •

وهناك حق المعركة مع الكفر والكافرين وهذا يقتضي أن يقف أهل الاسلام جميعا صفا واحدا •

ولقد حاول الأستاذ البنا من خلال الصيغ التي طرحها والتربية التي أرادها أن يوجد صفا واحدا للمسلمين ، يستطيع كل مسلم داخله أن يقول لأخيه بمنطق العلم هذا خطأ وهذا صواب دون أن يؤثر ذلك على وحدة الصف • وأن يعرف كل انسان في الصف فقه الدعوة في عصر كثير الشُرور كثير الكفر •

وسلاح ذلك العلم والوعى ووضع الأمور في مواضعها ، وهدفنا في هذه الرسالة أن نخدم في هذا الموضوع لصالح الحق وعلى ضوء العلم •

— ٢ —

هناك شيء اسمه حق العلم وشيء اسمه حق الدعوة وشيء اسمه حق التربية وشيء اسمه حق المعركة ، ولا يحسن كثير من الناس أن

يميزوا بين الموقف الذى يقتضيه حق الدعوة وبين الموقف الذى يقتضيه حق التربية الى غير ذلك • وكثيرون من الناس لا يحسنون أن يتصرفوا بالتصرف المناسب الذى يقتضيه حق هذا أو حق هذا فى محله • وكثيرون بطاليتون أن تفتن الى حق الدعوة دائماً ناسين حق العلم ، أو أن تفتن الى حق العلم ناسين حق التربية والدعوة • وهذا باب واسع ودقيق ولا يوفق الى الكمال فيه الا الموفقون •

إن حق العلم يقتضى منك أن تقرر الحق فى كل شيء ، ولكن حق الدعوة يقتضى منك أن تدعو الى الأصول أولاً وتركز عليها ، وحق التربية يقتضى منك مراعاة استعداد المربي وملاحظة وضعه النفسى ، ومن ثم كانت الحكمة معنى زائداً على العلم قال تعالى : « ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » (١) •

فإن تعلم الأحكام كلها هذا شيء ولكن أن تربي الناس على الأحكام والالتزام بها هذا شيء آخر • وأن تعظ الناس بالكلمة المناسبة التى لا تحدث ردود فعل والتى تكون بالقدر الذى يحتاجه السامع هذا شيء آخر •

— ٣ —

إن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما أرسل معاذاً الى اليمن أمره أن يدعوهم الى : لا اله الا الله فان هم أجابوا الى ذلك فانه يدعوهم الى الصلاة • وهكذا • • • إن هذا التدرج هو حق الدعوة ، والرسول صلى الله عليه وسلم أخذ العهد على بعض أصحابه ألا يسألوا الناس شيئاً فكان الواحد منهم يسقط سوطه من يده وهو راكب فينزل ويأخذه ولا يسأل الناس أن يناولوه اياه ولكنه يطالب أصحابه كلهم بهذا الخلق ، فهذا حق التربية أن نلاحظ استعدادات الناس ، وخلف لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب والسنة فيهما تبيان كل شيء وعلى العلماء أن يبينوا فإذا أدرك المسلم هذه المعانى كلها أدرك ماذا نعنى بحق العلم ، وماذا نعنى بحق الدعوة ، وماذا نعنى بحق التربية •

(١) البقرة : ٢٦٩ •

وكثيرون من الناس تسرى عليهم أغلاط في هذا الشأن اذ يتصورون أن حق الدعوة أو حق التربية يلغى حق العلم ، فإذا أراد الانسان أن يفصل في شأن من الشؤون يقتضيه حق العلم قالوا له ان هذا لا يتفق مع حق الدعوة ومقتضياتها ، وقد يقتضى حق التربية التوسع في دائرة الفتوى فيفتى الفقيه بغير مذهبه ونجد في هذه الحالة نكيرا عليه من أصحاب الآفاق القريية النظر . نقول هذا الكلام ليعرف القارىء أننا في هذه الرسالة نريد أن نؤدى حق العلم وحق الدعوة وحق التربية بآن واحد ، فإذا وجد تفصيلا لا يوافق عليه بعض الناس فإننا نرجو ألا يؤاخذنا على ذلك اذ أن حق العلم يقتضيه ، وحق العلم في الكثير من الأحوال يقتضيه حق التربية وحق الدعوة بآن واحد اذ لا تتضح قضية الدعوة وقضية التربية الا اذا اتضحت كل الأمور على ضوء العلم وإذا لم تفهم المسألة على هذه الشاكلة فإن الاسلام كله يضيع ومن ثم فإننا في هذه الجولة نحب أن نضع بعض الأمور في مواضعها ولو كانت جارحة فنقول :

يحارب بعضهم دراسة الفقه حربا عنيفة ، ويعتبر مجرد التفكير بتدريس الفقه الاسلامى على مذهب واحد أو على المذاهب الأربعة علامة خطأ ، وقد وصل الأمر ببعض الناس الى أن يعتبروا المذهبية في انفسهم ضلالا أو شبه ضلال . ويحارب بعضهم دراسة كتب العقائد الاسلامية حربا شعواء سواء أكانت مختصرة أو مطولة ويعتبر أن هذه الطريقة في التأليف كانت لزمن وكان أهل ذلك الزمن مخطئين فكيف تصلح لعصرنا ؟

ويحارب بعضهم كتب التصوف واسم التصوف كائنا ما كان ويعتبر مجرد الدراسة لهذه الكتب حتى للبصير بالخطأ والصواب خطأ لا ينبغي الوقوع فيه .

ونحن نعتبر هؤلاء جميعا مخطئين واليك البيان :

(١)

ولنبداً الكلام من نقطة الصفر ، لقد رأينا من قبل أنه ما من علم من العلوم التي احتاج الناس اليها لفهم الشريعة أو تثبيت لهم ضرورة لخدمتها الا تطور وحرر ونقح وألف وتوسع فيه على مدى العصور كعلم

انبلاغة والنحو وفقه اللغة وعلم الحديث وعلوم التفسير وعلوم القراءات ، فكيف لا يوجد علم الفقه وعلم التوحيد وعلم التصوف وعلم أصول الفقه أى علم قواعد استنباط الأحكام الشرعية ؟ أمن المعقول أن فى ذلك كله ؟ أمن المعقول أن يتطور علم النحو ولا يتطور علم أصول الفقه أى علم قواعد استنباط الأحكام الشرعية ؟ أمن المعقول أن يوجد ويتطور علم البلاغة ولا يوجد ويتطور علم الفقه وهو الذى يمثل الحاجة اليومية للمسلم ؟ أمن المعقول وأئمة الضلالة بدأوا يطرحون أفكارهم الضالة منذ عصر الخلفاء الراشدين ثم لا يتصدى لذلك علماء الأمة وبالتالي ألا يوجد علم التوحيد ؟ أمن المعقول ألا يتطور هذا العلم رغم كل ما مر على هذه الأمة ورغم كل ما طرح على أرضها من أفكار ؟ أمن المعقول ألا يوجد علم التصوف وألا يتطور وهو علم الأخلاق الإسلامية وعلم التربية النفسية عند المسلمين ؟ ترى لو أن قائلًا قال اليوم : ان علينا أن نترك علم النحو بحجة أن علم النحو يحول دون دراسة اللغة العربية فى نصوصها الأولى فماذا نقول له ؟ ألا نقول له ان هذا ضرورى وهذا ضرورى ولهذا محله ولهذا محله ؟ •

لقد تفرع عن الكتاب والسنة علوم كثيرة كلها ضرورية ، وكلها اقتضتها طبيعة سير هذه الأمة التاريخى ، والتحقيق طيب وللاختصاص فى هذه الشريعة محله ودوره فى الاتقان والاحكام •

ان حفظ النصوص علم ، ومعرفة قواعد الاستنباط علم • وقد يشترك الملايين فى شئ من هذا ، ولكن ملكة الاستنباط والقدرة عليه معنى زائد على العلم وهبة خاصة من الله ، للجهد البشرى فيها نصيب ، وقد أشارت النصوص الى مثل هذا قال عليه السلام : « قرب مبلغ أوعى من سامع » وقال تعالى : « **لعلمه الذين يستنبطونه منهم** ٥٠ » (١) ذاك فى فقه النصوص وهذا فى فقه المواقف اليومية ثم تأتى بعد ذلك القدرة على تطبيق النصوص على المسائل المستجدة ومعرفة النصوص التى تدخل تحتها هذه المسائل •

ونجد فى تاريخنا الكثير الموضح لهذه المعانى • نجد الشافعى مثلا يستخرج من مثل حديث « يا أبا عمير ما فعل النغير » أحكام ما يزيد

(١) النساء : ٨٣ •

على ثلاثين مسألة حياتية وزاد بعضهم على ذلك حتى أوصلها الى الستين ونجد المحدث يحدث الفقيه بالحديث ثم يأتى يسأله عن حكم مسألة فيجيبه فيسأله من أين أخذ حكمها فيقول من الحديث الذى حدثتني البارحة ، وأمثال ذلك كثير ومن ثم كان بين الصحابة العالم والأعلم . والمرجع فى بعض القضايا ، فالأعلم بالفرائض زيد ، والأعلم بالقرآن أبى ، والأعلم فى أحكام المال عمر ، ولما سئل على رضى الله عنه عما إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم خصهم بشيء من العلم نفى ذلك إلا أن يكون فهما فى كتاب الله يؤتاه الله من يشاء من عباده وبعض أحكام مكتوبة فى صحيفة أنشأها إليها الامام على رضى الله عنه .

ان هناك أئمة أجمعت الأمة على أنهم فى الذروة من ملكة الاستنباط ، وقد سلمت الأمة لهم بذلك . ومن قواعد علم الجرح والتعديل أن هؤلاء الأئمة تجاوزوا القنطرة وما قيل فيهم من جرح متعصب أو حسد معاصر أو رأى ضيق أفق فذلك لا يجرح بهم ولا يؤثر على الثقة فيهم ولا يطعن فى ميزاتهم . أما التعصب لهم أو لمذاهبهم فنقول فيه :

التعصب المذهبى ان كان كآثر عن قناعة مطلقة فى قضية بأنها الحق وبالتالي أن يتمسك بها صاحبها قولاً وعملاً ويدافع عنها بمنطق الحق والعدل لا بمنطق الهوى ، وبمنطق الاخلاص لا بدافع دنيوى ، وبروح الاخوة الاسلامية لا بروح الفرقة الكافرة ، فذلك لا حرج فيه بل ذلك الذى عليه الصحابة ولكن أن يضيق الانسان واسعا بأن يسفه من ليس على رأيه ويضللهم ويجهلهم فى قضية للاجتهاد فيها محل ، فذلك الخطأ كل الخطأ فان الشافعى يقول : « أجمع العلماء على أن الله لا يعذب فيما اختلف فيه العلماء » . والتعصب للمذهب كآثر من آثار الثقة بعلمائه وقواعده فى الاستنباط وكآثر من آثار الثقة بهذه الأمة التى أجمعت خلال العصور على احترام المذاهب الأربعة واحترام أئمتها هذا التعصب الذى لا يرافقه كراهية للمذهب آخر ولا سوء أدب معه بل الاحترام والتقدير ، فذلك لا حرج فيه وأن يأخذ الانسان بوجهة نظر غير مذهبه كآثر من آثار تحقيقه هو أو تحقيق من يثق به بأن القول الأقوى مع غير مذهبه فهذا كذلك لا حرج فيه وإذا رغب العالم البصير بوضع النصوص مواضعها أن يأخذ الفتوى والعمل من النصوص مباشرة فذلك كذلك لا حرج فيه .

والتدرج الذى دل عليه الأستاذ البنا مسلمى عصرنا فى الدراسة
الفقهية هو أن يبدأ الإنسان بدراسة الفقه على أصول مذهب ، ثم يحاول
التعرف على أدلة امامه ، ثم يحاول الارتقاء الى أن يكون من أصحاب
النظر بالنصوص ، والوقوف ضمن حدود هو الذى لا ينبغي تجاوزه ،
وهو الذى يزل فيه الكثير فلا يعرفون أن يضعوا الأمور مواضعها ،
وما أجمل أن يكون الانسان محبا للحق فلا تدفعه عصبية لحق أن يرفض
حقا آخر .

هذا كله نقوله ونقول معه :

ان علينا أن نحذر استغلال البداية الصحيحة للوصول الى نهايات
خاطئة كاستغلال الخوارج فكرة لا حكم الا الله ثم البناء عليها ما لا يتفق
معه . وكاستغلال طوائف الباطنية التى تدعى التشيع لآل البيت فكرة
حب آل البيت ثم البناء عليها ما يهدم الاسلام كله وكاستغلال فكرة
ضرورة التحقيق لنسف المذاهب الفقهية .

أن نحقق بعض المسائل أو أن نحقق كل المسائل اذا كنا نستطيع
التحقيق ، هذا شئ طيب ولكن أن يدعى أحد لنفسه مقام التحقيق المطلق
وينكره على غيره فهذا خطأ ، ثم أن يحقق الانسان فهذا شأنه ولكن أن
يدعو الأمة الى نبذ تحقيق أهل التحقيق فهذا خطأ .

وكما أن علينا أن نحذر استغلال فكرة البداية الصحيحة والبناء
الخاطيء عليها فى اطار الأحكام العملية أو الاعتقاد ، فعلى أن نحذر
كذلك استغلال هذه الفكرة فى الاطار السياسى والاجتماعى كاستغلال
بعضهم فكرة أن الاسلام ينصر الفقراء وينصفهم ثم يحاولون تحت هذا
العنوان أن يخضعوا الاسلام ومفاهيمه لتصورات اقتصادية كافرة .

يوجد من يقول : ان أئمة الاجتهاد على الرأس والعين ولكننا لا
نقبلهم أوصياء على دين الله . ولا أدري ماذا يعنى بكلمة الوصاية سوى
أنه يريد أن يظهر عدم قبوله لفهوم هؤلاء على أنه حق مطلق . الا أنه
من خلال الحوار مع هؤلاء يتبين أنهم فى الحقيقة لا يفعلون سوى
أنهم ينقلون الثقة ممن يستأهلها ويعطونها لمن لا يستأهلها وهذا خطير ،

ومع هذا فالشأن شأنهم ، ولكن التشكيك بفقه المذاهب يعنى أن يمشى الناس على أهواء أنفسهم فى القضايا المشتبهة لأن أحدا ما ليس قادرا فى عصرنا أن يجيب على عشرات آلاف المسائل التى استجدت خلال العصور .

انى أتحدى كل من يرفض المذهبية والتفقه عليها ، أن يستطيع أن يجيب على آلاف الأسئلة من خلال دراسته لنصوص الكتاب والسنة فقط دون الرجوع الى مذاهب أهل الاجتهاد لا لأن الكتاب والسنة ناقصان بل لأن الكتاب والسنة وضعا قواعد الاجتهاد للمسائل التى لم يرد بها نص صريح وعلى ضوء هذه القواعد تفهم المسائل المتجددة خلال العصور على امتداد الزمان والمكان وهذا الذى فعله أئمة الاجتهاد وتلاميذهم مستخدمين فى ذلك قلوبا لربها مخلصا وعقولا آفاقها واسعة .

والذى لا يقبل ما قلته فليجرب هذه التجربة : ليحاول من خلال الآيات القليلة الواردة فى علم المواريث ومن خلال نصوص السنة الواردة فى هذا العلم أن يجيب على مجموعة المسائل التى يمكن أن تتصور فى واقع الحياة نفسه ، فاذا عجز فليرجع الى كتاب جامع لعلم الفرائض على مذهب من المذاهب فاذا وجد أن بإمكانه الآن أن يجيب ، ثم اذا وجد أنه ما من مسألة فى هذا الكتاب الا ولها دليلها الشرعى ، فليعرف قصور نظره . وما قلناه فى موضوع الفرائض نقوله فى قضايا الطلاق والحج والصلاة والطهارة وغير ذلك من أبواب الفقه . ويقول بعضهم : اننا لا نجد هذه الكتب تذكر الدليل ولذلك نحن نرفضها . ونقول : ان هذا بعد عن الانصاف . فما من مذهب الا وفيه عشرات الكتب التى تذكر المسألة ودليلها ومن ثم نجد المؤلف الواحد فى المذهب الواحد يبلغ عشرات المجلدات ، ولكن للاختصار يؤلف علماء المذهب كتابا عارية عن الدليل اعتمادا منهم على أنه يوجد فى المذهب كتب الدليل . ومن أجل الاختصار . انك تجد الكتاب الذى يحوى عشرات الآلاف من المسائل فى مئتى صفحة فلو أن هذه المسائل ذكر بجانب كل منها دليلها ومناقشة الآخرين فى أدلتهم لبلغ حجم مثل هذا الكتاب ألفى صفحة وعندئذ من يقرؤه ؟ ولأمر ما نرى بعض الناس يناقضون أنفسهم فقد رأيت بعض المؤلفين الذين ينتشدون فى الإنكار على دراسة شرعية بلا دليلها قد ألف رسالة فى عرض أفعال الصلاة المسنونة بأدلتها ثم بعد فترة صدرت

رسالة مختصرة لهذه الرسالة تشرح أفعال صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا ذكر دليل اعتمادا على أن الأدلة قد ذكرت في رسالة مفصلة أخرى ، وكان هذا خلال سنين ، ليس هذا هو عين ما حدث في كل مذهب ولكن خلال عصور متطاولة ؟ وقد طرح بعضهم فكرة وبنوا عليها وهي أن تدوين الحديث والاحاطة به جاء متأخرا عن عصر الأئمة أو عن عصر بعضهم ففات بعضهم الكثير ، ونحن في هذا العصر نفوقهم علما واحاطة ، اذ اكتمل ما لم يكتمل لهم وهذا خطأ ، اذ أن أحاديث الأحكام محدودة أصلا ولو أنك نظرت في أي كتاب جامع لأحاديث الأحكام كبلوغ المرام أو المنتقى أو الالمام لما وجدت الا مجلدا صغيرا ، وقسم كبير منه حوله أخذ ورد كثيران • ثم ان المسائل التي تعرضت لها أحاديث الأحكام مسائل مطروحة بقوة اذ أنها يحتاجها كل انسان في الغالب فهي لا تغيب على المتتبع سواء في العصر الأول أو فيما بعده ، فكيف تغيب عن كبار الصحابة ومجتهديهم كابن مسعود الذي اليه مرجع مذهب الحنفية فاذا فات حديث مجتهدا من المجتهدين فانه لا يفوته مثله ، ثم لنفرض أن حديثا قد فات اماما فان تلاميذ مدرسته قد اطلعوا على ما استجد جمعه في الكتب بعد ذلك ، ومن ثم فقد أكملوا صرح مذاهبهم على ضوء ذلك ، ومن ثم نجد أن كثيرا مما ذهب اليه امام المذهب قد أفتى أصحابه أو من جاء بعدهم من مدرسته بما يخالفه نجد هذا مثلا في فقه الحنفية في أبحاث الأوقاف وغيرها • والدليل على ذلك أنه ما من حديث موجود في كتب أهل الحديث الا ونجد أن كل مذهب من المذاهب نظر في الحديث وقال رأي فيه ، والدليل على ذلك أنه ما من حديث من هذه الأحاديث الموجودة في كتب السنة الا ونجده في كتب كل مذهب اما في معرض اعتماده أو في معرض مناقشته من اعتمده فاذا كان الأمر كذلك فان الأمر لا كما يصوره هؤلاء •

فاذا وصل الأمر الى هذا الطور من النقاش تجد بعض الناس يوجهون الكلام توجيهات أخرى :

فهم اما أن يظرحوا بعض المسائل التي ذكرها مذهب من المذاهب مما يتبادر الى الذهن انكاره ويسخروا من المذهب نفسه وينددوا بما ذكر على أنه اجتهاد سخيف •

واما أن يشكوكوا بأصول مجتهد من المجتهدين واما أن يعرضوا أدلة مسألة ما من المسائل ثم يحاولوا البرهان عليها من السنة الصحيحة وبالتالي فإن من خالفها من المجتهدين مخالف للسنة الصحيحة وبالتالي فاتباعه ضلال واما أن يطرحوا فكرة ما يترتب على الخلاف من تمزيق لوحدة الأمة الإسلامية واما أن يحاولوا ذكر آيات ويحملوها على غير محلها الصحيح وكل ذلك ينبغي أن يناقش مناقشة هادئة لأن الأمر لابد فيه من التفصيل والدليل وهذه رسالة لا تريد أن تكتفى بالعمومات والكليات .

(أ) انه من العجيب أن تصبح الميزات مثالب . ان الفقيه مهمته الجواب على كل مسألة وقعت أو يمكن أن تقع سواء أكانت حادثة شاذة أم عادية والانسان عندما يقع في ورطة يفتح كتاب الفقه ليجد جوابها فاذا لم يجد جوابها يعتبر ذلك قصورا . والمفتي عندما يستفتى يبحث في كتاب الفقه عن الجواب فشيء عادي أن تذكر كتب الفقه كل صورة وأن تجيب عليها هذه ميزة وليست عيبا وأن الذين يظنون أن مثل هذا عيب مخطئون خطأ كبيرا . انه لمن الفخر أن نجد كتبنا أجابت على ضوء التريعة عن كل حادثة مهما كان نوعها ومن ثم تجد في الكتاب الواحد من كتب الفقه عشرات الآلاف من المسائل منها ما يقع كل يوم ويحتاجه كل انسان ومنها ما يقع في العصر مرة ويحتاجه واحد من أهل العصر وليس في ذلك الا الخير على أن المؤلفين لا ييخلون أن يؤلفوا لكل طبقة ما يناسبها وما يسعها .

(ب) أما محاولة التشكيك بالقواعد الأصولية لانام من الأئمة فتلك قضية لم يعد لها محل بعد أن أجمعت الأمة على قبول المذاهب الأربعة أصولا وفروعا ومع ذلك فلا بأس أن تعرض نموذجا أو أكثر يتبين فيه خطأ هذا التشكيك وأنه لا يقوم على أساس :

— مما يثيره بعض الناس مسألة تعارض القياس مع الحديث الصحيح فيدعون أن مذهب الحنفية يقدم القياس على الحديث الصحيح ثم يبدأون في اثارة زوبعة حول هذا الموضوع وذلك كله خطأ فلا هم فهموا القياس هنا ولا هم أنصفوا مذهب الحنفية في هذا الموضوع . فالحنفية كغيرهم يقدمون النص على القياس وهم كغيرهم يقولون بأن ما ورد على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه فكيف يعطلون النص بحجة القياس . ان

المسألة ليست كما فهمها هؤلاء . ان المراد بالقياس هنا هو ما نعبر عنه بروح الشريعة وقواعدها العامة المجمع عليها فعندما يأتي نص هو رواية آحاد وان كان صحيحا ولكنه يخالف القواعد الشرعية العامة التي انبثقت عن نصوص كثيرة فعندئذ نتوقف في موضوع هذا النص وندرس على ماذا نحمله لأنه ليس من المعقول أن ننقض قواعد الشريعة برواية انسان قد يهيم وقد يخطيء وقد تلتبس عليه الأمور . وهذا الذي قاله الحنفية ليس موقفا خاصا بهم بل هو موقف ورثوه عن الصحابة رضي الله عنهم هذه عائشة رضي الله عنها ذكر عندها ما يقطع الصلاة فذكر الكلب والحصار والمرأة فقالت : « لقد شبهتمونا بالحمير والكلاب والله لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي واني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة فتبدو لي الحاجة فأكره أن أجلس فأؤذيه صلى الله عليه وسلم فأئسل من قبل رجله » هذه رواية صحيحة نرى فيها كيف أنها رضي الله عنها رفضت رواية آحاد عندما خالفت الروح العامة للشريعة والقواعد العامة المعروفة بها . وهذا عمر رضي الله عنه يقول في الحادثة التي رواها مسلم والترمذي : عندما ادعت فاطمة بنت قيس أنه عليه الصلاة والسلام جعل لها النقطة والسكنى وهي مطلقة ثلاثا يقول عمر : « كيف نترك كتاب ربنا لقول امرأة » وفي رواية مسلم وغيره : « لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لعلها حفظت أو نسيت » .

فموقف الحنفية في شأن ترك خبر الآحاد اذا عارض القواعد العامة لا يزيد على مثل هذه المواقف من الصحابة ثم ان هذا عندهم ليس على اطلاقه بل له قواعده الدقيقة وضوابطه الكثيرة وهو موقف لا تعطى حقوقه الا لامام مجتهد مستوعب . أما الذين يتصورون أن الحديث الصحيح حكمه حكم المتواتر في اعطاء اليقين فهذا غلط كبير . هذا الامام مسلم يروى حديث أبي هريرة الذي يرفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن خلق السماء والجبال . . و . . وان هذا كان يوم كذا وهذا كان يوم كذا . وهذا ابن كثير يقول : هذا الحديث ليس حديثا نبويا بل هذا مما سرى الى أبي هريرة من كعب الأحبار ثم حدث غلط ووهم فتنسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذه الكتب الستة تروى قوله عليه الصلاة والسلام : « ان كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس » وهذه عائشة رضي الله عنها تقول في رواية صحيحة عنها : « والذي أنزل القرآن على محمد صلى الله عليه

وسلم ما قالها رسول الله قط انما قال : « كان أهل الجاهلية يتطهرون من ذلك » • فهذه عائشة تنتهم رواية الحديث بالوهم والغلط في النقل وعلى كل حال فموقف الحنفية من الحديث الصحيح اذا عارض قواعد الشريعة وروحها العامة ليس منكرا بل هو موقف تجد عليه الصحابة • فالانكار عليهم انكار على الصحابة أنفسهم •

— مما ينكره أمثال هؤلاء على الحنفية تفريقهم بين رواية الصحابي المجتهد وبين رواية الصحابي غير المجتهد وهو انكار في غير محله لأن غير المجتهد قد يسرى اليه معنى خاطيء فلأن يخطيء في حمل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يروي به بالمعنى فذلك شيء ممكن عقلا : أخرج الستة ما يلي : قال أبو بكر بن عبد الرحمن سمعت أبا هريرة يفص يقول في قصصه : من أدركه الفجر جنبا فلا يصم فذكرت ذلك لأبي فأنكره فانطلق وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة فنسألهما عن ذلك فكلتاها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح جنبا من غير حلم ثم يصوم فانطلقنا حتى دخلنا الى مروان فذكر ذلك له عبد الرحمن فقال مروان : عزمت عليك ألا ما ذهبت الى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول ، فجئنا أبا هريرة فذكر له عبد الرحمن فقال أبو هريرة : أهما قالتاه لك ؟ قال : نعم • قال : هما أعلم ثم رد ما كان يقول الى الفضل بن عباس فقال : سمعت ذلك من الفضل ولم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم فرجع أبو هريرة عما كان يقول •

صحيح ان الرواية لا تذكر أن أبا هريرة عزا رأيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن الخطأ في الحكم وارد وبالتالي يمكن أن يسرى ذلك الى الرواية نفسها وكم من حديث مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول علماء الحديث فيه الأصح أنه موقف على الصحابي •

ومما يثيره بعض الناس ضد الحنفية أن الحنفية يعتمدون الحديث الضعيف اذا وافق القياس أو قواعد الشريعة وليس هذا عيبا بل القياس وحده كاف وكذلك قواعد الشريعة فالحديث الضعيف اذن في هذا المقام يستأنس به استئناسا ثم ان القاعدة أن الحديث اذا أخذ به امام مجتهد يعتبر أخذه له تقوية له من وجهة نظره ودعك من قول من يقول : ان اماما مجتهدا يمكن أن يكون جاهلا في الحديث الشريف • ان هذا القول قول انتشر في بيئات بعيدة عن قلب العالم الاسلامي القديم بعد

مئات السنين من وفاة الأئمة وليس هناك كتاب معروف قبل ذلك ذكر مثل هذا الخطأ الكبير فهى فكرة عامية المصدر غريبة عن التحقيق ولست فى هذا المقام بمبتغى تجريح أحد من المسلمين كائنا من كان بل هو الدفاع السريع من أجل تعميق الثقة بسلف هذه الأمة وما أجمعت عليه فى عصور كثيرة تحقيقاً لقوله تعالى : « والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم » (١) .

(ج) وأعجب طرق التشكيك أن بعض الناس يأتون الى مسألة خلافية فيقيمون الدليل من السنة الصحيحة على وجهة نظرهم فيها ثم بقفزة واحدة يصلون الى أن من خالف هذا رأى لا دليل له من السنة وأنه وأنه .. ونحن لا ننكر أن يختلف الناس ولا ننكر على أحد اعتمد قولاً تشهد له النصوص وذهب اليه امام مجتهد ولكننا نقول : هذا التشكيك فى غير محله ويكفى لإبراز بطلان مثل هذا الطريق أن نضرب مثالا :

ان أبرز قضية على الإطلاق يطرحها هؤلاء فى معرض الوصول الى النتيجة التى يتوخونها هى قضية قراءة الفاتحة وراء الامام اذ يرى فقهاء الحنفية وآخرون غيرهم أن المأموم لا يقرأ وراء الامام حتى الفاتحة ولنر هذا النص الصحيح :

روى مسلم فى صحيحه والامام مالك فى موطئه والترمذى والنسائى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهى خداج — ثلاثا — غير تمام فقليل لأبى هريرة انا نكون خلف الامام فقال : اقرأ بها فى نفسك .. » لاحظ أن سامع الحديث قال : انا نكون وراء الامام وأن أبى هريرة قال : اقرأ بها فى نفسك مما يدل على أنه كان معروفاً مشتهراً أنه لا قراءة للمأموم وراء الامام وأبو هريرة نفسه لم ينكر ذلك بل قال اقرأ بها فى نفسك والقراءة فى النفس تعنى القراءة فى القلب أى استعراض المعانى فى الذهن ولا تعنى قراءة اللسان أليس هذا وحده دليلاً للحنفية فيما ذهبوا اليه ولكن الحنفية ليس هذا هو دليلهم الرئيسى بل عندهم الأدلة الكثيرة على ما ذهبوا اليه ولكنه مثال كاف للمنصف للتدليل على أن

(١) الحشر : ١٠ .

أئمة الاسلام العظام ما قالوا قولاً بلا دليل وأن الأئمة عندما وثقت بهم كانت ثقتها في محلها .

(د) وأما الذين يحاربون المذهبية بحجة الوحدة الاسلامية فهؤلاء نقول لهم : ان المذهبية نفسها لا تفرق ولكن التطبيق الخاطئ للمذهبية هو الذى يفرق وهذا ليس حله بالالغاء ولكن حله بالتوعية والتعليم والتربية ونقول : ان وحدة الأمة الاسلامية التشريعية موجودة في حال قيام الحكم الاسلامي لأن الامام أو نائيه يستطيع أن يتبنى قانوناً موحداً لقطر أو لمجموعة الأقطار ويفرضه على الأمة ثم أن ما وصلت اليه الأمة من اعتماد المذاهب الأربعة هو أضيق صور التشتت وبدون ذلك يكون عندنا ملايين المذاهب وهو موضوع تحدثت عنه من قبل .

وبانصاف وتجرد وعرض للواقع كما هو نقول :

الملاحظ أن هؤلاء الذين يحملون على مذاهب الأئمة المجتهدين وعلى من يأخذ بها ويفتى على تحقیقات أهلها يبسلبون أمثال أبي حنيفة والثافعى ومالك وأحمد حق الاجتهاد ويعطونه للعامة ولو أن أحداً استفتى أمثالهم وأمثال أتباعهم فاجتهدوا وأجابوه لم يروا في ذلك نكراً ويقيمون النكير على من استفتى أبا حنيفة أو الثافعى أو مالكا أو أحمد أو ليس هذا غلطا كبيرا ؟

(هـ) ويذكر بعضهم في هذا المقام بعض النصوص كدليل على وجوب ترك المذهبية من مثل قوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (١) وهذا حمل للنصوص على غير محلها إذ كل من الأئمة المجتهدين يحاول أن يصل الى حكم الله والرسول ويعطيك خلاصة تحقيقه . وفي كتابنا « جند الله ثقافة وأخلاقاً » مزيد بيان في هذا الشأن فليراجع .

على أن المذهبية الفقهية قد طرأت عليها طوارئ وعرضت لها عوارض فأصبحت — بدلاً من أن تكون لصالح الحياة الاسلامية — عامل تعقيد فيها في بعض الظروف بل أصبحت ذات مضمون مريب لأصحابه وللناس وتكلم أصحابها في بعض الأحوال كلاماً أخرجهم عن الاعتدال

«الأصيل في الحياة العملية ومن صور ذلك أنك تجد فقيها إذا طوّل بالدليل ثار بدلا من أن يعتذر عن جهله أو يتحدث عن أن الثقة بالتحقيق المذهبي الذي تأكد خلال العصور جعلت عند المتأخرين اهمالا في دراسة فقه الدليل والمسألة تراجع أدلتها على كل حال ويلفت النظر الى مظنة وجود الدليل ، أو يعدّ بالجواب في جلسة أخرى لأنه لا يستحضر الجواب أثناء الكلام .

ومن صور ذلك أنك تجد الانسان لا يعرف شيئا عن فقه شافعي أو حنفي ولكن بحكم أن أباه كان حنفيا فانه لا يقبل الا فتوى حنفية أو لا يتعلم الا فقه الحنفية ولو لم يتيسر له فقيه حنفي ولو بقي جاهلا طوال حياته مع أن العلماء قالوا : ان العامي مذهب مذهب مفتيه ، وقالوا : ان العامي لا مذهب له والعامي في هذا المقام اما غير المجتهد واما غير العالم الفقيه البصير في مذهب وأدلتها وأصوله والمقتنع بذلك كله على أنه هو الاجتهاد الحق فأين هذا الآن ؟ انك قد لا تجد في القطر الواحد الا أفرادا هذائهم في كل مذهب .

ومن صور ذلك أنك تجد انسانا وصل الى درجة في العلم تسمح له أن يتأمل ويدرس ويعرف قوة الدليل وبالتالي فهو من خلال دراسة مستفيضة لشيء ما يستطيع أن يدرك ما اذا كان قول امامه ضعيفا أو قويا من حيث الدليل ومع ذلك فانه لا يستبيح حتى في خاصة نفسه أن يسير على ما ترجح لديه دليله مع أنهم ذكروا كما نقل الطحطاوي في حاشيته : « لكن قالوا ان الانسان يجوز له العمل بالقول الضعيف في خاصة نفسه اذا كان له رأى بل بالحديث الثابت صحته وان لم يقل به امامه كما ذكره البيري في شرح الأشباه » فاذا كانت المسألة كذلك : حتى القول الضعيف في المذهب يصح أن يأخذ به من كان له رأى اذا ترجح لديه فمن الخطأ اذن أن تبقى الأمور على مثل الصورة التي ذكرناها .

على أنه نحب أن يلاحظ المسلم معنى مهما وهو أن الثقة في المذاهب ليست في غير محلها إذ أن كل مذهب مر عليه عشرات الآلاف من المحققين والعلماء وفي كل مذهب من المحدثين واللغويين والمفسرين والمتكلمين والأصوليين ما أثبعتوا كل مسألة من مسائل المذهب دراسة وتنقيحاً وتحقيقاً وأقاموا الأدلة من خلال الأصول المعتمدة لديهم على صحة وجهة

نظرهم كما أقاموا الأدلة الكثيرة على صحة وجهة نظر مذهبهم فيما ذهب إليه من قواعد أصولية في الاستنباط فلا يظن ظان أذن أن ما ذهب إليه أئمة مذهب فيه شبهة ضلال لو سار فيه الانسان .

على أننا نفرق كذلك بين ما قاله امام مذهب أو مجتهد في المذهب أو مرجح في المذهب وبين ما يقوله مؤلف لم يصل الى مثل هذه الرتب في الاعتماد .

ونحن نرغب أن يتوسع المسلمون في فقه الدليل الا أنه كذلك نحب أن نذكر أن التسرع في الأحكام على أن مذهباً ما أخطأ أو ليس له دليل أو دليله ضعيف لا ينبغي أن يكون الا بعد مراجعة القواعد الأصولية للمذهب ورؤية مجموع أدلة المذهب في مجموع كتبه لأن كثيرين من المؤلفين يقتصرون على بعض أدلة المذهب دون أن يذكرها جميع الأدلة .

كما ننبه على شيء آخر وهو أن كثيرين من الناظرين متى رأوا رواية للبخاري أو مسلم حكموا وقطعوا أن الحق فيها ليس الا ، واحتقروا ما عارضها والأمر ليس كذلك فقد يكون في أحاديث غير البخاري ومسلم أحاديث أمتن سنداً وأقوى صحة من البخاري ومسلم ، وأئمة الحديث ما خرجوا عن كونهم أصحاب رأى ولم يلتزم واحد منهم أن يذكر كل رواية صحيحة ، بل ما ذكره البخاري من الأحاديث الصحيحة في صحيحه لا يخرج عن كونه واحداً من خمسة عشر من مجموع الأحاديث الصحيحة التي يحفظها هو وهذا يجعلنا نتأني في أحكامنا على قوة دليل مذهب أو ضعفه .

ثم ان علينا أن نلاحظ أن لكل مذهب رواياته الحديثية المعتمدة لديه والتي هي عنده في المكان الأعلى من الثقة ، فالمالكي يرى مجموع روايات مالك من الثقة في أعلاها والحنفية يرون أن سلسلة أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود أرقى من أي سلسلة أخرى بينما قد تجد بعض المحدثين يضعفها فعلياً ألا ننسى بعض الملابس التاريخية التي أوجدت خلافاً في التوثيق والتضعيف هذا مع ملاحظة أن علماء الجرح والتعديل وجد منهم من وثق كثيراً من أسانيد خاصة ببعض المذاهب وضعفها غيرهم كما أن علينا أن نضع في حسابنا أنه لا توجد مدرسة فقهية الا وهي امتداد لاتجاهات فقهية موجودة عند الصحابة كمدرسة

الحنفية في كونها امتدادا لمدرسة ابن مسعود وهذا يعطى أصحاب المدرسة ثقة خاصة في فقههم .

ثم ان علينا أن نلاحظ أن علماء الجرح والتعديل استفسروا على أن الأئمة رضوان الله عليهم قد تجاوزوا القنطرة في قضايا الجرح وإذا سرنا وراء هذا الموضوع حتى نهايته فان كثيرا من الروايات الضعيفة ترتفع الى درجة الحسن مباشرة .

ثم اننا اذا لاحظنا أن اعتماد الامام المجتهد لحديث وبناءه عليه برفع درجة هذا الحديث مباشرة اذ أن الامام اذا لم يصح لديه الحديث فانه لا يعتمد عليه أصلا فلم يعتمد عليه وبين عليه الا وهو معتمد عنده والأئمة كلهم عدول اجتمع لهم العلم مع الورع مع ملكة الاستنباط ، هذا كله نذكره ليتأنى الدارس والباحث في الحكم على قوة دليل مذهب وليعذر من استمر على الأخذ بوجهة نظر مذهب .

وقد وقفنا هذه الوقفة في الدفاع عن المذاهب لأسباب منها : أن وجود المذاهب الفقهية المتعددة هو وحده يسع الأمة الاسلامية وهو وحده الذى وسعها خلال العصور ومنها : أن الحكومات الاسلامية المتتابعة خلال العصور كان هذا دأبها وهو الذى وسعها ولا يسع أى حكومة اسلامية في الحاضر والمستقبل الا أن تعتبر مجموع الفقه الاسلامى محل اعتمادها ليسع ذلك احتياجات الزمان والمكان .

ومنها : أن تعقيد الحياة المعاصرة قد زاد لدرجة أن نفس أقوال الأئمة السابقين بمجموعها أصبحت تضيق عن الاحاطة بها فكيف يسعها ما دون ذلك ؟ ومنها : أن التربية الاسلامية اذا لم تكن كذلك فان شقاقت المسلمين في الحكم وخارج الحكم تكون لا نهاية لها ، والصراعات داخل المجتمع الاسلامى وفي دولته تكون على أشدها بحجة الدليل الأقوى . ولقد قال فقهاء المسلمين بأن للامام أن يختار القول الضعيف ويفرضه على الأمة كقانون ولا شك أن الاختيار والفرض ليس اعتباريا وانما هو خاضع لمجموعة قواعد أولها : أن لا يكون الاختيار أثرا عن هوى ..

ومنها : أن من خطتنا أن نحى التراث الفقهى كله لهذه الأمة وأن نطلق باب الفتوى على مصراعيه على ضوء أقوال أئمة المذاهب بحيث

فتترك للمناقشات الفقهية ولحرية الاعتماد الشخصية مداها ما دامت هذه أقوال مجموعة أئمة المسلمين دون تدخل من قبل أى سلطة الا فى الحدود التى تضطر فيها الى فرض قانون •

ومنها : أن نقطع الطريق على الدعاوى التى يمكن أن يدعيها كل انسان بأنه هو ذروة التحقيق فنحن لا نمنع أحدا أن يدعى ولكن لن نعطيه وحده فرصة الكلام • ان أخشى ما نخشاه أن يقتتل المسلمون وينقسموا على أنفسهم بسبب اعتماد رأى فقهى • فمن الآن نقول لكل مسلم أن الدولة الاسلامية تعتبر كل الآراء الفقهية ملكا للأمة الاسلامية ، والامام بمجلس شوراه سيعتمد الرأى الذى يراه صالحا لزمن ما أو لمرحلة ما والذين سيثيرون على هذا المبدأ فليثيروا من الآن ، والحجة قائمة لنا عليهم ولكن أى تشويش فى حالة قيام السلطة على اعتماد أى رأى فقهى من قبل الامام ومجالس الشورى سيقطع الطريق عليه الا اذا بقى فى حدود اعلان وجهة النظر والمناقشة الحرة والنزيهة والقضية هذه قضية مبدئية نعتبرها بديهية فى تربيتنا للمسلمين وفى سيرنا • يقول المرشد الشهيد رحمه الله :

« ورأى الامام ونائبه فيما لا نص فيه وفيما يحتمل وجوها عدة وفى المصالح المرسله معمول به ما لم يصطدم بقاعدة شرعية وقد يتغير بحسب الظروف والعرف والعادات » •

ويقول : « والخلاف الفقهى فى الفروع لا يكون سببا للتفرق فى الدين ولا يؤدى الى خصومة ولا بغضاء ولكل مجتهد أجره ولا مانع من التحقيق العلمى للنزيه فى مسائل الخلاف فى ظل الحب فى الله والتعاون على الوصول الى الحقيقة من غير أن يجبر ذلك الى المراء المذموم والتعصب » •

* * *

لقد ترتبت فوائد كثيرة على وجود ما اشتهر بالحركة السلفية من كونها أعادت علم الحديث حيا وحركت علم دليل الأقوال الفقهية بعدما اندثر وأرجعت الأمة الى الصلة القوية بالكتاب والسنة وأعادت الحيوية الى دراسة النصوص وأحدثت نهضة علمية وقامت بسببها أكثر من حركة جهادية أو دولة اسلامية كل ذلك يقال بالنسبة للحركة السلفية ككل ، ونحن حريصون على أن تزداد ايجابيات الحركة السلفية ، ولكننا

في الوقت نفسه نقول : ان هناك سلبيات قد وافقت أو وجدت عند بعض أبناء هذه الحركة وخاصة فيما له علاقة بالفقه الاسلامي ومذاهبه .

فالملاحظ فيما له علاقة بهذا أن الناس الذين حسبوا على الحركة السلفية أو بعض هؤلاء الناس وهم من أعلام هذه الحركة لم يواتهم التوفيق فيما ذهبوا اليه في كثير من كلامهم ومن ثم فإن كثيرا من الناس لم يروا أن الانتقال من فقه المذاهب الى فقه هؤلاء له مبرراته به ان كثيرا من الأغلاط التي وقع فيها هؤلاء عمقت عند المذهبيين فكرة المذهبية ورأوا أن فتاوى منضبطة ، احتمال الخطأ فيها ضعيف خير من فتاوى الخطأ فيها متحقق ومن أجل البيان فقط سأنقل مجموعة من انفتاوى أو الآراء التي طرحها رجال يعتبرون أعلاما في السلفية وأنا لا أنقل هذه النقول الا لبيان الأسباب التي ترجح الفتوى المنضبطة على الاتجاهات غير المنضبطة في الفتوى .

* * *

١ — من المعلوم أن الأمة لم تنزل منذ وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحج اما قارئة أو متمتعة أو مفردة ولا خلاف في جواز هذا أو هذا أو هذا وانما الخلاف أي هذه أفضل ، فالحنفية يرون القرآن أفضل ، والحنابلة يرون التمتع لأنه السنة والملكية يرون الافراد لأنه تمحيص النية للحج أما أن يكون واحد ممن يفعل هذا أو هذا أو هذا آثما فهذا لا يقوله أحد وقد روى لى من أثق بنقله أنه عندما كان حاجا مع أحد أعلام الاتجاه السلفي أنه قال له : انه لا يشك في اثم الذي لا يحج متمتعا ولكنه متردد في بطلان حجه ثم أخرج قائل هذا الكلام رسالة تحدث فيها عن بطلان حج غير المتمتع ثم بلغنى أنه تراجع .

٢ — من المعلوم أن اجماع المسلمين منعقد على أنه اذا تبين الفجر في رمضان فقد حرم الطعام وهذا الاجماع مستنده الآية والأحاديث القطعية الدلالة على ذلك ولا يعارضه الا نصوص اما مطعون فيها أو تحتل أكثر من وجه وبعض أصحاب هذا الاتجاه يفتون بجواز الأكل بعد الفجر مفسدين على المسلمين عبادة الصوم كلها . فأى اجتهاد هذا الاجتهاد ؟

٣ — حدثنى من أثق بنقله أن أحد كبار السلفية أفتى بأن الانسان لو دخل الصلاة وهو على غير وضوء ناسيا ثم تذكر أثناء الصلاة أفتى

هذا الرجل بأنه في هذه الحالة يذهب ويتوضأ ويكمل صلاته أى أن صلاته الأولى جائزة • فهل هذه فتوى ؟

أفتري أن مثل هذه الفهوم هي التي يجب أن ترجع اليها الأمة أو لا ترى أن عذر الأمة واضح في أن تبقى مستمرة على فتاوى أئمتها الكبار وهي معذورة في ذلك لأنها ما دامت على فتاوى هؤلاء الأئمة فإنها لا تقع في فتوى ظاهرة الخطأ • إذ أن أبرز مظهر من مظاهر فتاوى الأئمة أن فقهم دقيق تلاحظ به كل النصوص ويبين على فهم ثابت وملكة دقيقة لا تهمل شيئاً الا وقد أعطته محله من الاعتبار • ان الفتوى المحررة من أهلها خير من الفتوى التي لم يجتمع في صاحبها ما لا يؤهله لها •

(ب)

وان الذين يحاربون التصوف باطلاق مخطئون :

اننا عندما نقرأ الكتاب والسنة نجد كلاما كثيرا عن القلب والايمن والذوق وأمراض القلوب والنفوس وعن دواء الأمراض ونجد كلاما عن صمم القلب وعماء وعن سلامته وتقواه وعن النفس البشرية عن زكاتها وفجورها وعن أمثال هذه المعاني • فنشأ عن ذلك علم مستقل له علاقة بكل حيثيات هذه القضايا وما ينبثق عنها وكان هذا العلم هو علم التصوف والسلوك فليس من المستغرب أن يوجد هذا العلم بل المستغرب ألا يوجد إذ دأب علماء المسلمين أن يكتبوا في كل موضوع على حدة • فيضغوا الشيء مع نظيره ومثيله ويشرحوا ويفصلوا ويجيبوا على كل سؤال له علاقة في هذا الموضوع ومن ثم وجد العلم وتطور وحدث له ما يحدث لكل علم من التصدى له ممن ليس من أهله ومن التأليف فيه ممن يتقنه أو لا يتقنه ومن منحرف فيه ومن مستقيم واذ كان هذا العلم هو العلم الذي له علاقة بالقلوب والأرواح والذوقيات والكشوفات التي تحدث عادة اذا وجدت أسبابها كما سنرى من خلال النصوص واذ أصبح هذا العلم علما على العباد والزهاد فقد أصبح لأهله في كثير من العصور في قلوب الناس مكان ومكانة فاندس فيه كثيرون ودس من خلاله كثير وخدع بسببه الكثيرون وهذا واقع مر أحاط بهذا العلم •

* * *

ومن أهم ما حدث في هذا العلم من خلال أن أهله وكثيرين ممن أنتمسبوا له تصورا أن هذا العلم يغنى عن غيره ويغنى عن دراسة الكتاب والسنة ومن ثم حدث في كثير من المراحل أن بعض المنتسبين للتصوف أصبحوا يتحرقون أن يدرسوا العلوم الإسلامية من فقه وتوحيد واستغنوا بقراءة كتبه عن دراسة الكتاب والسنة إلا من خلال ما يقرأونه في بعض كتبه من نصوص وحتى إذا قرأوا فلان في القراءة بركة وعلى الدنيا السلام ، هذا مع ملاحظة أن هذا العلم واحد من علوم كثيرة يحتاجها المسلم ، ودراسة هذه العلوم لا تغنى عن دراسة الكتاب والسنة فهذا العلم لا يبحث كل شيء وإنما هو مكمل علوم أخرى .

فالصلاة من حيث كون انكارها كفرًا يبحث هذا في كتب العقائد والصلاة من حيث كونها أعمالًا وأقوالًا يبحث هذا في كتب الفقه وأما كيفية تحصيل الخشوع فيبحث هذا في كتب التصوف .

والجهاد من حيث كونه فريضة يكفر جاحدها وفرضيته أمر معلوم من الدين بالضرورة وانكارها كفر يبحث هذا في كتب العقائد ومن حيث أحكامه وما يترتب على ممارسته من أمور لها أحكام يدرس هذا في كتب الفقه . والاخلاص الذي هو شرط قبوله عند الله هو وبقيّة الأعمال يبحث هذا عادة في كتب التصوف وكل العلوم التي انبثقت عن الكتاب والسنة لا تغنى عن دراسة الكتاب والسنة ليبقى المسلم رابطا بالفروع بالأصول فعندما يوجد الصوفي الذي ليس له باع في دراسة الكتاب والسنة وليس له باع في دراسة الفقه والتوحيد فإنه في هذه الحالة يضيع ويضيع (١) غيره . ويكون من الناحية العملية ممن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض ، وتكون بالتالى أحكامه قاصرة تشمل الحياة البشرية . ومن ثم نجد مرحلة الأقول في المجتمع الإسلامى كان التصوف فيها أقوى ما يكون .

والذى يهاجم كبار الصوفية من خلال رؤيته لكتبهم في التصوف وعدم رؤيته بعض الأبحاث فيها يكون ظالما لأنه لم يعرف ما يدخل

(١) يضيع ويضيع : الأولى بفتح الياء وكسر الضاد ، والثانية بضم الياء وفتح الضاد مع تسكين الياء وتشديدها .

في هذا العلم وما لا يدخل فيه • لقد هاجم ناس الامام الغزالي رحمه الله من ناحيتين :

أولا : لأنه لم يضمن كتابه احياء علوم الدين بحثا عن الجهاد •
وثانيا : لأنه عاصر الحروب الصليبية ولم يقاتل •

وكلا الهجومين ظالم • اذ أن بحث الجهاد عادة يكتب في كتب الفقه والغزالي ألف في الفقه كثيرا. وكتبه في الفقه ملأى بأبحاث الجهاد. وفي كتابه احياء علوم الدين بحث نفيس عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفيه كلام عن القتال في سبيل الله •

والغزالي توفي سنة (٥٠٥ هـ) بينما توجهت أول حملة صليبية من أوروبا حوالى سنة ٤٨٧ هـ ولم تصل الى الأرض المقدسة بل انتهت في الطريق فما يقال من أنه عاصر الحروب الصليبية غير صحيح على أن المشهور عن الغزالي أنه أراد الانتحار بأمر المسلمين وبطل الحروب الصليبية في المغرب يوسف بن تاشفين وفي الطريق اليه بلغه خبر وفاته. فرجع •

وانما ذكرنا ما ذكرناه في هذه الفقرة ليعلم أن الصوفية وأعداءهم على السواء لم يعرفوا محل التصوف وحدوده وبالتالي أخطأ هؤلاء في الهجوم وجهل أولئك في العمل ، ووضع الأمور في مواضعها هو سمة أهل العلم •

روى الامام مسلم عن حنظلة بن الربيع الأسدي قال : « لقيني أبو بكر فقال : كيف أنت يا حنظلة ؟ قلت : نافق حنظلة ، قال : سبحان الله ما تقول ؟ قلت : نكون عند النبي صلى الله عليه وسلم يذكرنا بالنار والجنة كأنا رأى عين وإذا خرجنا من عنده عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات ونسينا كثيرا • قال أبو بكر : فوالله انا لنلقى مثل ذلك فانطلقت أنا وأبو بكر حتى دخلنا على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : نافق حنظلة يا رسول الله ، فقال : وما ذاك ؟ قلت : نكون عندك تذكرنا بالنار والجنة كأنا رأى عين فاذا خرجنا من عندك عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات ونسينا كثيرا ، فقال صلى الله عليه وسلم : « والذي نفسي بيده لو تدومون على ما تكونون عندي وفي الذكر لصافحتكم

الملائكة على فرشكم وفي طرقكم ، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة ، ساعة وساعة ، ساعة وساعة » .

من هذا النص ندرك أن هناك احساسات ايمانية وأن المداومة على الذكر قد ترتقي بصاحبها الى مصافحة الملائكة له أى الى أن يكشف له عن شئ من أمر عالم الغيب وندرك أن مجرد الجلوس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع الى أعلى المقامات ولقد وجد فعلا في جيل الصحابة من تسلم عليه الملائكة ويسمع تسليمهم فهذا عمران بن حصين رضى الله عنه يقول في حديث صحيح أخرجه الشيخان والنسائي : « وقد كان يسلم على حتى اكتويت ثم تركت الكى فعاد » .

كل هذه المعاني معان ورثتها الأمة ومن ثم فلا بد أن تظهر آثارها في الأمة الاسلامية خلال العصور ، وقد كان هذا علما على طبقات الصوفية المخلصين ولا يعنى كون هذا علما عليهم ألا يذوق هذه المعاني غيرهم بل هم أهل التخصص والبحث والتذوق لهذه المعاني ، ومن ثم فليس غريبا أن يوجد العلم الذى يسجل فيه المسلمون خلال تاريخهم ملاحظاتهم وتجاربهم الخاصة في موضوع السير من الغفلة عن الله الى اليقظة ومن الشرود الى الالتزام ومن مرض النفس والقلب الى صحتهما ولكن المستغرب ألا يوجد .

فاذا وجد العلم ووجد المختصون فيه ووجد الآخزون له فقد قام سوقه كيف وهو علم يحتاجه كل مسلم لأنه علم التحقق بالايمان والاحسان والتقوى والشكر وغير ذلك من مقامات الاسلام واذا كان كذلك فشئ عادى أن تقوم له مدارس وأن يكثر فيه الأخذ والرد وأن توجد أشياء كثيرة ترافق هذا العلم وتعتبر من مكملاته أو لوازمه .

وفي هذا المقام يقال ما يقال في غيره من العلوم :

الكتاب والسنة فيهما بيان كل شئ ومن ذلك ما له علاقة في هذا العلم ولكن هل كل انسان أحاط بالكتاب والسنة وعنده قدرة أن يجمع النظير الى النظير وأن يعرف تفصيل المجل وأن يضع الأمور في مواضعها وهل الناس متساوون في الفهم وفي بعد الملحظ وفي عمق الادراك ومن ثم فلا مبرر لمحاربة علم التصوف ولا لانكار وجوده حتى ولا لانكار اسمه فهذه فتاوى ابن تيمية رحمه الله وهو من هو في موقفه من غلاة

الصوفية ، وفي موقف الصوفية وغيرهم منه صدر مجلدان من فتاواه تحت عنوان « في التصوف والسلوك » • وأن لابن القيم كتابا في السلوك في ثلاثة مجلدات اسمه « مدارج السالكين » •

ان الذين ينفرون المسلم عن دراسة أى علم في معدنه المحرر يطولون عليه الطريق فكما لا يقال للمسلم تتبع موضوع الناسخ والمنسوخ من كتب التفسير ان أردته وكما لا يقال للمسلم تتبع أسباب النزول من مطولات كتب التفسير مع وجودها فيها بل يقال له اقرأ الكتاب الناسخ والمنسوخ لفلان وأسباب النزول لفلان فهكذا هنا وفي كل علم ، وإذا تعذر وجود الكتاب المحرر فعلينا أن نوجد الكتاب المحرر على أننا نقول ان كثيرا من الكتب المحررة في علم التصوف مغمورة وكثير من الكتب غير المحررة في هذا العلم مشهورة وأنا لله وأنا اليه راجعون • وعلى كل فهمة علماء كل عصر أن يقدموا لجيلهم المحرر من القول في كل شئ •

* * *

ولا شك أن أمام المحققين في هذا العلم ركاما من الخطأ والأخذ والرد والانتهاكات فقد حدث خلال العصور أن وجد التناقض التالي :

في الأصل يجب أن يحكم الفقيه على الصوفى فيقومه على حكم الله في الاعتقاد والعمل ويحمله على ذلك وهو معنى ذكرناه من قبل ولكن الذى حدث أن الفقيه سلم للصوفى فحدث الشذوذ وحدث الانحراف • ان مطابقة قول الصوفى لعمله وكثرة عبادته جعلته محل ثقة العامة • ومخالفة كثير من الفقهاء لأحوال الكمال جعلتهم محل تهمة حتى من قبل أنفسهم فاذا أنكروا لم يقبل انكارهم لعدم تحققهم ففسار التصوف في هذه الحالة بمعزل عن التحرير فكانت الطامة مزدوجة اذ أصبح التصوف فيما آل اليه ، واذا وقف الكثيرون ضده وضد أهله وضد اسمه وكل ما يمت اليه بصلة واعتبروا ذلك فريضة شرعية ولكن الى أى حد أثر هذا ؟

ان نزعة التصوف نزعة أصيلة في النفس البشرية ، وان اتساع المدارس الصوفية استقطب ملايين الأمة الاسلامية شرقا وغربا وليس الطريق الصحيح أن نعالج الخطأ برفض القضايا العادية والفطرية والنزعات الروحية الأصيلة ، ولكن الطريق هو تحرير الخير من دخنه

بلغه الحق الخالص والحق أمضى سلاحاً وهو وحده الذى يحسم الخطأ ونحن نرغب فى هذه الرسالة وغيرها أن نضع الأمور فى مواضعها على أمل أن نفتتح طريق المستقبل للمسلمين بحيث تتطلق أمورهم كلها من الكتاب والسنة على ضوء الفهم الحق والعمل الحق .

* * *

كنا ذكرنا من قبل أن التصوف ذو شقين : الشق الأول هو الذى له علاقة بالسلوك والسير الى الله بتزكية النفس وتطهيرها والأحوال التى يمر بها السائر والسالك والمقامات التى يتحقق بها فى عملية السير حتى يصل الى الكمال فهذا الشق هو الشق الذى يعتبر العلم الضرورى الذى لا بد أن ينشأ ولا بد أن يقوم . والشق الثانى هو ما يسمى بالمكاشفات والالهامات التى يراها السالك أو تنصب فى قلبه وهى التى يسميها الصوفية الحقائق أو المعارف وهى التى من أجلها أو من أجل بعضها حدث الصدام المير بين الصوفية وبين غيرهم واذ حدث الصدام القاسى بحيث يضيع الانسان فى هذا الموضوع بين الأطراف المتنازعة نحب أن نسجل هنا مجموعة نقاط تضع الأمور فى نصابها :

أولاً : فى خضم الصراع بين أهل الحق وبين غيرهم من غير المسلمين وبينهم وبين الفرق الضالة لم يكن جو التأليف ليسمح بوفقة هادئة تنصب على التحقق بمقتضيات الايمان . كان الصراع عقلياً وبالأسلوب الذى يفرضه الخصم أو يلجأ اليه ، وفى معرض تبيان الخطأ والصواب فى العمل كان الكلام ينصب على عمل الجوارح وحده وفى معرض تبيان وجهات النظر فى كل مسألة عملية غاب عن ميدان التأليف فى التفهيمات ما له علاقة بقضايا القلوب التى عليها مدار قبول الاعتقاد وقبول العمل . ومن ثم انفرد الكلام عن التصوف وهذا بعض عذر الماضين اذ فصلوا بين هذه العلوم بالتأليف .

ثانياً : ان هناك قلباً معصوماً وحيداً عنه نتلقى أمر الغيب هذا القلب المعصوم هو قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى اللحظة التى يعتقد فيها أى انسان من غير الأنبياء أن قلبه معصوم فى عملية التلقى المباشر عن الله أو عن عالم الغيب أو يعتقد فيه أن قلبه معصوم فى التلقى المستقل عن الله فان الجميع يكفرونه والأصل الأصيل فى هذا كلام

الصوفية أنفسهم هو قول أبى سليمان الداراني : « ربما أجد النكتة من كلام القوم في قلبي فلا أقبلها الا بشاهدى عدل من الكتاب والسنة » . ومن ثم فكل كلمة قالها أى انسان مدعيا أنها من فتح الله عليه ننظر ان وافقت الكتاب والسنة فعلى الرأس والعين وان خالفت وكانت عقيدة الرجل سليمة وكان في نفسه صالحا واحتملت الكلمة التأويل أولناها بما يتفق مع ما عرف عن الرجل . وان كانت لا تحتل التأويل وكانت ثابتة عنه حكمنا عليه بما يستحق من خلالها وان كان معروفا بالعلم والاستقامة وتحتل أن يكون قد تاب عنها مع ملاحظة أن الذى يملك الحكم في غير الأمور المعلومة من الدين بالضرورة المؤهلون لذلك أما الأمور المعلومة من الدين بالضرورة فبوجه يستطيع كل مسلم أن يحكم فيها .

ثالثا : اننا لم نعرف صوفيا وصل الى رتبة الاجتهاد ووصلت لنا آراؤه كاملة حتى الجنيد فانه كان مقلدا على مذهب أبى ثور . وهذا يعنى أن كل فكرة أو كل فعل أو كل اتجاه يطرحه صوفي كائنا من كان فالمرجع للحكم فيه لأئمة العلم الذى له علاقة بذلك فان كان من باب العقائد فالرأى في الحكم عليه لأئمة علم التوحيد وان كان في العمليات فالرأى فيه لأئمة الفقه وان كان في التفسير فالمرجع لأئمة التفسير وان كان في الحديث فالمرجع فيه لعلماء الحديث ان في الحكم على درجة الحديث أو في فهمه ، ويحكم ذلك كله الكتاب والسنة حسب قواعد اللغة وأساليبها . ومن ثم فعندما يطرح أحد من الصوفية طرحا خاطئا في أى قضية فان موقف المسلمين كلهم الرفض فمن ادعى أن الرفض علم في مثل هذا على نوع من الناس فقد أخطأ ولم يضع الأمور مواضعها .

واذا تساءل متسائل بعد ذلك ماذا أبقيتم للصوفية بعد هذه القيود ؟ نقول : أبقينا لهم التطبيق الذى امتاز به أئمتهم من غيرهم وأبقينا لهم التذوق الذى هو أثر التطبيق وأبقينا لهم أن يحدثونا عن تجاربهم وأبقينا لهم أن يفيضوا حيث يختصر غيرهم في الأمور الذوقية وأبقينا لهم اجتهاداتهم في أمور السير والسلوك اذا وافقهم عليها العلماء والفقهاء وأبقينا لهم اعترافنا لهم باختصاصهم في هذا النوع من العلوم المحررة على أصل الشريعة أما من يتصور غير ذلك فيهم فقد ضل سواء السبيل فلسنا بحاجة الى شئ زائد على الكتاب والسنة في أى شئ لأن الله أتم دينه فمن قدم لنا في باب العقائد معنى زائدا أو مناقضا

أو مرفوضا أو مردودا من قبل بديهيات الاسلام فكلامه مردود عليه ومن ثم فان التصوف لا ينبغي أن يؤخذ الا من العلماء ولا ينبغي أن يأخذه المسلم الا بعد العلم ، ومن ثم كانت وصية الكبار منهم لتلامذتهم « كن محدثا صوفيا ولا تكن صوفيا محدثا » . وذلك لأن الصوفي اذا أصبح محدثا بعد تصوفه جعل الحديث تابعا ، والكتاب والسنة يجب أن يكونا متبوعين ومن ثم كانت الكلمة المشهورة : « من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق ومن تفقه ولم يتصوف فقد تفسق » لأن فقها بلا عمل وتحقق وذوق لا يخرج الانسان من طور الى طور .

رابعا : ان اجلال هدى الانبياء يجب أن يكون أكبر عندنا من اجلال هدى الأولياء ومن ثم فيجب أن نبقي دائما متذكرين قوله تعالى : **« اتخذوا أبحارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم »** (١) . وعلى هذا فيجب ألا نتردد في رد كل ما خالف هدى الانبياء ان في التربية أو في التعليم أو في التلقين أو في السير أو في السلوك وفي الأصل فان احترامنا للشيوخ بسبب اتباعهم لا بسبب ابتداعهم ولا بسبب وحى أنزله الله علينا يأمرنا باتباعهم فمتى وجدنا هديا يخالف هدى الانبياء في أى شئ وتحققنا من المخالفة فعلينا أن نرفض وأن نقوم قال تعالى : **« ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون »** (٢) . ومن ثم يجب أن تكون عند الذين يملكون أهلية التحرير أن يحرروا كل كتاب نسب الى أى انسان في التصوف فيثبتوا ما يجوز اثباته ويردوا على ما ينبغي الرد عليه مع الأدب ذاكرين احتمال الدس على المؤلف ومحتملين غير ذلك مع ملاحظة أن الذين ينبغي أن يقوموا بهذه المهمة يجب أن يكونوا ممن اجتمع لهم علم محيط وذوق صحيح هو أثر عن سير الى الله مستقيم ويبدأون بالأهم والأكثر انتشارا . والطريق الأخصر أن تعمم العلوم الاسلامية بحيث يصبح المسلم عارفا مزالقي الطريق ومنعرجاته والتواءاته بحيث يصبح حسه سليما ووعيه عاليا فيميز مباشرة بين الحق والباطل في أى أمر سمعه أو قرأه .

خامسا : ان موضوع السير الى الله عز وجل اقتضى نشأة علم التصوف واقتضى نشأة مؤسسات ومدارس لهذا العلم واقتضى تحديد

(١) التوبة : ٣١ .

(٢) الجاثية : ١٨ .

معانيه واصطلاحاته وكل ذلك يشترك فيه هذا العلم مع غيره ولكن هذا العلم يفترق عن غيره بأنه علم عملي وشعوري فلا تحصل للانسان معرفة به الا بعمل واعمل ينتج شعورا وقد حدث أن سجل كبار السالكين مشاعرهم في كل مرحلة من مراحل السير كما سجلوا ما وقع في قلوبهم أثناء هذا السير والناس بطبيعتهم مختلفون استعدادا ومختلفون أحوالا ولكل خلقه وحاله الذي يغلب عليه وقد سجل هذا كله في كتب التصوف والكتاب والسنة حاكمان على هذا كله والرسول صلى الله عليه وسلم هو وحده القدوة وعالينا أن نحفظ ونحن نقرأ سير الرجال بحقيقة أن القدوة وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو موضوع غاب عن الكثيرين حتى أصبحت دراسة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تأتي بالدرجة الثانية وهي نقطة عالينا أن نرجع بها الى أصولها الصحيحة •

سادسا ان أمراض النفس البشرية كثيرة ومعالجتها صعبة وبعض هذه الأمراض معقدة وقد يقتضى ذلك أن يعالج بعض الشيوخ الأمراض بمعالجات معينة لاقتلاع جذور المرض وهو معنى أصله موجود في التربية النبوية ، ولكن تسجيل معالجات الشيوخ لبعض الأمراض عندما يؤخذ على أنه علاج مفروض لكل نفس ولكل مرض يكون ذلك خطأ كبيرا ، فاذا ما قرأ القارئ العادى كتب الصوفية فانه معرض اما للوقوع في الانكار واما للقبول الخاطي والتطبيق السيئ فيكون ذلك كارثة ، فاذا أضيف الى ذلك أن يعتبر الشعور الذي سجله انسان ما في لحظة ما هو العقيدة التي هي هادية الشعور والتي يجب أن تحمل عليها قضايا الشعور فعندئذ تصبح الأخطاء تتوالى بشكل مرهق ومن ثم حرصت في رسالتي « **تربيتنا الروحية** » أن أبين أركان السير الى الله عز وجل بما يسع الناس جميعا ويحتاجه الناس جميعا كما أبين فيه المقامات التي يجب أن يتحقق بها كل انسان كأثر من آثار هذا السير وصلة هذا في العقيدة وتبيان جوانب الخطأ والصواب في هذا كله بحيث لو قرأ الانسان كتب التصوف فانه يستطيع أن يضع الأمور في مواضعها ليكون للانكار والقبول ضوابطه الدقيقة • وفي سلسلتنا « **الأساس في المنهج** » يجد الانسان تفصيلات دقيقة لكل هذا ولكنها مبعثرة في السلسلة بحسب ورود مناسباتها •

لقد جربت كثيرا ورأيت كثيرا ونادرا ما وجدت كمالات في النفس أو احسانا في السلوك أو قدرة على التعامل الا اذا وجدت نزعة عبادية عند الانسان أو تربية صوفية صافية • وذلك لأن مفاتيح النفس البشرية انما هي في هذه التربية وأصولها وقواعدها لأن الصوفية ورثوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تربية النفس وتركيتها وتخصصوا لذلك وتفرغوا له وقامت لهم فيه أسواق من التجارب المثمرة في كل عصر فما لم يأخذ الانسان عن المستقيمين منهم تبقى نفسه بعيدة عن الحال النبوية الا اذا كان له علم وعمل وصحبة للصالحين •

ان الصوفية المستقيمين هم الذين ملكوا العلم الذى تتهذب به النفس البشرية ان فى علاقتها مع الله عز وجل أو فيما سوى ذلك من القدرة على التعامل مع بعضهم ومع الناس لقد درجت الحركات الماسونية على أن تسمى الانسان الذى لم ينتسب الى المحافل الماسونية حجرا غشيميا أى حجرا غير منحوت أى لا يملك القدرة على أن يأخذ محله المناسب فى بناء المجتمع والذى نقوله : ان الماسونية يمكن أن تتحت الحجارة ولكن تبقى الحجارة حجارة فى قسوتها قال تعالى : « ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة » (١) ولكن التصوف والبيئات الصوفية هي القادرة باذن الله على ايجاد الانسان فى كمالاته كنفا على أن يتحرر التصوف من سلبياته فتلك نقطة بداية فى وجود الانسان الذى يقوم بفرائض العبودية لله وفى وجود الانسان الذى يقدم أعظم العطاء فى باب التعامل مع الآخرين فيقوم بذلك مجتمع كله أدب وكله تراحم وكله عطف وكله مودة وكله ايثار وكله لطف •

ولئن خلط الكثير من الصوفية الخير بكثير من الدخن فأثر ذلك على الهيكل العام للبناء فان مهمتنا فى هذا العصر أن نوجد التربية الصوفية الكاملة الصافية ضمن بيئات صوفية صافية على أن يأخذ التصوف محله فى مجموعة العلوم الاسلامية ولا يكون أداة لكسل ولا هربا من جهاد •

ومن تأمل التاريخ العملى للمسلمين فى العصور المتأخرة يجد أن أقوى الحركات الاسلامية وأصفها وأكثرها انضباطا وتضحية كانت

(١) البقرة : ٧٤ •

صوفية • ان حركة الشيخ الفاروقى السرهندى أعادت الى الهند اسلامها
وقدمت للأمة الاسلامية « عالم كبير » رحمه الله • وان الصراع ضد
الاستعمار الروسى قاده الشيخ شامل النقشبندى • وان الصراع المسلح
ضد أتاتورك قاده الشيخ سعيد الكردى النقشبندى • وان الصراع ضد
ايطاليا فى ليبيا قاده السنوسيون والصراع ضد بريطانيا فى السودان
قاده المهديون وفى كل هذه الحركات نجد العلم والعبادة ونجد الجهاد
والكسب •

ثم ان حركة الاخوان المسلمين نفسها أنشأها صوفى وأخذت حقيقة
التصوف دون سلبياته •

(ج)

وان الذين يحاربون دراسة علم أصول الدين أو ما يسمى بعلم
الكلام أو ما يسمى بعلم العقائد الاسلامية مخطئون • انه ما من فرقة
ضالة من الفرق التى انشقت عن جسم الأمة الاسلامية الا وعندها فكرة
أو شبهة اختلط ليلها بنهارها واختلط الحق فيها بالباطل وما من ضلال
عليه مسلم الا وسببه لمعة حق حمل عليها باطل والهدى أن نضع الأمور فى
مواضعها وأن نعرف الحق حيثما كان وأن لا يحملنا تعصب لحق على
تجرع باطل وألا يجعلنا الباطل ننفى بعض الحق أو ننكره على أى مستوى
من المستويات وما يقال هنا فى اختلافات المسلمين مع بعضهم يقال كذلك
فى خلاف المسلمين مع غيرهم :

ان غلاة الشيعة والخوارج والمرجئة والمعتزلة وأمثالهم انطلقوا من
بديهية ملكت عليهم تفكيرهم ثم انحرفوا فى تطبيقاتها حتى ركبوا متن
الضلال •

انطلق غلاة الباطنيين من حب أهل البيت وهى من بديهيات الاسلام
ثم غلوا فوقعوا فى التعصب ضد كل ما هو سىء ثم غلوا فأولوا ثم غلوا
فأعطوا أئمتهم ما لا يعطاه بشر ثم وثم •• والباطل من طبيعته ألا يجتمع
عليه أهله فافترقوا وافترقوا على مذاهب وأهواء شتى • وانطلق الخوارج
من فكرة أن الحاكمية لله وهى من بديهيات الاسلام ثم لم يفهموا ولم
يعرفوا الكيفية المسنونة لتطبيقات هذه الحاكمية التى لا يمكن أن تعرف
تطبيقاتها الا من خبال السنة فساروا من واد الى واد فلم يزالوا

يكفرون المسلمين ويغلون في التطبيق ومن طبيعة الباطل أن يفرق أهله
فتفرقوا وتفرقوا على مذاهب وأهواء شتى •

وانطلق المرجئة من فكرة عدم الخوض في ما وقع بين الصحابة من
قتال وترك هذا الأمر لله احتراماً لمجموع الجيل الذي رباه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو أدب عظيم ثم وصلوا الى أن أصبحوا لا يميزون
بين حق وباطل ، ولا بين أهل الحق وأهل الباطل وكان الله عز وجل لم
ينزل قرآننا حد فيه حدوداً ويميز فيه بين أهل الجحيم وأهل النعيم ثم
افترقوا وافترقوا ثم تلاشوا •

وانطلق المعتزلة من الدفاع عن الذات الالهية أن يكون لها شبيه
أو أن تتهم بالظلم وتعالى الله أن يكون له شبيه أو أن يكون ظالماً
ثم غلوا فعطلوا صفات الله التي حدثنا عنها الله عز وجل فعطلوا مدلولاتها
معطلين مئات النصوص القرآنية والحديثية ثم نفوا أن يكون كل شيء
بارادة الله وقدرته معطلين آيات الله التي تصفه بذلك والباطل من طبيعته
ألا يجتمع عليه أهله فافترقوا وافترقوا ثم انحسروا وانحسروا •

وهكذا نشأت فرق اسلامية كثيرة وهذه الفرق لم تنطلق من العدم
ولم توجد بلا نقطة ارتكاز ترتكز عليها ومن ثم فنحن لسنا بالخيار أن
نعرف هذه الفرق وأن نعرف اتجاهاتها الخاطئة ونرد عليها لأن اهمالنا
لهذا سيؤدي الى أن تعود المسألة جذعة ومن ثم فان ايجاد مناعة مستمرة
في المجتمع الاسلامي تقتضي دراسة علم العقائد الاسلامية واذا قارنا
بين الآثار السلبية والآثار الايجابية لهذه الدراسات نجد أن الايجابيات
أكثر بكثير من السلبيات لأن حفظ رأس المال مقدم على محاولة الربح
فكيف اذا كان اهمال هذه الدراسة سيؤدي الى اضعاف رأس المال كله ،
ان معرفة تحقيق أهل السنة والجماعة في كل قضية خلافية مع التعرف
على الأدلة الكاملة هو ضمان كبير لعدم الوقوع في خطأ وقع فيه المأخوذون
وحتى دراسة الكتاب والسنة ينبغي أن يلاحظ فيها هذا • ان اهمالنا
التعرض لذلك وتبيان وجهة الحق فيه يؤدي الى فراغ يمكن أن يملأه
الخطأ •

* * *

روى الشيخان عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو

دخلوا جحر ضب لتبعنوهم • فقلنا يا رسول الله • • اليهود والنصارى ؟
فقال : فمن ؟ •

وقد انقسم اليهود أنفسهم ووجدت عندهم فرق كثيرة وقد انقسم
النصارى على أنفسهم ووجدت عندهم فرق كثيرة • وقص الله عز وجل
عينا في القرآن قضايا الانحراف الرئيسية عند اليهود والنصارى وهذه
الأمة سارت سيرا طويلا ووقعت فيما وقع فيه غيرها وحدث لها ما حدث
لغيرها •

فلأن تعرف الأمة الخطأ الذى وقع من وقع فيه في تاريخنا وتذكر
العبرة في ذلك فإن في ذلك مصلحة محققة ولأن تعرف الانحراف والمنحرفين
وتعطيهم ما يستحقون من أوصاف فذلك أجدى وأحكم • ان أضواء
تسلط لتبرز جانبا مظلما على أنه منير فاذا حدث الغلط في التقييم فإن
ذلك يكون بداية انسلاخ عن الشعور « بالأنا الجماعى » للمسلم في
ارتباطه بالأمة الاسلامية ولاشك أن هذا موضوع واسع المدى ويحتاج
الى مطولات •



والأمة الاسلامية على أبواب قرن جديد وانطلاقة جديدة باذن
الله عز وجل ولأن يكون الانطلاق من نقطة صحيحة فذلك هو الأجود
والانطلاق من نقطة صحيحة يقتضى معرفة المسارات الخاطئة التى حدثت
خلال التاريخ لتجنبها ولكسب المناعة بعد الانطلاقة من الوقوع فيها •
لقد حدثت مسارات خاطئة خلال تاريخنا :

أولا : فى باب التصورات العامة عن موضوع الايمان وما يدخل
فيه وما يخرج عنه •

ثانيا : فى باب معرفة الله وصفاته وأسمائه •

ثالثا : فى باب الخلافة وموضوع الحكم الاسلامى •

رابعا : فى باب الموقف من الصحابة وخلافاتهم واختلافاتهم •

خامسا : فى موضوع الظاهر والباطن فى النصوص وقضية التأويل •

سادسا : فى جوانب من العقيدة كعقيدة القضاء والقدر •

وهذه نماذج على أشیاء حدثت فيها مسارات خاطئة ولا بد للمسلم المعاصر أن يكون على وضوح فيها وفي غيرها من هذه المسارات ليكون الانطلاق صحيحا ومستقيما ومن ثم كانت دراسة العقيدة أمرا لازما .

* * *

وفي خاتمة هذه الجولة أحب أن أذكر بأمور :

(أ) يحاول المستشرقون أن يعمقوا فكرة : وهي أن المدارس الاجتهادية انما جاءت لتلافي القصور في النصوص القرآنية والحديثية . بل يذهب بعضهم الى أن الاجماع وغيره قد اخترعه العلماء لسد القصور في النصوص .

مثل هذه الشبهة تستهوى الكثيرين ويرددها الكثيرون ومجرد قبولها كفر ، وكيف العلاج والرد ان لم يكن باثبات أن القياس والاجماع والمصادر الفرعية للأحكام كلها قد دلت عليها النصوص لتقوم بدورها باستخراج الأحكام التي لم ينص عليها صراحة فهنا نجد أن دراسة علم أصول الفقه ثم دراسة الفقه بأدلته هي العلاج الحاسم في رد مثل هذه الشبهة .

(ب) يحاول المستشرقون والمستغربون من أبناء المسلمين أن يخلعوا على المعتزلة ألقابا كثيرة وأن يعطوهم في المجتمع الاسلامي دورا لا يستحقونه فمثلا يعطونهم أحيانا لقب أصحاب المدرسة الفقهية الحرة في المجتمع الاسلامي وأحيانا يصورونهم كرواد أحرار في قلب مجتمع ضيق الفكر وأحيانا يصورونهم وكأنهم هم الذين أطلقوا باب الاجتهاد من عقالة ، وكل ذلك جزء من خطة كاملة تستهدف احياء فكر الفرق الاسلامية الضعيفة أو الميتة ، والأمر كله ليس كذلك . فالمعتزلة كانوا أول من اغتال حرية الفكر بحد السيف فهم الذين سنوا قتل مخالفينهم وتعذيبهم ثم المعتزلة كانوا مقلدين في باب الفقه فكلهم أو جلهم على مذهب أبي حنيفة في الفقه ، والمعتزلة في مجموع ما طرحوه من أفكار ما خرجوا عن كونهم فهموا النصوص فهما خاطئا لكنهم لم ينطلقوا من تركها أو اهمالها أصلا فما يريد الآخرون أن يبنوه على مثل هذه المقدمات غير صحيح وليس أمامنا من علاج نعالج به أمثال هذه المقدمات والنتائج التي يراد لها أن تعيش على أرضنا إلا من خلال العلم بالفقهاء

الكبير والأكبر مع الفهم الصحيح للنصوص مع معرفة حقائق التاريخ الاسلامى .

وهكذا نجد أن دراسة الفقهاء الكبير والأكبر ضرورة حتمية لا بديل عنها ليس من ناحية واحدة ولكن من نواح شتى .

(ج) من الوقائع الثابتة أن بعض الحكومات الالحادية عممت على سفاراتها فى العالم العربى بياناً تذكر فيه أن بعض الاتجاهات الرجعية قد نمت فى أعقاب نكبة حزيران(*) ولذلك فإن على هذه السفارات أن تشجع التيار الصوفى لتقطع على هذه الاتجاهات الطريق .

وواضح ما هو المراد من هذا التعميم ، ان الدوائر الكافرة تريد أن تحول بين الاسلام الكامل وبين الانتصار . وتعرف أن الطرق الى ذلك متعددة ، منها أن توجد فى المجتمع الاسلامى حلقات منفصلة عن بعضها كل منها يقطع الطريق على المسلم من أن يشارك فى العمل الاسلامى الشامل لاقامة الاسلام ، انهم لا يشجعون التصوف حبا به ولكن لأن أمراً عندهم هو أهون من أمر .

فهل الحل الا أن نعرف الناس بماهية التصوف الصحيح ومطل التصوف فى دين الله ليصبح التصوف زاد المجاهد الروحى بدلاً من أن يكون أداة الهرب من الجهاد ؟

(د) قلنا ان مفهوم أئمة الاجتهاد بمجموعها كانت بمثابة اعطاء النصوص أقصى مدى وأن ذلك كان على ضوء قواعد صالحة ومنضبطة . ولم يكن الاقتصار على مذهب واحد هو دأب جيل التابعين حتى أن الامام مالكا رفض أن يحمل الناس على مذهبه عندما عرض عليه ذلك من قبل بعض خلفاء العباسيين ، وما ذلك الا لأن أحداً من الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه لم يحط بالشرعية الاحاطة التى تجعل كل كلام غير كلامه ملغى .

ثم ان احتياجات الزمان والمكان وتطور الأحوال والأوضاع واكتشاف الجديد واحتمال الغفلة عن أمور تقتضيها الفتوى للحادث الطارئ واحتمال الجمود على صيغة كانت لزمان سابق كل ذلك يقتضى

(*) يونية سنة ١٩٦٧ .

لا يحصر الفكر الاسلامي والتشريع الاسلامي في مذهب واحد من مذاهب
أئمة الاجتهاد ولذلك لم يكن أحد من العلماء خلال العصور يتورع
أن يحيل الناس على غير مذهبه اذا وجد الضرورة أو الحرج •

فاذا كان هذا مما ينبغي أن يكون في كل عصر فانه في عصرنا أكثر
ضرورة •

فالمسلم يواجه ضغوطا والمسلمون بمجموعهم يواجهون ضغوطا وقد
أصبح العالم مفتوحا على بعضه ولكل منطقة ظروفها ولكل قطر تعامله
وقد يحتاج مسلم أو قطر الى أن يتعامل مع دول ثنتى وأصناف ثنتى
وهذا كله يظهر ايجابيات اتجاه فقهي أو الضرورة اليه بما لم تظهره
قرون سابقة •

ثم ان ما يمكن أن يواجه الحركة الاسلامية سواء كان لها سلطان أو
لام يكن متعدد الجوانب متعدد الملاحظ وشئ يسع السير وشئ لا يسعه
وأمر يسع الناس وأمر لا يسعهم والاجتهاد المنضبط والبناء على أقوال
المجتهدين كل المجتهدين هو الذي يفرض نفسه بما لا يقبل جدلا •

كل ذلك يقال ومع ذلك نقول :

انه لابد أن يوجد المتخصصون القادرون على الفتوى في كل مذهب
معتمد ولابد للمسلم أن يكون فقيها في مذهب وعلى مذهب •

وأخيرا ... وفي خاتمة هذه الجولة نقول :

ان بعضهم يقول : ان الفقه الاسلامي لا ينشأ في فراغ ثم يبنى
بعضهم على مثل هذا أنه لا تجوز دراسة الفقه ونقول :

تري أي باب من أبواب الفقه لا يحتاج المسلم الى دراسته ؟ فقه
الطهارة أو فقه الصلاة أو فقه الزكاة أو فقه الصوم أو فقه الحج ؟
ان المسلم بحاجة الى أن يكون فقيها في مثل هذا لأنه لابد من الطهارة
ومن الصلاة ومن الزكاة ومن الحج •• اذن أي فقه هو الذي لا يحتاج
اليه المسلم ؟ فقه الفرائض والوصايا وكل منا وارث أو موروث ؟

فقه النكاح والطلاق ؟ وكل منا يحتاج الى أن يتزوج ويمكن أن
يقع في مشكلة ؟ فقه البيوع والمعاملات ؟ وكل منا يحتاج الى أن يكسب

قوته عن طريق حلال وأن يعرف حدود تصرفاته ، أى فقه اذن هو الذى لا يحتاج اليه المسلم ؟

ان الفقه الاسلامى يوجد حيث وجد المسلم فحيثما وجد المسلم فهو يحتاج الى أن يعرف حكم الله فيما يلابسه أو يخالطه ان الفقه الاسلامى ينمو فى الأوضاع الاسلامية العادية وفى الأوضاع الاستثنائية فحيثما وجد مسلمون ينبغى التفقه سواء وجدوا فى مجتمع جاهلى أو مجتمع اسلامى .

ان هناك نوعا من الفقه لا ينمو وهو الفقه الذى تحتاجه الدولة الاسلامية فى أوضاعها العادية . هذا النوع من الفقه لا ينمو حيث غابت هذه الدولة ولكن حتى فى حالة غيابها فالمسلم يحتاج الى أن يعرف حكم الله فى الأمور وهذا يقتضيه أن يتفقه ويقتضى من الفقهاء أن يفتوا .

ان المفكرين الاسلاميين اذ يلحظون نقطة خطأ فى السير فعلىنا أن ندرك بدقة ما هو جانب الخطأ الذى يعنونه أما أن نحمل كلامهم على ما يلغى البديهيات الأولى فهو خطأ منا اذا أرادوا هم أن يلغوا البديهيات فانهم يكونون مخطئين ونحن لا نعطى أحدا العصمة بعد الرسل عليهم الصلاة والسلام .



واذا كنا بحاجة الى دراسة الفقه بأبوابه كلها ليكون واضحا لنا ما ينبغى فعله على ضوء العلم فيما يصادفنا ، واذا كنا بحاجة لدراسة الفقه من أجل أن نعرف حكم الله فيما نصادفه فنحن بحاجة الى دراسة العقائد الاسلامية لنعرف الصواب فيها ونتجنب الخطأ . ترى ألا نحتاج الى أن نعرف ماذا يدخل فى كل ركن من أركان الايمان من معان ؟ ترى ألا نحتاج الى أن نعرف صفات الله وأسماءه وأفعاله ؟ ترى ألسنا بحاجة الى دراسة قضايا الالهيات والنبويات والسمعيات ؟ وهذه مباحث علم العقائد الرئيسية . ترى ألسنا بحاجة الى أن نعرف الحق فى القضايا التى افترقت بها الأمة ؟ ترى ألسنا بحاجة الى أن نعرف سر ضلال الخوارج وهى فرقة تحدثت عنها النصوص وسر ضلال نفاة القدر وهى فرقة تحدثت عنها النصوص ؟ ترى ألا نحتاج الى معرفة القول الحق فى أمهات الأمور التى اشتهرت وانتشرت وافتنن فيها الناس ؟

وهل كتب العقائد تبحث الا في مثل هذا ؟

صحيح أن هناك أبحاثا كثيرة توسع الباحثون فيها ولكن ليس هذا
دأخذا بل هذا يقتضيه العلم ، ان مقتضى العلم أن يعطى التحقيق حقه في
كل قضية وإذا كان هذا لا يحتاجه أفراد الأمة فانه الشيء الذي يحتاجه
أهل الاختصاص وهل يسئل أهل الاختصاص لماذا توسعوا في أمر ما ؟
اننا لا نسألهم بل نعتبرهم ملومين لو لم يفعلوا فكيف نلومهم اذا فعلوا ؟
وإذا كنا بحاجة الى دراسة فقه وعقائد أو لسنا بحاجة الى التحقيق
القلبي ، وانتقان السير القلبي والروحي الى الله عز وجل وهل التصوف
النصافي الا هذا ؟

وعلى كل حال :

اننا ما كتبنا الذي كتبناه لندخل معركة كلامية أو جدلية مع أحد ،
اننا لا نرغب بهذا وليس هذا من طبيعتنا ولكننا أحببنا أن نذكر المسلمين
بضرورة علوم ، ونحذّره مما علق بها من دخن فان أصبنا فله الحمد ،
وان أخطأنا فاننا نستغفر الله ونرجو من كل من يعثر على الخطأ أن يدلنا
عليه ، ونحن لن نخجل من الاعتراف به والاعلان عنه . أما الذين تدفعهم
دوافع نفسية غير مخلصه لله نحو رد أو نقض في غير محله فهؤلاء بيننا
وبينهم الله وهو حسبنا ونعم الوكيل .



المحيط

وأحب في ختام هذه الجولات أن أخص ما أحلم فيه لآخواني المسلمين في باب الفقهاء الكبير والأكبر :

أولا : أن يوجد التأليف الحديث المناسب في أصول الفقه وفي المنطق دكتوبا بأيدي إسلامية وعقلية إسلامية • وفي الفقه وفي التوحيد وفي التصوف أن يكون تأليفا ترتبط فيه الأصول بالفروع وأنا أعرف كثيرا من الدراسات السائرة في هذا الطريق منها الموجود ، ومنها الذي يعمل فيه أهله وجزى الله الجميع خيرا ، وسواء وجد هذا النوع من المؤلفات أو لم يوجد فانني أطالب نفسي وآخواني المسلمين بأن يجهدوا في محاولة التفقه في هذين الفقهاء وفي أصول ذلك والكتب المؤلفة في ذلك كثيرة وأهل الاختصاص موجودون •

وماذا على الواحد منا لو جاء الى عالم بقضية فسأله عنها ولو كان يختلف معه في جزئيات من الأمر على أنني أحذر من العقلية الخاطئة أن تجرنا الى خطأ ، وأطالب نفسي وآخواني بأدب طالب العلم مع أهل العلم •

ثانيا : أن يوجد العلماء المختصون في هذه العلوم وأن يكونوا من أبناء الحركة الإسلامية نفسها حتى لا يقع صدام بين التصورات والمفاهيم •

ثالثا : أن يبذل بعض طلبة العلم جهدا للنبوغ في فقه مذهب من المذاهب وفي اتقان أصوله ومعرفة أدلة ذلك ليكونوا أئمة فيه وليكونوا قادرين على الفتوى المكافئة لروح العصر على ضوء أصول هذا المذهب وغروعه وأن تتوسع دائرة هؤلاء المختصين لتشمل أصول المذاهب الفقهية المعتبرة ليكون ذلك كمقدمة لاغناء العصر بالفتاوى المناسبة له ، انني أحلم بفقه إسلامي معاصر على ضوء مذاهب الأئمة •

رابعاً : واننى أدعو المسلمين جميعاً ألا يضيقوا ذرعاً بتحقيق أهل التحقيق ، كما أدعو أهل التحقيق الى أن تكون آفاقهم واسعة فلا يشندون فى النكير على من خالفهم فى رأى اذا كان لاتجاهه سند من أقوال الأئمة وفتاواهم .

خامساً : وأدعو مع هذا كله الى اتقان فقه الدعوة واتقان فقه التربية والى اعطاء المعركة حقها والى ادراك طبيعة العصر والى ادراك احتياجات المسلمين الحقيقية وأدعو الى بذل جهد متواصل للارتقاء بالمسلم الى سقفه الأعلى فى كل شىء .. والحمد لله رب العالمين ..

* * *

ولكن .. !

هل هذه هي معركتنا ؟ وأقول : هذه جزء من معركتنا الكبرى بل هي واجب يقتضيه النجاح في معركتنا ولكن معركتنا أوسع من ذلك •
ان معركتنا ذات أبعاد كثيرة وبداية النجاح في هذه المعركة هو الوضوح الفكري والانتصار الفكري ••
والوضوح الفكري أبعد من أن يكون درساً للفقهين الكبير والأكبر وأصولهما والانتصار الفكري أبعد من أن يكون مناقشة في قضية جزئية أو كلية منفردتين •

ان جزءاً من معركتنا الفكرية أن نفهم نصوص الكتاب والسنة فهما صحيحاً وملاحظين ما ذكرناه من قبل من قضايا صلة الحكم العقلي والشرعي والعادى ببعضها وملاحظين القواعد الأصولية في فهم هذه النصوص وحملها على بعضها وهي مهمة شاقة جداً ولكن لا بد منها لانطلاقة المسلمين المعاصرة •



انه من المسلم عند علماء الحديث أن مما يضعف من قوة الحديث أن يخالف راويه ولو كان ثقة من هو أوثق منه فاذا تعارض حديث رواه ثقات مع نص متواتر فما الحكم ؟ ان كثيرين ممن يقررون القضية الأولى يقيمون الدنيا ويقعدونها اذا تردد امام مجتهد في الأخذ بحديث بسبب رؤيته أن هذا الحديث يخالف المتواتر ، فالادراك الصحيح للنصوص والفهم الصحيح لها ووضع كل نص في محله وتطبيق القواعد الأصولية في الفهم شيء لا بد منه كنقطة انطلاق اسلامي في عصرنا لأن كل انطلاق غير هذا الانطلاق معرض لعقبات كثيرة بعضها شبه معاصرة وبعضها مصادمات لا نهاية لها في المواقف والآراء ، وبعضها تنشأ عن ابقاء المسلم في حيرة وهو يمر ببعض النصوص وبعضها ينشأ عن تعريض المسلم للوسوسة بسبب فهم خاطيء للنصوص وكل ذلك وأمثاله لا يقطع الطريق عليه الا فهم شامل وصحيح للنصوص وادراك للعلوم التي نشأت عن النصوص •

انه كثيرا ما يحدث أن يمر المسلم بنص فيتبادر الى ذهنه معنى لا يكون هو المراد فاذا لم تحدد المفهوم الصحيحة للنصوص فسيفي مجال للخطأ كثير ، وسيفي مجال للوسوسة وللشكوك وللتشكيك كبير ويكفي أن نقرأ حادثة أيس أبي كعب التي يقول فيها : « فوق في نفسي من التكذيب ولا اذ كنت في الجاهلية » لنذكر ضرورة العلم الصحيح في المسائل كلها حتى لا يتعرض المسلم فضلا عن غيره لهزة ما •

ان هذا جزء من قضية الوضوح الفكري ، ولكن الوضوح الفكري يقتضي ما هو أوسع من ذلك وان الوضوح الفكري في كل الأمور هو بداية البدايات في العمل الاسلامي الناضج •

ولكن الوضوح الفكري شيء والانتصار الفكري شيء آخر •

فأن تكون واضحة لديك الأشياء على حقيقتها لا يعني أنك انتصرت على خصمك في شأنها ، ان شرط الانتصار أن يكون الحق وحججه واضحين لديك ولكن الانتصار يكون عندما تدحض حجج خصمك وتبطلها وتفقده القدرة على التأثير بواسطتها وهذه مرحلة تالية للوضوح وهذا وهذا هما مقدمة الانتصار السياسي والعسكري في بلادنا وعلى امتداد هذا العالم •

وهذا وهذا يقتضيان ثقافة شاملة اسلامية ومعاصرة ويقتضيان قدره على اقامة الحجة وقدرة على استنباط الحلول للمشاكل كلها وقدرة على رسم الطريق نحو حياة أرقى وأكمل وأسلم وأقوم وعلى هذا فان علينا أن نفهم قضية دراسة الفقهاء الكبار والأكبر ضمن هذا الاطار العام •

يصارع الاسلام في عصرنا ديانات ودولا تقوم على أفكار محددة ومن ثم فهو يصارع هذه الأفكار وفي عصرنا تجد انسانا غلبت عليه فكرة بعينها فلا بد من وضوح في شأنها وفي عصرنا تجد شبهة بعينها تحوّل دون انسان ما وقبول هذا الدين وفي عصرنا تجد قضية يتحرك فيها حب المنفعة أو عاطفة الحق فتجعل الانسان أسير ذلك •

ولا بد من الانتصار الفكري والأخلاقي على هذا كله كجزء من عملية الانتصار الشامل •

اننا لازلنا نصارع الآخرين على قلب المسلم وعقله •

فإذا كان الأمر كذلك فكم بيننا وبين الانتصار الفكرى العالمى ، ان هذا الانتصار الفكرى لا بد له من أدواته ، وبداية ذلك الموضوع الفكرى الشامل ثم تحديد الخلاف بيننا وبين الآخرين وإقامة الحجة على الجميع فى كل شىء بطريق ذلك ، ثم الانطلاقة العملية الصحيحة من أجل بناء انسان جديد وعلاقات انسانية صالحة ومؤسسات صالحة تحتكم كلها لله ورسوله وتخضع بعد ذلك للشورى على ضوء القواعد الصحيحة للشورى من أدنى مؤسسة محلية الى أعلى مؤسسة عالمية فتكون كلمة الله حاكمة للجميع والشورى حق للجميع فيما هو من أمر الجميع أو هى حق لأهلها أن كان أهلها هم أهل الحق فيها •
والمسألة تحتاج بعد الاستيعاب الى جهد •



وحججنا والحمد لله واضحة ولن يبخل مسلم بجهد فى سبيل الله عز وجل ، ان حججنا فى أن هذا الاسلام هو الذى يحقق العدل والسلام على هذه الأرض وفى أنه هو الذى يعطى احتياجات البشرية تغطية صحيحة ، ان هذا كله أوضح من الشمس فى رابعة النهار •

وأن الخلل فى كل نظام آخر وفى كل طرح آخر واضح وضوح النهار لمن عقل ، الفكر يدل على ذلك والتجربة تدل على ذلك •

هذه الشيوعية التى نقلت الانسان من تحكم صاحب رأس المال الى تحكم الدولة ، ومن تحكم طبقة الى تحكم طبقة أخرى ، ومن ديكتاتورية لا حجة لها الى ديكتاتورية ظالمة بمبررات ظالمة والتى نقلت الانسان من ولاءه الفطرى الى ولاءات وهمية والتى تجعله يعيش على أحلام خيالية بعد مئات السنين خلاصتها أن تلغى الدولة ليأخذ كل انسان حسب حاجته ويبدل من أجل ذلك كل طاقته فى الوقت الذى نرى فيه أن سلطان الدولة فى دولة البروليتاريا يزداد يوما بعد يوم ، أهذه الشيوعية التى هذا شأنها والمقائمة على التعطيل العقلى والمغالطات العلمية يمكن لو وجد المسلم الحق أن تقف أمام الاسلام الذى يعطى الانسان حاجاته كلها ويوجه طاقاته كلها فى الطريق الصحيح ويعطى العالم نظاما كاملا العدل فى كل شىء •

هذه الرأسمالية التي بلغ ظلمها وعتوها وتحطيمها للشعوب كل مكان هل يمكن أن تثبت أمام الفهم الواضح لرسالة الله عز وجل . ان هذا لا يمكن أن يكون متى وجد الموضوح الفكري والجهد الصادق اللذان من خلالهما يدرك المسلم حقيقته وحقيقته مهمته في هذه الحياة في كونه هو الوصى على هذا العالم بكلمة الله ليقوم العدل ويتحقق السلام الشامل على الأرض من خلال سيطرة كلمة الله بوساطة المسلمين على هذا العالم .

ان لمركتنا الفكرية هذه أبعادها ، ولقد أحببنا أن نسجل باختصار هذه الأبعاد حتى لا يقع مسلم أسيرا لقضية فكرية جزئية وحتى لا يفهم أحد فهما خاطئا من خلال كلامنا عن الفقهاء الكبير والأكبر في هذه الرسالة فيدرك محل هذا في مجموع ما نريده لأمتنا الحبيبة أمة الاسلام .

* * *

محتويات الكتاب

الصفحة	
٥	تصدير
٧	مقدمة
١٤	الجولة الأولى
٢٨	الجولة الثانية في الحكم العقلي والعادي والشرعي
٢٨	— الكون وقوانينه
٣١	— العقل وأحكامه
٣٥	الجولة الثالثة وهي كذلك في الحكم العقلي والعادي والشرعي
٥٠	الجولة الرابعة وهي في ميدان من ميادين المعرفة
٦٠	الجولة الخامسة
٧٥	الجولة السادسة
٩٢	الجولة السابعة
١١٠	الجولة الثامنة
١٤٦	تلخيص
١٤٨	ولكن
١٥٢	محتويات الكتاب

رقم الايداع بدار الكتب : ٣٠٩٢ / ١٩٨١
الترقيم الدولي : ٠ - ٢١ - ٧٣٣٥ - ٩٧٧